الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

فرع : نقود و تمويل

من إعداد الطالبة :

نورالدين دلال

تحت إشراف الأستاذ الدكتور :

بن عيشي بشير

لجنة المناقشة:

الدكتور :رحماني موسى.....أستاذ محاضر.....جامعة بسكرة.....رئيسا

الدكتور :بن عيشي بشير.....أستاذ محاضر.....جامعة بسكرة.....مقررا

الدكتور :نويبات عبد القادر.....أستاذ محاضر.....جامعة مسيلة.....عضوا

الدكتور :لعمارة جمال.....أستاذ محاضر.....جامعة بسكرة.....عضوا

السنة الجامعية : 2006/2005

مقدمة

مقدمة

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية تطورا ملحوظا في العلاقات الاقتصادية الدولية كان من أبرزها محاولات الدول المتقدمة والدول النامية،أيا كان نظامها الاجتماعي،إقامة تجمعات اقتصادية فيما بينها للإفادة من مزايا السوق الواسعة وتحرير التجارة،ومزايا التخصص وتقسيم العمل على المستوى الإقليمي ومن مزايا الإنتاج الكبير التي تتعاظم في نطاق الصناعات الحديثة ذات التكنولوجيا المتطورة.

فالتكتل الإقليمي بين الدول منهج علمي سليم لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.وهو أيضا اتجاه يرمز إلى تصميم الدول التي تؤمن به وتشترك فيه على أن تستغل جميع الإمكانات المالية والبشرية والتقنية المتوفرة لكي تضمن لها نوعا من الاستقلال ودرجة عالية من الاكتفاء الذاتي تساعد نفسها بنفسها بدلا من الاعتماد على الغير من خارج دول المنطقة.وللاعتماد الجماعي على الذات آثار إيجابية من ناحية اتخاذ القرار في شتى المجالات على الصعيد الدولي والمحلي بعيدا عن القيود خارج دول المنطقة والتي تشكل ضغوطا خارجية على إرادتهم.

فالمستجدات والمتغيرات المختلفة المتسارعة لابد أن يكون لها تأثير سلبي كبير على الاقتصاديات العربية منفردة لأنها تواجه تكتلات اقتصادية عملاقة مما جعل الدول العربية منفردة في مجال التفاوض الاقتصادي ضعيفة جدا.

ومما لاشك فيه أن التكامل الاقتصادي في الوطن العربي يعتبر الخطوة الأولى والأساسية على طريق الوحدة الاقتصادية العربية تلبية لمتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة من أجل النفع المشترك لجميع أجزاء الوطن العربي،وتحقيقا للأمن القومي ومواجهة ما تفرزه المتغيرات والتكتلات الاقتصادية الدولية من تحديات سياسية واقتصادية يتعذر مواجهتها والتصدي لها في نطاق كل قطر عربي بمفرده.

والدول العربية شأنها شأن بقية دول العالم الثالث يعترض طريقها نحو التكامل عقبات وصعوبات تعرقل سيرها وتحد من اندفاعها نحو هذا الهدف،إلا أن وجود الصعوبات والمشاكل لا ينفي أن الوطن العربي يمتلك مقومات عديدة يمكن أن تساعده في التغلب على هذه الصعوبات ومعالجة الأسباب الحقيقية لإخفاق التكامل الاقتصادي لبلوغ الحد الأدنى من الأهداف العربية المشتركة.

فهناك العديد من المقومات الاقتصادية لهذا التكامل الاقتصادي من موارد بشرية وموقع الوطن العربي وما له من أهمية اقتصادية خاصة وتوافر الموارد البشرية اللازمة في الوطن العربي واتساع السوق العربية بالإضافة إلى توافر رؤوس أموال طائلة.

فالوطن العربي يمتلك رؤوس أموال ضخمة تتجه معظمها نحو الاستثمار في الخارج،في الوقت الذي بلدانها في أمس الحاجة إليها.

وهذا ما يؤكد على ضرورة إنشاء سوق مالية عربية موحدة تحقق التكامل المالي بين الدول العربية،وتعمل على تشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين هذه الدول،بالإضافة إلى استعادة الأموال العربية،المستثمرة في الخارج،وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية،وتدعيم التجارة البينية العربية، وتوفير مصادر التمويل اللازمة للمشروعات الإنتاجية.

مشكلة الدراسة :

في ظل البيئة العالمية وما تتسم به من تلاشي المسافات،وتشابك العلاقات واتساع نطاق التكتلات وما ترتب عنها من تحرير للتجارة الخارجية،وإعادة تشكيل جغرافية الإنتاج الصناعي،وتدفقات لرؤوس الأموال في البيئات الأكثر ملائمة،يشهد – في ذات الوقت – العالم العربي خطوات متسارعة لأخذ مكانة إقليميا ودوليا،من خلال إعادة بعث أطروحات التكامل،من خلال عدة مداخل.

ورغم امتلاك الوطن العربي لإمكانيات اقتصادية وغير اقتصادية هامة قادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي،إلا أنه لا يقوم باستغلالها أقصى استغلال ممكن،ومن أهم تلك المقومات والإمكانيات رؤوس الأموال الطائلة المتوفرة في الوطن العربي،على اعتبار أن عنصر رأس المال يعد أحد المحاور اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

فحاجة الدول العربية للتنمية تتزايد يوما بعد الآخر، وهذا يتطلب تعبئة شاملة للموارد العربية وفي مقدمتها رأس المال،وعلى الرغم من الفوائض المالية التي توفرت لدى الأقطار العربية البترولية، إلا أنها لم تنعكس في صورة استثمارات داخل الكيانات الاقتصادية العربية،بل خرجت واستثمرت في الدول المتقدمة(أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية) بالدرجة الأولى،في حين كان نصيب الوطن العربي منها متواضع للغاية.

فالدول المصدرة لرؤوس الأموال تسعى إلى وضع أولويات لتحرك رؤوس أموالها بما يتفق ومصالحها الاقتصادية والسياسية إلى جانب العائد الاقتصادي على تلك الأموال،في الوقت الذي كان من المفروض أن تسعى الدول المصدرة للنفط على وضع أولويات استثمار أموالها داخل المنطقة العربية خدمة لمساعي التكامل الاقتصادي.

وفي هذا الإطار فإننا نطرح التساؤلات التالية التي تتمحور حولها الدراسة:

– ما هي الخطوات التي قامت بها الدول العربية من أجل إتمام هذا التكامل؟و ما هي مقوماته؟

– ما هي المشاكل والعقبات التي تؤثر على استغلال مقومات هذا التكامل بما فيها رؤوس الأموال؟

– ما هي خصائص الاقتصاد العربي؟و ما هي طبيعة العلاقات الاقتصادية العربية؟

– ما هي أسباب هروب رؤوس الأموال العربية نحو الخارج؟و ما هي نتائج ذلك؟

– كيف يمكن إرجاع هذه الأموال إلى داخل الوطن العربي؟و ما هي الإجراءات التي يجب على الدول العربية اتخاذها لتحقيق ذلك؟

– ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأموال في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟وكيف يتم ذلك؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال بحثنا هذا المعنون ب(رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي)

أسباب اختيار الموضوع :

تكمن مبررات اختيار موضوع(رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي) فيما يلي :

1- أهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي يعيشها العالم.

2- إقبال عدد كبير من الطلبة والدارسين والباحثين على الدراسة والبحث في هذا الموضوع غير أن معظم دراساتهم وأبحاثهم تنصب حول إمكانيات تحقيق هذا التكامل ومعوقاته دون التركيز على دراسة وتحليل كل عنصر من هذه العناصر على حدى لذا أردنا أن يكون هذا البحث إسهاما منا في تناول هذا الجانب من الدراسة.

3- إيمان الباحث بقدرة التكامل على حل المعضلات والتحديات الاقتصادية والسياسية والأمنية وغيرها، والدور الكبير لرأس المال العربي في ذلك.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في :

- أهمية موضوع التكامل بحد ذاته نتيجة التطورات الحاصلة على المستوى الدولي وضرورته بالنسبة للدول العربية للنهوض باقتصادياتها.

- إبراز أهمية عنصر رأس المال في تحقيق هذا التكامل باعتباره أحد المحاور اللازمة لذلك.

- تسليط الضوء على ضرورة أن يفكر العرب في إعادة حساباتهم بالنسبة لاستثمار رؤوس أموالهم في الخارج،وحرمان بلدانهم منها في الوقت الذي هي في أمس الحاجة إليها،وإيمانهم بضرورة التكامل دون التفكير في المصالح الشخصية.

أهداف الدراسة :

- تسليط الضوء على كل جوانب التكامل الاقتصادي العربي وتقييم إنجازات الدول العربية في هذا المجال.

- تحليل المقومات الاقتصادية للتكامل العربي تحليلا علميا يمكننا من الوصول لأقصى استغلال ممكن لهذه المقومات ومن أهمها رؤوس الأموال المتوفرة في الوطن العربي،والتعرف على المشاكل والعقبات التي تؤثر على استغلال هذه المقومات.

- دراسة العوامل والأسباب التي يمكن أن تؤدي بالدول العربية إلى الاقتناع باستغلال فوائضها المالية لما يخدم مصلحة التكامل الاقتصادي العربي.

- إبراز أهمية رؤوس الأموال العربية في تحقيق التكامل العربي وحل المعضلات والتحديات الاقتصادية العربية.

- إبراز سلبيات استثمار الدول العربية لفوائضها المالية في الدول الأجنبية.

- أهمية إنشاء سوق مالية عربية متطورة.

فرضيات الدراسة :

من أجل الإجابة على الأسئلة السابقة فإننا نضع الفرضيات التالية:

1-رغم المسيرة الطويلة للعمل من أجل الوصول لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل لأن معظمها ظل حبرا على ورق.

2- إن التوصل إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يتطلب دراسة وتحليل كيفية استغلال كل إمكانيات هذا التكامل أقصى استغلال ومحاولة إيجاد الحلول لكل معوقات هذا التكامل.

3- إن التغلب على معوقات ومصاعب تحقيق التكامل الاقتصادي العربي يتطلب ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقات الاقتصادية البينية والعمل على تقويتها من طرف الدول العربية وضرورة إعطائها الأولوية للمصلحة العامة على حساب المصالح الشخصية.

4- إن ضعف العائد الاقتصادي الذي يمكن أن تحصل عليه الدول النفطية من خلال توظيفها لفوائضها المالية داخل الدول العربية دفع بهذه الدول إلى توظيف هذه الأموال في الدول التي تمنحها عائد أكبر.

5- إن نجاح رؤوس الأموال العربية في تحقيق التكامل العربي يتطلب إعادة النظر في اللوائح والقوانين المتعلقة باستثمار الأموال داخل الدول العربية والعمل على تطويرها بشكل يتلاءم مع أهداف التكامل الاقتصادي العربي.

6- إن إعادة الأموال العربية المهاجرة واستثمارها داخل الوطن العربي، يتطلب إقامة سوق مال عربية موحدة تعمل على تجميع مدخرات الأفراد وتوظيفها بما يضمن تمويل خطط التنمية الاقتصادية الطموحة في الوطن العربي.

منهجية الدراسة :

من خلال التساؤلات الواردة في الإشكالية يتضح أن المنهجية التي سنتبعها في هذه الدراسة سوف تقتصر على أسلوب التحليل الوصفي للحقائق والمعطيات التي تم الحصول عليها من مختلف المراجع.

الدراسات السابقة :

رغم أهمية موضوع التكامل الاقتصادي العربي إلا أنه عند مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع لوحظ أن هناك ندرة نسبية في تلك الدراسات السابقة في الجزائر، وأهم هذه الدراسات:

- دراسة قدور بوزيدي حول التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة وهي عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير من جامعة الجزائر سنة 1989م.

-دراسة رابح فضيل حول التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه وهي عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير من جامعة الجزائر خلال الموسم الدراسي 1994-1995.

- دراسة قدور بوزيدي حول التكامل الاقتصادي العربي وهي عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة الجزائر سنة1999.

أقسام الدراسة :

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب هذا البحث و تحليل الإشكالية المطروحة و محاولة اختبار الفرضيات المذكورة سابقا،اعتمدنا تقسيم البحث حسب الخطة التالية :

الفصل الأول :التكامل الاقتصادي العربي (أسسه،مراحله،إنجازاته).

حيث يتم من خلاله التعرف على مفهوم التكامل الاقتصادي بصفة عامة.إضافة إلى دراسة التكامل الاقتصادي العربي بمختلف جوانبه وتطوراته.

الفصل الثاني :خصائص الاقتصاد العربي.

يتم من خلاله دراسة مختلف خصائص الاقتصاد العربي،وكذلك دراسة طبيعة العلاقات الاقتصادية العربية البينية.

الفصل الثالث :رؤوس الأموال العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي.

يتم فيه التطرق إلى مختلف التدفقات الرأسمالية والبينية في الدول العربية،إضافة إلى دراسة موضوع رأس المال العربي المهاجر وفكرة إقامة سوق مالية عربية مشتركة.

الفصل الأول :

التكامل الاقتصادي العربي (أسسه، مراحله، وإنجازاته)

تمهيد:

شهد العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية تحولات كبيرة في العلاقات الاقتصادية الدولية كان من أهمها سعي الدول سواء كانت متقدمة أو نامية ،أيا كان نظامها الاجتماعي ،إلى تكوين تكتلات و تجمعات اقتصادية ، سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي أو إقليمي ، وذلك للإفادة من مزايا السوق الواسعة و تحرير التجارة ، ومزايا التخصص و تقسيم العمل ومزايا الإنتاج الكبير.

ومنذ مطلع الخمسينات كان العالم العربي،الذي ينتمي إلى دول العالم الثالث، يتطلع إلى الخروج من دائرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتبعية الاقتصادية إلى الخارج،من خلال عمليات التنمية ، لكن الممارسات العملية أكدت لدول المنطقة أنه لا يمكن لدولة واحدة من دول الأمة العربية أن تفيد حقا من إمكانياتها الاقتصادية إلا إذا تم استغلالها في إطار من التجمع الاقتصادي فيما بينها يبدأ بالتعاون الجاد وينتهي بالتكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

من خلال هذا المبحث يتم التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي ماهيته والأسس التي يعتمد عليها.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي

قبل التطرق إلى مفهوم التكامل الاقتصادي يجب أن نتعرف على مفهوم التعاون الاقتصادي وذلك لأنه في كثير من الأحيان قد يحدث خلط بينهما.

1-مفهوم التعاون الاقتصادي بين الدول :

إن للتعاون الاقتصادي في التاريخ الإنساني جذور ضاربة في أعماق بعيدة وتتجلى صوره المبكرة من مجرد التفاهم والمشاورة إلى توثيق الأوامر بين الدول.فلا يمكن لأي دولة مهما كانت إمكانياتها أن تعيش طويلا وتظل حياتها مستمرة وهي في عزلة عن غيرها من الدول ، فالطبيعة الإنسانية والتضامن في المصالح والمشاركة في النهوض بالحضارة يدفعها أو يجبرها إلى ضرورة إقامة العديد من العلاقات المتنوعة وتنمية روابط التكامل الإنساني،التي تربط بينها كما يدفعها إلى تكوين روابط جماعية تضمها جميعا ومن تلك الروابط التعاون الدولي.(1)

فغالبا ما تكون علاقات التعاون الاقتصادي عبارة عن عمليات مختلفة في المجالات الاقتصادية ، تدخل ضمن اتفاقيات ثنائية أو جماعية، يكون الهدف من ورائها تحقيق منفعة متبادلة لمدة معينة على أساس من التكافؤ في المعاملة ،ومن الميزات التي تتميز بها علاقات التعاون الاقتصادي هي أن كل دولة عضو في هذا التعاون تحافظ على كل خصائصها التي كانت تتمتع بها قبل الدخول في علاقات التعاون الاقتصادي.وبمعنى آخر <<التعاون الاقتصادي هو العمل الهادف إلى تحقيق التمييز بين الوحدات الاقتصادية مع الحفاظ على سماتها الخاصة >>.(2)

ورغم أن النظريات الاقتصادية ترى أن التعاون يتم أساسا لتحقيق منافع أو مكاسب على أساس من التكافؤ لأطراف التعاون،إلا أن الواقع المعاش لا يعكس ذلك حيث نجد أغلب الدول الأطراف في التعاون لا تحقق المنفعة المرجوة من دخولها في إبرام مثل هذه الاتفاقيات الاقتصادية بنفس القدر،مما ينتج عنها تبادلا غير متكافئ ولخدمة مصلحة الطرف الأقوى اقتصاديا.(3)

1-إكرام عبد الرحيم،<<التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي>>الطبعة الأولى،مكتبة مدبولي،2002،ص 45.

2-قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي>>رسالة دكتوراه،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،1999،ص 15غير منشورة.

3-قدور بوزيدي <<التكامل الاقتصادي العربي والسوق العربية المشتركة>>رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،معهد العلوم الاقتصادية،1989،ص 3.

2-مفهوم التكامل الاقتصادي:

أ-التكامل لغة:

إن كلمة <<التكامل>>من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو التمام أو الكل التمام.(1)

أما من ناحية الفعل، فيعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر، وترك القطاعات المتنافسة.

كما أن كلمة التكامل تشير إلى دمج أجزاء في كل واحد، وقد تم استعمالها على نطاق واسع في الأدب الاقتصادي بحيث أصبحت أحد المفاهيم الاقتصادية الواسعة الانتشار.

فالقطاعات الاقتصادية كما هو معروف يكمل بعضها البعض الآخر،فالقطاع الزراعي يكمل القطاع الصناعي من خلال ما يقدمه له من مواد أولية والتي لا يمكنه العمل إلا من خلالها،كالقطن مثلا المستعمل في صناعة المنسوجات،وهذا ما يسمى تكاملا قطاعيا،كما يمكن أن يكون التكامل بين دولتين إحداهما صناعية والأخرى زراعية،وهذا هو مفهوم التكامل أو الترابط في المجال اللغوي.

ب-التكامل اصطلاحا :

للتكامل الاقتصادي العربي مفاهيم مختلفة تختلف باختلاف المدارس الفكرية والظروف الموضوعية .إلا أنه في العموم يحمل معنى ربط أجزاء معينة بعضها ببعض،هذا الربط يكون نتيجة لإجراءات وترتيبات يتم اتخاذها من طرف حكومات الدول المتكاملة باتفاق يتم بينها،ويتم التكامل الاقتصادي بين دولتين على الأقل،لها خصائص مشتركة تدفعها نحو تحقيق عملية التكامل فيما بينها ومن هذه الخصائص التقارب الثقافي واللغوي،التقارب الجغرافي،الاستراتيجي والمصلحي إلى غير ذلك من الخصائص المشتركة والمحفزة لعملية التكامل الاقتصادي.وتهدف الدول من خلال إقامتها للتكامل الاقتصادي إلى تحقيق تنمية مواردها والرقي بأحوالها الاقتصادية وتحقيق أغراض سياسية، كأن تجعل من التكامل الاقتصادي الطريق نحو الوحدة السياسية أو لتحقيق أغراض أمنية.(2)

ويمكن تلخيص بعض المفاهيم التي أوردها بعض الاقتصاديين فيما يلي:

بيلابلاسا :يعرف التكامل بأنه عملية وحالة إذ:

بوصفه عملية فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة.(3)

1-رابح فضيل،<<التكامل الاقتصادي العربي معوقاته وآفاقه>>،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،1994-1995،ص2،غير منشورة.

2-قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي>>،مرجع سابق،ص ص17-18 .

3-حسين عمر،<<الاقتصاد و العولمة>>،الجزائر،دار الكتاب الحديث،ص7.

وهنا يتم التأكيد على وسائل التكامل وهدفه في تحديد مفهومه باعتباره عملية.(1)

و بوصفه حالة فإنه يتمثل في انتفاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.(2)

وهذا يعني التركيز على النتيجة التي يتم تحقيقها والوصول إليها من خلال التكامل، و بهذا المعنى يتم تعريف التكامل بأنه ضم أو دمج الأجزاء لتكوين كل موحد.(3)

ماكلوب F. Machlup : يناقش العالم الاقتصادي ماكلوب التعريف على مفهوم التكامل الاقتصادي فيقول:<<إن فكرة التكامل الكامل تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفء للعمل ويضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج و السلع وكما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز أو أي تحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع أو بالمكان الذي تقصد إليه مع ما يتضمنه ذلك من أن تتساوى أسعار السلع المتساوية في جميع أنحاء المنطقة المتكاملة،مع تعريف (تساوي) وسائل الإنتاج بمعايير الإمكانية الكاملة للتنقل و الإحلال.

وصفوة القول فإن جميع المدخلات (يلزم) اعتبارها صالحة لإمكان استخدامها في إنتاج جميع المخرجات المتصورة،كما يلزم اعتبار جميع المخرجات صالحة للتنافس على استخدام جميع المدخلات المتصورة في إنتاجها،وفي إطار هذا الترابط والتماسك بين جميع النشاطات الاقتصادية،فإننا نرى جوهر التكامل الاقتصادي العام.

و ينظر إلى إزالة العقبات التي تحول دون انتقال جميع أنواع وأنماط العمالة ورأسمال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية،وإن لم تكن بالكافية وحدها لإحراز التكامل الكامل الذي قد يتطلب أيضا إقامة مؤسسات وإتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز الذي ألمحنا إليه وأن نؤكد التحيز الذي قد تمليه الظروف الجغرافية التي صنعها الإنسان>>.(4)

أما كل من تثبرجن و بندر و ميردال ومع اختلاف التفاصيل فإن مفهومهم للتكامل الاقتصادي يشترك مع مفهوم بيلابلاسا في كون أن:<<التكامل هو العملية الاقتصادية و الاجتماعية التي تتم بموجبها إزالة جميع الحواجز الموجودة بين الأقطار المختلفة،ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج توقعا للحصول على مكاسب اقتصادية في صورة زيادة معدلات النمو وارتفاع مستويات المعيشة تبعا لذلك>>.(5)

1-فليح حسن خلف،<<العلاقات الاقتصادية الدولية>>،الطبعة الأولى،الأردن،مؤسسة الوراق،2001، ص ص165-166.

2-حسين عمر، مرجع سابق، ص7.

3-فليح حسن خلف،مرجع سابق،ص166.

4-جمال جويدان الجمل،<<الأسواق المالية و النقدية>>،الطبعة الأولى،عمان،دار الصفاء للنشر و التوزيع،1422هـ -2002م،ص112.

5-إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق، ص44.

و لكن ما يمكن الوصول إليه من مجمل التعاريف التي ليس بالإمكان التطرق إليها كلها من خلال هذا البحث أن:<<التكامل الاقتصادي يشكل في جوهره استجابة طوعيه أو إلزامية لمواجهة جملة من التحديات التي تواجه الدول القومية.ومع انتشار ظاهرة العولمة وما نتج عنها من تحديات أصبح من الضروري على الدول – وبحكم موقعها الجغرافي أن تتكامل فيما بينها لتشكل تكتلا يرعى مصالحها و يساعدها على الوصول لأهدافها في عالم متعدد القوميات>>.(1)

ومما سبق يتضح لنا أن معظم الاقتصاديون تقليديا اعتبروا أن التكامل الاقتصادي مجرد انفتاح تجاه تجارة السلع و كان في اعتقادهم أن أي دولتين (أو أكثر) عالية التكامل إذا كان حجم تجارتها الثنائية (أو متعدد الأطراف) بين بعضها البعض ضخما .إلا أن تزايد العولمة التي شهدها عقد الثمانينات و التسعينات قد أدى إلى تطور مفهوم التكامل الاقتصادي حيث أصبح يشمل أيضا التجارة في الخدمات و العمالة و حركة انتقال رأس المال و تكامل السوق المالية .

ومع تزايد أهمية اتفاقيات التكامل الإقليمية في الفترة الأخيرة و عودة بروز الاهتمام بدور المؤسسات الاقتصادية و علوم الاقتصاد المؤسسي الجديدة ،أصبح التكامل الاقتصادي يدل ليس على إلغاء أو تخفيض الحواجز الفاصلة بين البلدان و المعيقة للصفقات وحركة السلع و رأس المال و العمالة و حسب ،بل أصبح يشير أيضا إلى تنسيق القوانين و التنظيمات و تجانسها و تبني المقاييس و المعايير المشتركة لتنظيم النشاطات الاقتصادية.(2)

المطلب الثاني: أشكال التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا أو مستويات عديدة،تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر أو من مستوى إلى آخر،وصولا إلى الاندماج الاقتصادي،أي أن أشكال التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغائها نهائيا و إدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة و هي أعلى مستوى من مستويات التكامل.

1-محمد بوجلال ،<<مشروع الشرق الأوسط الكبير :وجه آخر للتكامل الاقتصادي على الطريقة الأمريكية>>الندوة العلمية الدولية حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، 8-9 ماي 2004 ،ص.1

2-ناصر السعيدي ،<<التكامل الاقتصادي العربي :يقظة لإزالة الحواجز المعيقة للازدهار>>،وقائع الندوة المنعقدة حول :التكامل الاقتصادي العربي :التحديات و الآفاق،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة،23-24فبراير 2005،ص ص30-31.

و هكذا فإن أشكال التكامل الاقتصادي تتمثل في الآتي:

1-شكل التفضيل الجزئي :

و في هذا الشكل من التكامل تقوم الدول الأعضاء بالتقليل أو التخفيف من القيود التي تعيق حركة السلع و الخدمات،بين الدول المتكاملة ،إضافة إلى التقليل من الحواجز الجمركية،دون الإلغاء النهائي للرسوم،و تتخذ من أجل ذلك مجموعة من الإجراءات و القواعد.(1)

2-منطقة التجارة الحرة :

و يتم الاتفاق في هذا الشكل بإلغاء الرسوم الجمركية على تدفق السلع بين الدول الأعضاء و في الوقت نفسه تحتفظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تريده من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة.ولعل ذلك ما يجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول داخل المنطقة الحرة خاصة الدول التي تتميز قيودها التجارية التي تفرضها على غير الأعضاء بالانخفاض و ذلك كوسيلة للدخول إلى باقي الأعضاء.(2)

3-الاتحاد الجمركي:

في هذا الشكل،إضافة إلى الإجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة،من إلغاء للقيود و التعريفات الجمركية.يتم فرض تعريفة جمركية موحدة للبلدان الأعضاء في مواجهة بقية العالم.(3)
فتصبح كل الدول الأعضاء تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية كأنها دولة واحدة جمركيا.(4)

ويمكن تلخيص الاتحاد الجمركي في أربعة مكونات رئيسية:

1-وحدة القانون الجمركي و التعريفة الجمركية .

2-وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء .

3-وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.

4-توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.(5)

1-رابح فضيل،مرجع سابق،ص.19

2-محمد سيد عابد، <<التجارة الدولية>>، مصر، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية،1999،ص.256

3-رابح فضيل،مرجع سابق،ص20.

4-فليح حسن،مرجع سابق،ص169.

5-حسين عمر، مرجع سابق، ص171.

4-السوق المشتركة:

بالإضافة إلى ما تم تطبيقه في الاتحاد الجمركي من حرية حركة السلع بين الدول الأعضاء وتطبيق تعريفة جمركية موحدة تجاه الدول الخارجية فإنه يتم تحرير حركة عناصر الإنتاج-العمل ورأس المال -بين الدول الأعضاء في السوق ،و بذلك يتم تشكيل سوق موحدة يتم من خلالها وبحرية تامة انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال.(1)

5-الوحدة الاقتصادية :

هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة،حيث بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع و الخدمات،و انتقال عناصر الإنتاج-العمل ورأس المال-بين الدول الأعضاء،و توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي،فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية، هذا إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و غيرها.(2)

6-التكامل الاقتصادي التام :

و هو أرقى مرحلة من مراحل التكامل،حيث يتم تحقيق وحدة اقتصادية يتم في إطارها حرية انتقال السلع و الخدمات،و عناصر الإنتاج،و توحيد السياسات الاقتصادية و المالية و غيرها،و بالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام،تحل محل شخصية الدولة السابقة و هذا يعني بالضرورة،إنشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطات الدول التي يتكون منها هذا الاتحاد،وبحيث يمكن أن تكون هناك عملة تتعامل بها الدول المتكاملة في كافة معاملاتها و نشاطاتها الاقتصادية.(3)

المطلب الثالث : مقومات التكامل الاقتصادي

لاشك أن قيام التكامل الاقتصادي يتطلب وجود مجموعة من المقومات التي يقوم على أساسها و التي لا يمكن أن تقوم له قائمة من دونها،و من هذه المقومات:الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية.

فالمقومات الاجتماعية تعتبر عاملا أساسيا و مهما للتكامل ، حيث يمكن أن يؤدي الاختلاف في العادات و التقاليد و القيم و الدوافع الاجتماعية إلى عرقلة التكامل إلى حد كبير، في حين أن تشابهها أو تقاربها قد يكون سببا في توفير فرصة و إمكانات أكبر لنجاح التكامل و فاعليته.(4)

1-فليح حسن،مرجع سابق،ص170.

2-حسين عمر،مرجع سابق،ص ص170-171.

3-فليح حسن،مرجع سابق،ص171.

4-نفس المرجع،ص177.

كذلك التقارب الجغرافي و الذي يمكن اعتباره من أهم المقومات لقيام تكتل إقليمي ذلك أن واقعية الجوار يمكن أن تحقق حدا من التقاء المصالح و توافق الأهداف و تخلق قدرا من القيم و الأنماط السلوكية المشتركة حيث أن تواجد المصالح المشتركة و الروابط الثقافية بين دول الإقليم الواحد يعطي فرصة كبيرة للمنظمة الإقليمية و يجعلها أكثر قدرة على المساهمة في حل مشاكل المنطقة و ذلك لمعرفتها الكبيرة بمواقف الأطراف،إلا أن التجاور الجغرافي قد لا يكون كافيا لوحده إذا كانت الدول المتجاورة لا تقبل الانضمام إلى تكتل إقليمي واحد.(1)

فانضمام الدول إلى تكتل إقليمي واحد يتطلب توفر الثقة بينها و اطمئنان بعضها إلى نيات البعض الآخر،و مثل هذه الثقة عادة ما توفرها الرقعة الجغرافية الواحدة و العلاقات الثقافية و التاريخية المشتركة و تبادل العطف و تفهم مشاكل الآخرين.

و لكن هذا الجو من الثقة قد يخلقه تقارب وجهات النظر السياسية بين الحكومات التي تدين بأنظمة سياسية مماثلة.على أن هذا الجو لن يقدر له الدوام إلا إذا كان يعبر عن أهداف مشتركة دائمة و ليس مجرد اشتراك مؤقت للمصالح و الاتجاهات السياسية.(2)

فوجود أنظمة ذات طبيعة سياسية متماثلة يمكن أن تكون أساسا لوجود تكامل اقتصادي تام،ذلك أن الاختلاف بين الدول في طبيعة نظامها السياسي شكل أهم عائق أمام تكاملها،في حين أن تماثلها في طبيعة نظامها السياسي كان من أهم العوامل التي حققت نجاحا و فعالية في تكاملها.

و رغم أهمية المقومات السياسية و الاجتماعية و الثقافية في تشكيل أساس التكامل و نجاحه،إلا أننا سنركز على المقومات الاقتصادية لارتباطها بموضوع بحثنا و من هذه المقومات الاقتصادية مايلي:

1-**توفر الموارد الطبيعية** : ذلك أن هذا المقوم يعتبر أساسا مهما يمكن الاعتماد عليه في قيام التكامل الاقتصادي و نجاحه،حيث أن ظهور نقص في وفرة بعض الموارد الطبيعية لدى بعض الدول يؤدي بها إلى التكامل و ذلك للاعتماد على ما يحققه التكامل من وفرة في الموارد الطبيعية لصالح كل الدول المتكاملة.

فامتلاك بعض الدول لإمكانات زراعية هائلة و ثروة مائية وفيرة يمكن أن يتيح المجال لزيادة الإنتاج الزراعي و تطوره اعتمادا على هذه الإمكانات،في حين أن امتلاك البعض الآخر لثروات معدنية يمكن أن يكون أساسا لتطور الصناعة.(3)

1-إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق،ص48.

2-إسماعيل العربي،<<التكتل و الاندماج الإقليمي بين الدول المتطورة>>،رغاية الجزائر:الشركة الوطنية للنشر و التوزيع،1981،ص ص46-48.

3-فليح حسن،مرجع سابق،ص ص177-178.

و أخرى يتوفر فيها مناخ ملائم يؤهلها لأن تكون بلدا سياحيا و إلى ذلك.و هذا ما يوفر أساسا ملائما تعتمد عليه عملية التكامل،ذلك أن غياب الموارد الطبيعية أو نقص فيها قد يكون عائقا أمام عملية التوسع في هذه النشاطات .(1)

2-وجود حالات النواقص أو الفوائض : فقد يكون الهدف من وراء رغبة الدول في إقامة علاقات تكامل فيما بينها هو رغبتها في القضاء على ما لديها من حالات النقص أو التخلص مما تملكه من حالات الفائض،و بالتالي يكون البلد في هذه الحالة مدفوعا بدافع مصلحته الذاتية،و منه فإن وجود حالات النواقص أو الفوائض يمكن اعتبارها من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي،سواء تعلقت تلك الفوائض و النواقص بالموارد،أو بالهياكل الإنتاجية،أو بالإمكانيات التسويقية،إلا أن مجرد توفر هذه المقومات لا يعني أنها بالضرورة تؤدي إلى قيام تكامل اقتصادي،فواقعيا هناك الكثير من البلدان تعرف حالة النقص و الفائض فيما بين اقتصادياتها إلا أنها لم تنجح في إقامة تكتلات اقتصادية،و قد يكون السبب في ذلك أن حالات النواقص الموجودة عند بلد معين،لا يمكن التخلص منها ما لم تتواجد لدى نفس البلد حالات فوائض و منافع يقوم باستبدالها لغرض حصوله على إمدادات و منافع غيره من البلدان الأخرى.

فمعنى ذلك أنه في حالة وجود نقص لدى بلد معين من الضروري أن يقابله وجود فائض لدى بلد آخر من نفس طبيعة و جنس هذا النقص،و لذلك يمكننا القول أن العلاقات التكاملية هي عمليات أخذ و عطاء في آن واحد.(2)

3-التخصص وتقسيم العمل : من الواضح أنه حتى يتمكن التكامل من تحقيق عائدا للدول المتكاملة يفوق ما يمكن أن تحصل عليه قبل تكاملها،لابد أن يستند إلى التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى وفرة الإنتاج على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة و الذي يضمن تحقيق التطور عموما لجميع هذه الدول نتيجة الاستفادة من التكامل،و لاشك أن هذا يعتبر أساس مهم لقيام التكامل و استمراره و نجاحه وفاعليته.

أما في حالة عدم توفر التخصص و تقسيم العمل فإن ذلك يؤدي إلى عمل المشروعات الإنتاجية الموجودة في الدول المتكاملة داخل جو من التنافس الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تضررها جميعا،أو تضرر بعضها لصالح البعض الآخر،و هو الحد الأدنى للضرر،و لذلك فإن تنظيم المنافسة من خلال التخصص و تقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتجنب حدوث الأضرار و تحقيق منافع أكبر.

4-توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية : سواء تعلق الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد البشرية،و يظهر هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي و الفني الماهر لضرورته في قيام النشاطات الإنتاجية،و في تحقيق الكفاءة عند ممارسة هذه النشاطات لمهامها،و لاشك أنه بواسطة

1-فليح حسن،مرجع سابق،ص178.

2-رابح فضيل،مرجع سابق،ص ص25-26

التكامل تزيد فرصة و إمكانات توفير هذا العنصر الهام و الضروري للمشاريع الإنتاجية في الدول المتكاملة،فإذا حاولت كل دولة القيام بنشاطاتها الإنتاجية بالاعتماد على ما تملكه من عمل ماهر فإنها تعيق عملية القيام بهذه النشاطات و تحد من كفاءتها،و هذا لافتقار هذه الدولة أو غيرها من الدول لهذا العنصر أو ذلك بينما أن التكامل حتما سيؤدي إلى إمكانية أكبر لتوفير هذه العناصر كلها أو أغلبها على الأقل للمشاريع الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة،خاصة أنه مع التطور التكنولوجي و الحجم الكبير أصبح العمل الاختصاصي يظهر كعنصر أساسي لا غنى عنه لتحقيق الكفاءة الأفضل للموارد المستخدمة و لأداء النشاطات الاقتصادية عموما،و بالشكل الذي تتحقق معه زيادة في الإنتاجية وتحسين في كفاءة الأداء.(1)

5-توفر طرق و وسائل النقل و الاتصال : فعندما تكون طرق النقل و وسائل النقل بين الدول المتكاملة سواء تعلق الأمر بالنقل البري أو البحري أو الجوي محدودة فإن ذلك سيؤدي حتما إلى إعاقة حركة الانتقال و إلى إضعاف مقدار الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل بين الدول المتكاملة القائمة على التكاليف النسبية في الإنتاج،فإضافة تكلفة النقل المرتفعة إلى السعر ،تجعل السعر الأعلى مرتبطا بكلفة أكبر و كفاءة أقل و قدرة أكبر على التنافس،و هذا يعني تضرر المنتج الكفء لصالح المنتج غير الكفء نتيجة تكاليف النقل المرتفعة،كما أن ضعف وسائل الاتصال عبر قنواتها العديدة السلكية واللاسلكية و غيرها قد يكون عائقا أمام فرصة التعرف على الأسواق،و بالتالي الحد من فرصة المعرفة و العلم المسبق بحالة السوق،و الذي يشكل الأساس الذي يتم الاستناد عليه في انتقال و حركة عناصر الإنتاج و السلع و الخدمات و هذا ما يؤدي بالضرورة إلى إعاقة هذا الانتقال و الحركة، وبطبيعة الحال يحد من مدى التخصص و تقسيم العمل.(2)

6-انسجام السياسات الاقتصادية : و يعد من أحد أهم مقومات زيادة المبدلات داخل المنطقة ،و خاصة التنسيق بين السياسات الجمركية و التجارية و النقدية و الضريبية،و لا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد هذه السياسات ولكنه يتطلب تنسيق سياسات الاستثمار بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة يمكن من خلالها تحقيق التوثيق بين المصالح الوطنية و المصالح الإقليمية،وهذا ما يجعلنا نسعى وراء ضرورة إعداد سياسة إقليمية للاستثمار تحقق تنمية متجانسة لمختلف الدول المتكاملة.(3)

1-فليح حسن،مرجع سابق،ص179.

2-نفس المرجع،ص179.

3-إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق ،ص ص57-58 .

المطلب الرابع: دوافع و أهداف التكامل الاقتصادي

إن دوافع التكامل تتمثل بالمزايا و المنافع التي يمكن أن تحققها أو تحصل عليها الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحققه من منافع و مزايا قبل التكامل،حيث أنه تم إذا تحقيق زيادة كبيرة في هذه المزايا والمنافع الاقتصادية فإنها ستكون بمثابة الدافع الذي يدفع إلى التكامل و الذي يزداد كلما كانت هذه الزيادة كبيرة و فعالة،ومما لاشك فيه أن للتكامل مزايا و منافع اجتماعية و سياسية و غيرها يمكن قياسها من خلال ما يمكن تحقيقه من تطور اجتماعي و ثقافي في مجرى عملية التكامل،و في زيادة القوة السياسة للدول من خلال تكاملها،و أن أهم و أعظم المزايا و المنافع التي تتحقق من خلال عملية التكامل يمكن القول أنها نفس المزايا التي يمكن تحقيقها لو أن هذه الدول المتكاملة منحت لها حرية تقتصر عليها لوحدها دون العالم الخارجي.أما في الجانب الاقتصادي فإن المزايا والمنافع التي يمكن تحقيقها تتمثل في ما يلي :

1-اتساع حجم السوق :و من خلال التكامل الاقتصادي يمكن القضاء على مشكلة ضيق الأسواق فيصبح بالإمكان الحصول على أسواق أوسع و مجال أكبر يستوعب كل المنتجات و يمكن أن يؤدي في الكثير من الأحيان إلى قيام بعض الصناعات التي لم تكن قائمة قبل التكامل نتيجة الزيادة في الطلب الداخلي الذي يبرر قيام صناعة ذات حجم و كفاية اقتصادية،فإلغاء الرسوم و الحواجز الجمركية يقف عائقا أمام اقتحامها لهذه الأسواق،و مما لاشك فيه أن اتساع حجم السوق و ما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء في التكامل سوف يؤدي إلى تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية الهامة :

أولا: اتساع المجال و الفرص أمام المنتجين في كل دولة عضو لزيادة الإنتاج،حتى تتمكن من تغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها،مما يؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و الزيادة من كفاءتها الإنتاجية.

ثانيا : بما أن ضيق السوق عادة ما يؤدي إلى الحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي لذلك فإن اتساعها يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تحقيق وفرات الحجم الكبير.

ثالثا : كما أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى التخصص،و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل حيث يمكن لكل دولة تتميز بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة أن تتخصص في إنتاجها داخل منطقة التكامل.(1)

2-زيادة التشغيل : نظرا لما يترتب على التكامل الاقتصادي من توسيع للسوق،و ما يتبعه من توسيع في الإنتاج و في النشاطات الاقتصادية اعتمادا على ذلك،فإنه يفتح مجالا أكبر و فرصا أكثر للتشغيل خاصة و أن سوق العمل أصبحت سوق عمل تضم أكثر من دولة،و هذا ما يؤدي حتما و بالضرورة إلى توفير فرص تشغيليه أكبر،و هذا ما يجعلنا نقول أنه يمكن للتكامل الاقتصادي أن يساهم مساهمة

1-إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق ،ص ص59-60.

فعالة في الحد من البطالة الواسعة الانتشار،كما يمكن أن يستوعب فائض العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة من خلال الحاجة إليه في الدول الأخرى التي لديها قدر أقل من العمل.

3-زيادة معدل النمو الاقتصادي : إذ أن التكامل يسمح بتوفير إمكانات أكبر لاتساع الإنتاج بحكم توسيعه للسوق بالاعتماد على ما تم توفيره من عناصر الإنتاج بعد عملية التكامل،حيث أن عملية الإنتاج و النشاطات الاقتصادية لم تبقى مرتبطة بما هو موجود في الدولة الواحدة،و إنما أصبحت تعتمد في توسعها على كل ما هو متوفر من عناصر الإنتاج في مجموعة الدول المتكاملة،و بذلك تتمكن من توفير قدر أكبر من رؤوس الأموال،و قدر أكبر من الأيدي العاملة،و بالخصوص الماهرة و الفنية منها،وقدرات إدارية و تنظيمية أكبر،و هذا ما يؤدي إلى التوسع بشكل كبير،و توفير حجوم إنتاجية تسمح بزيادة درجة التخصص و تقسيم العمل.(1)

ذلك أن عملية التصنيع إذا تمت في نطاق تكتل إقليمي،فإنها ستعود بالفائدة على المنطقة كلها،و هي فوائد تفوق بكثير الفوائد التي يمكن لأي بلد تحقيقها حين يقوم ببذل جهودا للتصنيع لوحده،و ذلك لأنه كلما اتسعت السوق التي تستوعب المنتجات الصناعية،اتسعت معها فرص التخصص الذي تظهر فوائده في مجالات معينة متى توفرت للصناعة منطقة واسعة تحتوي كل المرافق الضرورية،و متى توفرت لها محليا المواد الخام و موارد الطاقة القريبة و الرخيصة.(2)

و هذا ما يؤدي بالضرورة إلى تحقيق زيادة في الإنتاج والإنتاجية بما يحقق النمو في الناتج و الدخل القومي،خاصة و أن متابعة النمو تصبح ممكنة نظرا لوجود الحافز على التوسع و النمو المتمثل في إمكانات التسويق الواسعة،و الإمكانات المادية و البشرية و المالية و غيرها و كلها تفتح المجال أكثر للقدرة على النمو.(3)

4-يتيح التكامل الاقتصادي القدرة للاقتصاد : و بالخصوص الاقتصاد النامي على إقامة نشاطات إنتاجية هامة لنمو الاقتصاد و توسيع قاعدته الإنتاجية،و التي يكون من الصعب على الدول النامية من غير التكامل أن تقوم بها و بكفاءة و ذلك لمحدودية سوقها،و محدودية الموارد المتاحة فيها،و من أهم هذه النشاطات هو الصناعات الإنتاجية،و صناعة مستلزمات الإنتاج،حيث أن القيام بها يتطلب توفير إمكانات اقتصادية ضخمة من جهة،و سوق واسعة من جهة أخرى،حتى يتاح لها أن تقام بحجوم اقتصادية،و هو ما يتعذر توفيره عند معظم الدول النامية،و لهذا فهي تعتمد دائما على الخارج في استراد الآلات و المكائن و مستلزمات إنتاج مشاريعها،و هذا ما يجعل عملية الاستثمار و من ثم النمو و الإنتاج تعتمد على متغيرات خارجية ترتبط بمدى استطاعتها على توفير التمويل الخارجي اللازم زد على ذلك مدى استعداد الدول الأخرى لتوفير هذه المستلزمات الاستثمارية و الإنتاجية،لذلك فإنه من

1- فليح حسن،مرجع سابق،ص.183

2- إسماعيل العربي،مرجع سابق،ص.16

3- فليح حسن،مرجع سابق،ص ص183-184.

الممكن للدول النامية أن تحل هذه المشاكل عن طريق التكامل والذي يمكنها من القيام بهذه المشاريع الهامة و الحيوية سواء لتوسيع القدرة الإنتاجية،و بالتالي متابعة عملية النمو لاحقا أو لاستمرار عمل النشاطات الاقتصادية و هو مكسب هام يمكن أن تحققه الدول النامية من خلال تكاملها.

5-إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية : و التي تحتاج هي الأخرى إلى إمكانات ضخمة لقيامها بقدر مقبول،ذلك أن تكنولوجيا تعد كأحد أهم متطلبات التنمية و التطوير في الدول عموما،و تحقق من خلالها الدول التي تسهم في عملية الابتكار و التطوير التكنولوجي مكاسب هائلة،الأمر الذي دفع بالبلدان المتقدمة إلى السيطرة على هذا المجال الحيوي،وذلك لاستخدامه كأداة لامتصاص موارد و خيرات البلدان النامية مقابل حصولها على التكنولوجيا التي تحتاجها عملية التنمية،دون التمكن من تحقيق تنمية حقيقية نتيجة هذا الامتصاص و الاستنزاف.

و بما أن أغلب الدول النامية ليس لها القدرة على إقامة قاعدة تكنولوجيا بمفردها و بالاعتماد على إمكانياتها المالية و المادية و البشرية بالذات،ولذلك فإن التكامل يمكن أن يتيح قدرات أكبر في هذه الجوانب،و بالشكل الذي يمكن أن يساهم في إقامة قاعدة تكنولوجيا ذاتية.(1)

6-تحسين شروط التبادل و تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة و بين العالم الخارجي تكون مراعاة لمصلحة الدولة : فالتكامل الاقتصادي يزيد من قوة و أهمية الدول المتكاملة ككل خاصة في المجال الدولي بشكل يفوق بكثير ما كانت تحصل عليه و هي منفردة قبل تكاملها،حيث أن التكامل يؤدي بها إلى تكوين كتلة اقتصادية واحدة تمتلك من القوة و الأهمية الاقتصادية في الساحة الدولية ما يؤهلها إلى إملاء شروطها و مطالبها على الدول الأجنبية بما يضمن لها تحقيق مصلحتها الخاصة.(2)

كما أن اتساع السوق يمكن الدول الأعضاء من تعزيز مركزها في المساومات و تحسين معدلات تبادلها،لذلك فإن التكامل الاقتصادي يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق و التماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى.(3)

1- فليح حسن خلف،مرجع سابق،ص ص183-184.

2- إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق،ص.61

3- نفس المرجع سابق،ص61.

المبحث الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي و مقوماته

إن التكامل الاقتصادي يستوجب قيامه وجود مجموعة من الدوافع و الأهداف الاقتصادية و غير الاقتصادية و التي بتفاعلها يمكن تحقيق عملية التكامل الاقتصادي الذي تسعى لتحقيقه الدول،كما أن وجوده يجب أن يستند إلى مجموعة من القيم و التي يوجد منها في الوطن العربي مالو تم وضعه في الاعتبار لحدث التكتل بين الاقتصاد العربي كتكتل قوي بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية المنتشرة في ربوع الكرة الأرضية.

المطلب الأول: الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

من الواضح أن المنطقة العربية مازالت تتميز بالتخلف و التبعية و الذي يتضح جليا في ارتباط اقتصادياتها كلا على حدى مع الاقتصاد الرأسمالي بشكل أكبر من ارتباطها مع بعضها رغم أنها تشكل وحدة متكاملة من الموارد الاقتصادية،كما أن عملية التنمية الاقتصادية النظرية تعترض طريقها مجموعة من العوائق و التي تؤدي إلى ضعف قدرتها في تقليص اتكالها على القطاع الاقتصادي الخاضع للاحتكارات الدولية في تأمين حاجتها من الموارد المالية وهذا فيما يتعلق بالدول العربية النفطية،بالإضافة إلى ما تعانيه الدول العربية غير النفطية هي الأخرى من ارتباط اقتصادياتها بالاقتصاد الرأسمالي الأجنبي.

و لذلك فإنه يتضح لنا أن هذه الدوافع أو الأهداف تحتم على الدول العربية تقبل فكرة التنمية الاقتصادية العربية و تحقيق زيادات عالية في الدخول الفردية العربية في سبيل القضاء على مشكلة التخلف و تقليص الفجوة التخلفية بين الاقتصاد العربي و الاقتصاد العالمي المتطور كخطوة أساسية،و عليه فإن الدوافع أو الأهداف الاقتصادية هدفها هو القضاء على التبعية الاقتصادية،و هذا لن يتم تحقيقه إلا من خلال تطوير هياكل الإنتاج العربية التي تعتمد أساسا على إنتاج عدد من المنتجات لصالح الاقتصاد الرأسمالي، بالعمل على تنويع المنتجات و تطوير الهياكل الاقتصادية كخطوة أولى نحو تقليص الاعتماد على قطاع المواد الأولية الواقع تحت سلطة الاحتكارات الرأسمالية العالمية و تمهيدا لتوفير الإمكانات الضرورية و اللازمة للتنمية الاقتصادية العربية و تحرير الثروات العربية من التبعية الاقتصادية.

و لهذا فإن الأهداف الاقتصادية تدفع بالوطن العربي إلى ضرورة إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي بغية القضاء على التبعية الاقتصادية التي تعتبر الميزة الرئيسية للاقتصاد العربي، وذلك من خلال الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية الفعالة، و البحث عن الآليات التي تخدم هذا المسعى الاقتصادي العربي، و تحقيق الهدف المزدوج و المتمثل في:

– القضاء على تبعية اقتصاديات البلدان العربية للدول الرأسمالية المتطورة.

– العمل على زيادة الترابط و التماسك بين البلدان العربية و الوصول إلى تحقيق التقارب في مستويات تطورها في الجانب الاقتصادي الاجتماعي و تسريع عملية نموها بشكل يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تخدم مصلحة الأمة العربية في سبيل الوصول إلى تحقيق عملية التكامل الاقتصادي و

السياسي.ذلك أن كل محاولات التنمية التي تجري بصورة منعزلة و الخاصة بكل دولة عربية على حدى باءت بالفشل نتيجة اصطدامها بمجموعة من المشاكل والمتمثلة فيما يلي:(1)

– الاعتماد على الخارج فيما يتعلق بتوفير رأس المال و الخبرة التكنولوجية نتيجة عجز الدول العربية كل على حدى على توفيرها و ذلك لعدم كفاية الموارد الاقتصادية المتوفرة لكل دولة عربية لوحدها.

– ضيق السوق المحلية و ذلك بسبب ضعف القدرة الشرائية و من ثم ضعف الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير نتيجة التقسيمات الحاصلة في السوق العربية الواحدة و هي عوامل لا تساعد على تسريع التنمية الاقتصادية بالأسلوب العالمي مما يفرض على الدول العربية رفض واقع الانقسام و التفرقة و التنمية المنعزلة و السعي إلى إقامة التكامل الاقتصادي العربي، باعتباره يمثل تنمية اقتصادية عربية مشتركة تتميز بالسرعة و الرفع من مستويات نموها باعتبارها الوسيلة الأساسية و الرئيسية للخروج من حالة التخلف الاقتصادي التي عانى ويعاني منها الاقتصاد العربي.(2)

المطلب الثاني: الأهداف غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

و يمكن أن نوجزها في مايلي:

1–الأهداف العسكرية:

إن الأهداف و الدوافع العسكرية تتضح بشكل واضح في الوطن العربي نتيجة الأخطار المتعددة التي تعرضت و تتعرض لها الدول العربية كل على حدى في مواجهتها للاستعمار المتعدد الأشكال،فهذه الدوافع تفرض نفسها في إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي ذلك أنه لا يمكن لأي دولة عربية مواجهة ما تتعرض له من تحديات استعمارية لوحدها،و خير دليل على ذلك هو ما تتعرض له الدول العربية من انتهاكات مثل ما يحدث في فلسطين المحتلة و الحرب الجارية حاليا في العراق و التي يتضح فيها عجز الدول العربية و عدم قدرتها بسبب اختلاف آرائها و تباينها على استرجاع أراضيها المغتصبة من طرف الدول الكبرى (إسرائيل و أمريكا) ،و إذا استمرت على هذا الحال فإنه من المؤكد أنها سوف تعجز حتى في الحفاظ على الأراضي العربية الأخرى.(3)

و لذا أرى أنه لا توجد وسيلة أمام الدول العربية للحفاظ على أراضيها و استرجاع الأراضي المحتلة سوى تكاملها و اتحادها من خلال تكوين قوة اقتصادية و عسكرية تساعدها على مواجهة الأخطار الخارجية،خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 و ما تعرضت له الدول العربية و الإسلامية من جرائها من تمييز والمتجسد في تزايد العراقيل و الحواجز أمام تطورها و ازدهارها.

1–قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي و السوق المشتركة>>،مرجع سابق،ص ص219–220 .

2–نفس المرجع السابق،ص.220

3–قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي>>،مرجع سابق،ص ص221–222.

ب– الأهداف السياسية: (1)

بما أن الهدف من إقامة التكامل الاقتصادي هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة رئيسية نحو تحقيق الوحدة السياسية،لذلك فإنه من الضروري رفض حالة التجزئة الحالية و السعي وراء إقامة الدولة العربية الواحدة اقتداءا بما يحدث دوليا من تكتلات مثل ما وصلت إليه أوروبا بعد أن قطعت أشواطا هامة في طريقها نحو الوحدة كان آخرها الوصول إلى توحيد العملة النقدية كدليل على توحيد أوروبا و تحقيق حلمها في الوقوف أمام الولايات المتحدة الأمريكية،فما المانع من أن تقتدي الدول العربية بها و تستوعب ما قامت به أوروبا جيدا.

و من جهة أخرى فإن انقسام أصوات الدول العربية العديدة و انشقاقها أدى بها إلى إضعاف قدرتها في طرح قضيتها العادلة أمام المجتمع الدولي.مما ينم عن وجود ظاهرة غير طبيعية في الصراع السياسي بين العرب في إبراز حقهم أمام هيئة الأمم المتحدة و الأمم الأخرى و بين العدو المحتل للأراضي العربية،و رغم امتلاكها لثروات استراتيجية هامة كالبترول مثلا،إلا أنها عاجزة عن كسب الأمم الأخرى إلى جانبها للوقوف معها في الأمم المتحدة و خارجها و كل هذا و ما ذكرنا سابقا راجع إلى انقسام الدول العربية و تشتتها.

ج- الأهداف القومية :

رغم أهمية كل المبررات السابقة الذكر في كونها دافع للعمل من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية كما هو الحال بين الدول الأوروبية ،إلا أنه توجد مبررات أخرى ذات عمق و أهمية كبيرة للتكامل الاقتصادي العربي تضاف إلى المبررات السابقة،و تتمثل هذه الدوافع في طبيعة الرابطة القومية التي تربط الدول العربية من المغرب إلى المشرق،و المتمثلة في الانتساب إلى أمة واحدة تجمع بين أبنائها رابطة الدم و اللغة و الدين والتراث و المصير المشترك و الرقعة الجغرافية و التاريخ و عيرها من الروابط التي من النادر توفرها بين الدول الأخرى،و لذا فإن العامل القومي يفرض على الأمة العربية و بقوة ضرورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي وصولا إلى الوحدة الاقتصادية و من ثم الوحدة الشاملة.(2)

المطلب الثالث : المقومات غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

حيث أنه يمكن أن يكون لهذه المقومات دور كبير و فعال،إذا ما توفرت في تحقيق الوحدة العربية،فالوطن العربي يحتوي على بعض المقومات التي قل ما نجد مثيلا لها بين الدول الأخرى،و يمكن أن توجز هذه المقومات فيما يلي:

1- قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي>>،مرجع سابق،ص .222

2-فليح حسن،مرجع سابق،ص ص194-195.

1-اللغة و الثقافة :

فمن المعروف أن شعوب البلدان العربية جميعا تشترك في لغة واحدة،هي اللغة العربية،مما أدى إلى نشوء نوع من التقارب و الاشتراك في الآداب و العادات و التقاليد و طرق التفكير،التي أدت إلى نشوء إطار و منهج شبه موحد لكل من يتكلمون لغة واحدة يظهر من خلال خلق مفاهيم مشتركة و فلسفات مشتركة تعتبر أساسا هاما في بناء القوميات و منها القوميات العربية.

2-المقومات الجغرافية:

يتربع الوطن العربي على رقعة جغرافية واسعة تفوق مساحة أوروبا بأكملها أو مساحة الولايات المتحدة الأمريكية (7500كلم طولا من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي و1000 كلم إلى 3000 عرضا).(1) حيث بلغ عدد سكان هذه المنطقة نحو 300 مليون نسمة سنة 2003،كما أن موقع الوطن العربي يعد موقعا استراتيجيا هاما منذ القدم،و قد زادت هذه الأهمية و تضاعفت بد فتح قناة السويس،و بما أن كل البلدان التي يتكون منها الوطن العربي متجاورة و لا يفصلها عن بعضها أي حاجز طبيعي فهو إذن يكون وحدة جغرافية،مما يعمل على تسهيل عملية الاتصال و تقوية علاقات الامتزاج و الانصهار.(2) و قد كان لاتساع الرقعة الجغرافية للوطن العربي دور كبير في تنوع المناخ و مظاهر التضاريس الجغرافية و في وفرة الإنتاج النباتي و الحيواني و الثروات المائية،زد إلى ذلك آبار البترول التي تتوفر عليها البلدان العربية و التي تختزن أكبر نسبة من الاحتياطي منه.

3- المقومات التاريخية:

يمتد تاريخ الوطن العربي الحافل و الطويل إلى آلاف السنين فهو مهد لأقدم الحضارات التي ظهرت في العالم كالفرعونية في حوض النيل و البابلية و الآشورية في حوض دجلة و الفرات و السريانية و الآرامية في سوريا و الفينيقية في الساحل الشرقي للمتوسط إضافة إلى اليمن.و قد كان لظهور الإسلام الفضل في نشأة أول وحدة سياسية عربية شملت كل مناطق شبه الجزيرة وصولا إلى المغرب.كما أن الدول العربية عاشت و عانت نفس الويلات،فقد تعرضت في فترات ضعفها و تفككها إلى أخطار واحدة.فتعرضت للغزو الصليبي الذي استمر قرنين من الزمن،و حملات المغول و تيمورلنك،كما أن البلدان العربية جميعها عاشت تاريخا مشتركا من المظالم تحت الحكم العثماني،كما عان الوطن العربي في العصر الحديث من الخضوع للسيطرة الاستعمارية من طرف بلدان أوروبا الغربية،كما أنه يعاني اليوم من سيطرة الإمبريالية الأمريكية و من الوجود الاستعماري المباشر ممثلا إسرائيل.و هكذا فإن هذه الأحداث البعيدة و القريبة،قد كان لها دورا فعالا في توحيد الكيان النفسي،

1- محمد علي مقلد، <<قضايا حضارية عربية معاصرة>>،الطبعة الأولى،دار المنهل اللبناني مكتبة رأس النبع للطباعة و النشر،1424هـ-2003م،ص.163

2- محجوب بدة،<<مستقبل المناطق الحرة العربية في ظل العولمة>>،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،2001،ص119.

العربي، وأدخلت عملية التكامل في إطار من النضال المشترك من أجل مواجهة كل هذه المخاطر.(1)

4- وحدة الدين و العرق و المصير المشترك :

حيث أن الدين يلعب دورا كبيرا في حياة المجتمعات و يمكن اعتباره أساسا هاما في قيام الدعوة القومية، أما بالنسبة للمصير المشترك فإن البلدان العربية،التي اشتركت في الماضي في نفس المخاطر، و تتعرض اليوم لمخاطر أخرى مشتركة أيضا،فإنه حتما سيكون أمامها مصير مشترك واحد و مصالح واحدة عنوانها التحرر من السيطرة الاستعمارية الغربية ومن الصهيونية.فالبلدان العربية تشترك في مقومات عديدة من عرق و دين و مصير مشترك، و مقومات تاريخية و ثقافية و جغرافية لو أحسنت استغلالها لاستطاعت أن تحقق وحدة اقتصادية و سياسية ليس لها مثيل في العالم كله.

المطلب الرابع: المقومات الاقتصادية للوطن العربي

يمتلك الوطن العربي إمكانيات طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة،تتمثل في أراضي زراعية شاسعة تقدر بحوالي 198مليون هكتار.لا تتعدى المساحة المزروعة ثلث الأراضي القابلة للزراعة.(2) كما أن هذه المساحة الزراعية لو تم استغلالها بكفاءة و بطريقة جيدة لكان بإمكانها أن تؤمن للوطن العربي كل حاجياته الزراعية اللازمة سواء للتغذية أو للصناعة.(3)

بالإضافة إلى المساحات الرعوية الواسعة و الغابات التي تمثل حوالي 138 مليون هكتار،و تشكل 30% من مساحة الغطاء النباتي العربي.(4) إلى جانب الثروة السمكية و الحيوانية و المعدنية و غيرها من المصادر الاقتصادية العربية.

- بما أن معظم الدول العربية تطل على بحار و محيطات العالم،جعل الوطن العربي يمتاز بموقع استراتيجي له أهمية اقتصادية خاصة،كما أن تضاريسه تتميز جغرافيا بوجود مجاري و مساقط مائية مما يوفر له الفرصة في توليد الطاقة الكهربائية.

-توفر الموارد البشرية اللازمة في الوطن العربي،و هذا يعني توفر أحد الشروط الهامة و الضرورية للاستثمار الناجح،و هو توفير حد أدنى من الأيدي العاملة لأي مشروع،مع توفر حد أدنى من المهارات الفنية،و أعداد كبيرة نسبيا من الفنيين و الخبراء.إضافة إلى توفر أعداد هائلة من خريجي المدارس الفنية و المعاهد المتخصصة و الجامعات لا يستغلون كل طاقتهم في العمل،أو يجبرون على العمل في أعمال لا تمكنهم من إظهار كل إمكانياتهم و هذا ما يعد تبديدا مضاعفا لطاقات و ثروات يمكن أن تساهم في نهضة الوطن العربي.

1- محمد علي مقلد ،مرجع سابق ،ص.162

2- محجوب بدة ،مرجع سابق ،ص119.

3-إكرام عبد الرحيم ،مرجع سابق ،ص101.

4-محجوب بدة ،مرجع سابق ،ص119

– اتساع السوق العربية،و اتساع هيكل توزيع التجارة،حيث أنه يوجد داخل هذه السوق أكثر من 250 مليون مستهلك،مما يؤدي إلى إمكانية القيام بالمشروعات الضخمة ذات الإنتاج الاقتصادي.

– يمتلك الوطن العربي رؤوس أموال ضخمة،لو تم جلبها من الخارج يمكن توجيهها لعملية التنمية العربية،التي تعمل على تسهيل عملية التكامل الاقتصادي العربي. (1)

و معظم هذه الأموال هي عبارة عن العائدات النفطية.

و يتضح لنا مما سبق أن الوطن العربي غني بالموارد الطبيعية و البشرية و المالية التي إذا تم استغلالها بشكل حسن فإنها تعمل على خلق قاعدة إنتاجية عريضة في أنحاء الوطن العربي،باعتبارها أهم مقومات التكامل،فالدول العربية النفطية تمتلك موارد مالية ضخمة تزيد كثيرا عن ما يمكن أن تحتاج إليه عملية التنمية.(2)

كما تزخر بالموارد البشرية التي تعتبر المعين الذي لا ينضب من القوى العاملة المؤهلة التي يمكن تصديرها إلى الدول التي تعاني من نقص شديد في الموارد البشرية،كما أن الدول الأقل نموا تزخر بقدر كبير من الموارد الطبيعية التي لم يتم استغلالها بعد،و التي تفتح مجالا واسعا لاستثمار الأموال العربية الفائضة و الإفادة من فائض القوى العاملة المدربة و الخبرات الفنية داخل الوطن العربي.و هذا ما يدل عن وجود ما يشبه الاكتفاء الذاتي من الموارد الإنتاجية–رأس المال والعمل.داخل الوطن العربي في مجمله،بما يضمن توفر المقومات الأساسية لتقدم و ازدهار الاقتصاد العربي.(3)

و هذا ما يجعلنا نقول أن الفرصة مازالت سانحة لتدارك بعض القصور الذي تم في المسيرة التكاملية خاصة،و أنه في الوقت الحالي لم يعد أمام الدول العربية الاختيار لتحقيق أو عدم تحقيق التكامل الاقتصادي لأن هذا الأخير أصبح هو الحل الوحيد لاكتساب دول المنطقة العربية جميعها في ظل المتغيرات العالمية الجديدة القدرة على أن تجد لها محلا يليق بها بجانب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

1– إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق،ص 101.

2– عبد الرزاق الكبيسي،<<التعاون و التكامل الاقتصادي بين الدول العربية>>،المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين،26–27 سبتمبر 2001 ،نادي الزراعيين الدقي الجيزة،ص4.

3– نفس المرجع السابق،ص5.

المبحث الثالث: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

لقد تعددت العوائق المانعة للتكامل الاقتصادي العربي و تشعبت باتجاهات عديدة تنوعت أسبابها بين خارجية و عربية و محلية،و بين أسباب اجتماعية سياسية و اقتصادية كانت الحائل دون الوصول إلى تحقيق التكامل العربي،و رغم وجود مجموعة من الحلول لمواجهة هذه المشاكل إلا أنها كانت تقابل دائما بعدم وجود قرار سياسي قابل للتطبيق لوضع الأفكار و الأبحاث المطروحة موضع التنفيذ.

المطلب الأول: المعوقات الاجتماعية و السياسية للتكامل الاقتصادي العربي

1- العوامل الاجتماعية:

يعتبر المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها من أهم العوامل الاجتماعية التي كانت عائقا أمام التقدم نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي،فهي علاقة تتميز بمشاعر الغيرة و المقارنة و التفضيل و السعي وراء تولي دور القيادة و الاستئثار بالقدرة على السيطرة في توجهات القرار العربي في القضايا المختلفة،و قد كان للعديد من الظروف الدولية مثل الحرب الباردة دور كبير في تعزيز مثل هذه الفرقة،و زادتها تكريسا حرب الخليج و الغزو العراقي للكويت و ما يجري حاليا من توتر في العلاقات بين العديد من الدول العربية بصورة أكبر،مما كان له الأثر السلبي ليس فقط على فرص التكامل الاقتصادي العربي و العلاقات الاقتصادية العربية فحسب بل حتى في وجود علاقات طبيعية متوازنة بين مختلف الدول العربية.(1) حيث أصبح مفهوم القومية العربية أمر مشكوك فيه و أصبحت السيادة لمفهوم القطرية بين الدول العربية حيث تجمد الوعي العربي العام.

زد إلى ذلك الاختلاف الكبير و التباين في مستوى المعيشة بين مختلف الدول العربية ،و الذي يمكن اعتباره من أكبر العقبات أمام التكامل الاقتصادي و التوحيد السياسي.(2) ففي الوقت الذي عانت بعض الدول العربية الفقيرة من المجاعة،كانت الدول البترولية تتمتع باقتصاديات قوية.

إضافة إلى ذلك فإن ارتفاع معدلات نمو السكان في العديد من الدول العربية أدى إلى اتساع الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء و الفقراء في هذه البلدان،مما يؤدي إلى خلق العديد من المشكلات على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي أهمها: ارتفاع مستويات البطالة و تناقص العمالة الماهرة، الأمر الذي دفع بدول الخليج الغنية ماليا و الفقيرة من ناحية الموارد البشرية إلى إستراد العمالة من الخارج بدلا من استرادها من الوطن العربي،كما كان الحال في سنوات السبعينات و أوائل الثمانينات.

1- أسامة المجذوب،<<العولمة و الإقليمية>>،القاهرة،الدار اللبنانية،2000،ص ص 123-124.

2- بشير بن عيشي،<<معوقات التكتل الاقتصادي العربي و مقوماته>>،الندوة العلمية الدولية حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر،8-9 ماي2004،ص3.

كما يمكن اعتبار أحد أهم العوامل الاجتماعية الرئيسية التي كانت سببا ليس فقط في عدم إتمام عملية التكامل العربي و حسب بل أيضا عن تواضع جهود التنمية العربية بصفة عامة،هو انتشار ظاهرة الأمية بشكل كبير في المجتمعات العربية التي تصل في المتوسط العام إلى جوالي 50% من إجمالي السكان،فضل عن تردي مستويات التعليم في مختلف مراحله.(1) و يضاف إلى هذه الأمية (الأمية العلمية) أمية أخرى أكثر خطورة ألا و هي<<الأمية التكاملية>>وهي آفة عادة ما يصاب بها المكلفين بإصدار القرارات القطرية.(2)

مما أدى إلى حدوث زيادة كبيرة في المشكلات الناجمة عن الجهل و غياب الوعي السليم و من بينها مشكلات التطرف و الإرهاب من جانب و التقليد الأعمى و المحاكاة للمجتمعات الغربية من جانب آخر،الأمر الذي أدى إلى المزيد من الصراع و اهتزاز الهوية في العديد من البلدان العربية.(3)

أما الناحية الثقافية،فإنه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن لم يطرأ أي تطور للثقافة العربية فيما يتعلق بمقاومة القطرية و التجزئة و تحقيق التكامل العربي السياسي و الاقتصادي،بل على العكس تماما فلقد نمت و قويت عملية تغريب الثقافة العربية،و كان للثقافة الغربية تأثير كبير عليها على حساب الثقافة العربية و التي من المفروض التأثر بها،مما أدى إلى تخلف الفكر القومي و ابتداع المثقفين تبريرات للمواقف القطرية للسلطات السياسية.

و يضاف إلى هذه العوامل ارتباط أي عمل يتعلق بالتكتل العربي بالأجهزة الرسمية مع الغياب التام للحركات الشعبية المناضلة من أجل الوحدة العربية و رغم تشكل<<منتدى الفكر في عمان>> و <<المؤتمر القومي العربي>>إلا أن عملهما بقي محصورا في النطاق الفكري و لم يمر دون احتدام الاختلاف بين المثقفين أنفسهم.(4)

2- العوامل السياسية:

لقد عان العالم العربي لفترات طويلة من صراعات سياسية عديدة،لا يزال بعضها دون حل حتى الآن،زد إلى ذلك عدم فعالية الجامعة العربية من حيث عدم قدرتها على قيادة تطور حقيقي للتكتلات الاقتصادية العربية،و يمكن أن يعزى عدم فعالية دور الجامعة إلى أسباب تتعلق بالجامعة نفسها،أي تتعلق بميثاقها و لوائحها التنفيذية و هياكلها التنظيمية،و أسباب أخرى تتعلق بمدى موافقة الدول الأعضاء على منحها دور قيادي كما هي،كما تتعلق بالخلافات بين أعضائها.

فأولا: قرارات الجامعة تتم بالإجماع،و ليس بالأغلبية،مما يعطي الإمكانية لدولة واحدة من إيقاف صدور القرار.

1- أسامة المجذوب،مرجع سابق،ص.124

2- بشير بن عيشي،مرجع سابق،ص.3

3- أسامة المجذوب،مرجع سابق،ص.124

4- بشير بن عيشي،مرجع سابق،ص ص3-4.

ثانيا: قراراتها غير ملزمة،فتصدر القرارات و تعقد الاتفاقات و لا تنفذ،و ليس هناك عقابات بعدم التنفيذ.

ثالثا: ليس بها جهاز فعال لحسم المنازعات السياسية أو حتى التجارية.

رابعا: ليس بها أجهزة تجارية و اقتصادية مهنية مستقلة يشرف عليها أشخاص متخصصون و ذلك حتى يمكن تناول المواضيع التجارية المشتركة بموضوعية و حيادية،و توضع لها حلول فعالة و ذات استمرارية لا تؤثر الخلافات العابرة على تنفيذها.(1)

ولعل أحد أسباب الفشل كذلك هو الاختلاف في أساليب صناعة القرار السياسي في الدول العربية المختلفة و التي انعكست بطبيعة الحال مباشرة على العلاقات الاقتصادية حيث تعذر الاتفاق بين الدول العربية على وضع سياسة مشتركة يتم إدراجها ضمن نظمهم الحكومية و سياساتهم الوطنية المتباينة،حيث أن كل دولة تنتهج سياسة خاصة بها تخضع إلى مجموعة من العوامل و المصالح الداخلية و الخارجية التي تتعلق بها لوحدها.

كما أن سوء استخدام النفوذ السياسي للدول العربية في علاقاتها البينية كان من أهم العوامل التي كانت سببا في فشل جهود التكامل،حيث أن بعض الدول العربية كانت تميل إلى استخدام نفوذها السياسي على الدول المحتاجة لمساعدة مالية مثلا أو مساندة سياسية،و ذلك بغرض تحقيق أهداف معينة لخدمة مصلحتها الخاصة سواء الاقتصادية أو السياسية،ومن ناحية أخرى فإن القيادات العربية لم تملك يوما إرادة سياسية صادقة للدخول في ترتيبات تفضيلية لتحرير التجارة فيما بين الدول العربية و يعود ذلك إما لعدم اقتناع القيادات العربية من جدوى التكامل الاقتصادي العربي،أو تحسبا للتكلفة التي قد تضطر بعض الدول العربية الغنية لتحملها من خلال تكاملها مع الدول الفقيرة.و نظرا لما مرت وتمر به المنطقة العربية من ظروف فإن نظمها السياسية تتميز دائما بعدم الاستقرار،و خضوع غالبية أنظمة الحكم بها إلى الرؤية الفردية للزعيم المطلق،و ربما للأهواء الشخصية في الكثير من الأحيان،ولقد كان للعلاقات الشخصية بين القيادات العربية أكبر أثر في تحديد طبيعة و أبعاد العلاقات بين الدول العربية.(2)

1- مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة،ورقة عمل مقدمة من طرف شؤون منظمة التجارة العالمية،ص ص12-13.

2- إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق،ص ص95-96.

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي

لعل من أهم العوائق الاقتصادية أمام تطور التكامل الاقتصادي العربي ما يلي:

1- الاستعمار:

إن من بين العوامل المساهمة في انعدام التطور الاقتصادي التطور المؤسسي منذ عهد الاستعمار،فأغلب دوائرنا الرسمية و هياكلنا الحكومية موروثة عن عهد الاستعمار،و ترتبت على التركة الاستعمارية آثار في صورة جذور و مرجعية القوانين و المؤسسات،و ربما يمكن اعتبار اتباع معظم بلدان المنطقة للتقليد المستوحى من القانون الفرنسي المصاغ في عهد نابليون من العوامل المساهمة في انعدام التطور القانوني و الدستوري و خاصة فيما يتعلق بالتشريع الاقتصادي و المالي،و يكون عائقا أمام التكيف مع عالم متغير و أكثر انفتاحا،و لقد شكل الاستعمار عاملا سلبيا و مستمرا في إعاقة التكامل الاقتصادي من خلال:

أ- تصميم و شكل الدول الناشئة و أثرها على الجغرافيا الاقتصادية،حيث أنه تم فرض حدود من طرف الاستعمار كانت سببا في ظهور كيانات صغيرة الحجم تم ربطها و إدماجها اقتصاديا مع قوى الاستعمار الماضية،و بالأخص فإن الروابط الاستعمارية لا تزال تبصم التجارة و أنماطها و تشوهها بشدة،حيث أن الأنظمة الاستعمارية قامت بفرض و في أقل تقدير حواجز غير تعريفية في صيغة حواجز فنية و مواصفات للمنتجات التابعة لها.

ب- الأثر على تمويل التجارة،حيث الأنظمة المصرفية في البلدان العربية تنشأ إما تحت سيطرة مصارف القوة المستعمرة أو صاحبة الانتداب التي منحتها امتيازات الدخول أو في إطار يربط البنوك المحلية ببنوك الدولة المستعمرة،و يؤدي ذلك إلى أحداث أثر مالي من نوع العلاقة بين المحور و الأضلاع بما سيرجح الكفة لصالح المعاملات التجارية مع القوة الاستعمارية السابقة.

2- الموارد الطبيعية<<بمثابة لعنة>>:

طور Sala-i-Martin and Subramanian دلائل تشير إلى أن وفرة الموارد الطبيعية و الدخل الريعي تلحقان الضرر بجودة المؤسسات و صلاح الحكم،فمن المعروف أن البلدان العربية الغنية بالموارد الطبيعية – مثلها مثل غيرها من المناطق الأخرى – أصبحت تتكل على ثروتها التي تستمدها من مواردها الطبيعية دون إعطاء أي اهتمام لإجراء الإصلاحات المالية و تنويع العائدات الضريبية و إصلاح أسس تسعير الخدمات العامة(النقل،الاتصالات،المياه،الكهرباء والخدمات العامة الأخرى)لتتلاءم مع أسعار التكلفة،بل اعتمدت على عائداتها من الموارد الطبيعية.

وقد كان انخفاض الكلفة لاستخراج النفط و الغاز سببا في التخصص البالغ و حال دون حدوث التنويع الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى ظهور دول يتميز اقتصادها بدرجة عالية في التركيز في هياكل الإنتاج و التصدير و بالتعرض لمخاطر تقلبات أسعار الطاقة،و في المقابل نجد أن بلدان الخليج التي تملك ثروات طبيعية متدنية أو متناقصة مثل: دبي،البحرين،اليمن وغيرها تعمل جاهدة على تطوير استراتيجيات اقتصادية جديدة تقوم على إنشاء قطاعات اقتصادية متنوعة النشاط في مجالات الخدمات

و القطاعات غير النفطية،كما أن سياسات الهجرة الحرة نسبيا التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالموارد و لكن فقيرة باليد العاملة وفرت صمام أمان للبلدان ذات الفائض باليد العاملة مثل: مصر و لبنان،فأصبحت هذه البلدان تعتمد على الدخل من عوائد التحويلات و المساعدات متجنبة بذلك إجراء

الإصلاحات الضرورية عند مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة القاضية بتغيير الاستراتيجيات و السياسات الاقتصادية.(1)

و لذلك فإن التطور و التقدم يتطلب إقامة إدارات مالية و ضريبية جديدة و تبني نظم للضرائب المباشرة و غير المباشرة و إصلاح تسعير المرافق أو الخدمات العامة كوسيلة لتوفير بديل للعائدات النفطية،كما يجب القيام بإصلاحات في القطاع العام و الإصلاح المالي و الضريبي في بنود الأولويات في جدول أعمال التكامل الاقتصادي.

3-الحجم و الجغرافيا : (2)

- إن البلدان و الأسواق ذات الحجم الصغير تعاني من عدم التنوع في السلع و الخدمات المتاحة و ذلك نتيجة التنوع المحدود في ثرواتها الطبيعية و في عوامل الإنتاج.

و تدل كافة المؤشرات الخاصة بقياس الاندماج الدولي على تأخر البلدان العربية في مسيرة التكامل الدولي و كذلك من منظور التكامل الإقليمي.و يأتي هذا الاستنتاج على عكس ما تظهره التوقعات القائلة بأنه كلما كانت البلدان و اقتصادها أصغر حجما زاد احتمال الانفتاح و التكامل،و ذلك لضمان الحصول على السلع و الخدمات التي تفتقر إليها نتيجة ضعف ثروتها بعوامل الإنتاج.

<<إن قيام البلدان غير المنتجة للنفط بفرض حواجز تعريفية عالية و إتباع استراتيجيات تنمية اقتصادية غير موجهة نحو اقتصاد السوق تستهدف تحقيق <<الاكتفاء الذاتي>> و الإحلال مكان الواردات دون اعتماد أو إجراء تحويل المعرفة و التكنولوجيا و الأفكار أدى إلى الوصول إلى غياب الابتكارات من خلال أسلوب الاكتساب بالتجربة،و بالتالي قد انطوى ضمن نتيجة لاستخدامها تكنولوجيات قديمة و محدودة عدم تحقيق النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج>>.

و من جهة أخرى نجد أن دول مجلس التعاون المطبقة لحواجز تعريفية متدنية هي أكثر انفتاحا و ميلا نحو التجارة بالرغم من أن الإنتاج المحلي المحدود قد انعكس في اقتصاد غير متنوع.

- تمر العلوم الجزئية في الجغرافيا الاقتصادية منذ العقد الماضي بمرحلة انتعاش حيث يظهر الاقتصاديون الدور المؤثر للجغرافيا في النشاط الاقتصادي،و خاصة باعتبارها عاملا مؤثرا بانتظام في أداء النمو و التجارة،و يقدم sachs (2003) دلائل تتعلق بأثر الجغرافيا على تكلفة النقل و على بيئة الصحة العامة.

1- ناصر السعيدي، مرجع سابق، ص ص43-44.

2-نفس المرجع السابق، ص ص49-50.

و ذلك أن بيئة الصحة العامة تؤثر بدورها على عملية تراكم رأس المال البشري و جودته و معدلات الوفيات و صحة الأم و الأسرة و الخصوبة و بالتالي النمو الاقتصادي.

و لذلك فإن القرب من المناطق الاستوائية يمثل سبب تأخر النمو الاقتصادي نتيجة تأثيره السلبي على الصحة و تراكم رأس المال البشري و يبين (1999) Diamond كيف يمكن أن يكون للحوادث الجغرافية المفاجئة أثر و بصورة دائمة على التطور الفني و انتشاره،كذلك يبين (1998) sowell أثر حملات الفتح و الهجرة على انتشار التكنولوجيا و الثقافات كما يوضح أيضا الأهمية البارزة للجغرافيا و الموقع في منع انتشار كيفية العمل و الابتكار و التكنولوجيا.كما تشكل الجغرافيا ،في صورة مسافة التجارة و السوق،أي مدى القرب من مركز النشاط الاقتصادي العالمي في أمريكا الشمالية و أوروبا الغربية،عاملا هاما في المنافسة الدولية.

4- نظرا لاعتبار أن كل الهياكل الاقتصادية للدول العربية تتميز بالاختلال لذلك فإنه يمكن القول أن جميع البلدان العربية،بلا استثناء هي دولا نامية و مؤشرا لاختلال التوازن الهيكلي في أغلب البلاد العربية يتمثل في اعتماد الاقتصاد الوطني على سلعة واحدة أو قلة قليلة جدا من السلع و التي لا يمكن لها دفع معدلات التنمية من خلال نشاطها الإنتاجي في الأجل الطويل و لا أن تحقق لها الاستقرار في الأجل القصير.

و في فترة الخمسينات و الستينات كان الاختلال الهيكلي يفسر على أنه متعلق بتركز معظم القوة العاملة في القطاع الأولي و عليه فإن الانتقال منه إلى قطاع الصناعة يؤدي إلى الخلاص منها.و لكن تجارب التنمية في هذه الفترة أثبتت أن الاختلال الهيكلي مرتبط أساسا بالانحراف عن الاستخدام الأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة أيا كان القطاع أولي،صناعي أو غيره.

لذلك فإنه يتضح لنا أن البلدان العربية افتقرت – ومازالت تفتقر – للعوامل التي يمكن أن تساعدها في التخلص من حالة الاختلالات الهيكلية الإنتاجية،أو بتعبير آخر فإنها تفتقر إلى القدرة على التحول و المشكلة بالنسبة لقضية التكامل الاقتصادي العربي تتمثل في كون أن <<معظم الأنشطة القائمة >>في البلدان العربية و التي هي تعبير عن هياكلها الاقتصادية المختلة تعتبر أنشطة <<بديلة>> من حيث مخرجاتها السلعية.و إذا افترضنا أن حسابات المصالح الاقتصادية هي الأساس الحاكم للتكامل الاقتصادي و أخذنا في الاعتبار ضعف المقدرة على التحول لأمكننا القول أن أوضاع الاقتصاديات العربية كانت – ومازالت– تدفعها للتفكك و ليس للتكامل الاقتصادي.

لذلك فإنه لتغيير هذا الوضع يجب توفير المناخ الاقتصادي الملائم و القوى الديناميكية الكافية التي تغذي عملية التحول من الأنشطة الأقل كفاءة إلى أنشطة بكفاءتها ومعدلات نموها العالية أو التي تسعى إلى تنويع القاعدة الإنتاجية و زيادة مقدرتها التنافسية بمزيد من الاستثمار في أنشطة جديدة ذات ميزات نسبية.(1)

1- عبد الرحمان يسري أحمد،<<قضايا اقتصادية معاصرة>>،الإسكندرية:الدار الجامعية،2000،ص ص249-250 .

5- من أهم الأسباب التي يمكن اعتبارها عقبة كبيرة تقف في طريق التكامل الاقتصادي هي الاختلاف الكبير بين الاقتصاد الليبرالي المطلق و الاشتراكية التقدمية،فكما هو معروف فالبلدان الاشتراكية تنتهج

سياسة تقوم على أساس ملكية الدولة و مراقبتها و تنظيمها لمختلف القطاعات الاقتصادية و احتكارها للتجارة الخارجية.

أما الدول العربية التي انتهجت النظام الليبرالي،فقد كان الدور الأساسي فيها يلعبه القطاع الخاص، وذلك فيما يخص : الإنتاج و التجارة و النقل و التوزيع على السواء،مع إمكانية تدخل الحكومة في نشاط القطاع الخاص لأغراض اقتصادية أو اجتماعية بإجراءات تشريعية،كما يمكنها أن تدخل كمساهم في شركة،أو في مشروع أو تقوم بإنشاء مشروع لحسابها.(1)

و هذا الاختلاف جعل فترة الستينات تتميز بحدوث تدريجي لانشقاق واضح بين أنظمة مؤمنة بالملكية الخاصة و حرية الأسواق الخاصة و أنظمة مؤمنة بالتخطيط المركزي و الملكية العامة و إدارة الإنتاج و الأسواق.و أصبح من الصعب إذا لم نقل من المستحيل أن يتم التكامل الاقتصادي العربي في ظل ثنائية أيديولوجية و اختلافات جذرية في توجهات الأهداف و السياسات الاقتصادية،و في فترة السبعينات و الثمانينات كان هناك تحول تدريجي نحو نظام اقتصاد السوق المصحوب ببعض الحذر و التردد.

و لكن مع بداية التسعينات حدثت نقطة الانقلاب الفعلية حيث أصبحت جميع الدول العربية تتبنى نظام السوق الحر.(2)

و سعت إلى تشجيع القطاع الخاص على حساب القطاع العام و تطوير قوانين الاستثمار الخاص و أسواق الأوراق المالية و تحرير الصرف الأجنبي و الفائدة.و بما أن العوامل السابقة التي أعاقت التكامل الاقتصادي العربي من جهة اختلاف الأنظمة الاقتصادية قد اختفت فإن اقتراح إقامة منطقة حرة عربية قد حظي بتأييد كبير من الدول العربية حينما طرح في 1995.

6- أحد المعوقات الأساسية للتكامل الاقتصادي العربي تتمثل في اختلاف الظروف الاقتصادية و مستويات المعيشة اختلافا كبيرا بين بعض البلدان العربية و البعض الآخر،و قد ترتب على هذا الاختلاف ثلاث نقاط مهمة هي: (3)

- النقطة الأولى و تتمثل في اختلاف حجم و هيكل الاستهلاك في الدول العربية الغنية عنه في الدول الأخرى. فحجم الاستهلاك في هذه الأخيرة كبير و يتكون من مجموعة سلعية يمكن تأمين نسبة كبيرة منها من خلال الإنتاج المحلي و الذي كان بعضه يقوم على الإحلال محل الواردات .

أما البلدان الغنية فكان استهلاكها يتكون من <<سلع مميزة >>تأتي نسبة صغيرة جدا منها من الداخل أو من البلدان العربية الأخرى،أما النسبة الكبيرة منها فيكون مصدرها بلدان العالم الصناعية

1-إسماعيل العربي،مرجع سابق،ص ص194-195.

2-عبد الرحمان يسري أحمد،مرجع سابق،ص.253

3-نفس المرجع السابق،ص ص254-256.

المتقدمة،و بما أن أهم مكاسب السوق المشتركة – خاصة بالنسبة للدول النامية- هو ما يتحقق من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج الكبير بالنسبة للسلع المستهلكة من طرف غالبية المستهلكين في بلدان الاتفاقية،و

هذا ما يجعل المستهلك في البلاد قليلة الدخل هو المستفيد من هذه الاتفاقية على عكس المستهلكين في الدول المرتفعة الدخل و التي لا تعني لها هذه السلع على الإطلاق ،و لهذا كانت الشكاوى من البلدان العربية ذات الدخل المرتفع في هذا الخصوص،و لم يكن خفض التعريفة الجمركية أو حتى إلغائها و إلغاء القيود الأخرى غير الجمركية يمثل حلا لهذه الإشكالية الهيكلية.

– النقطة الثانية المتعلقة باختلاف الظروف الاقتصادية،تتمثل في كون البلدان العربية النفطية مرتفعة الدخل كانت تتمتع دائما بفائض ضخم في رؤوس الأموال بينما كانت البلدان العربية الأخرى تعاني (و بشدة أحيانا) من فجوة موارد مالية،و بالتالي فهي عاجزة عن تمويل استثمارات التنمية،إلا من خلال الاقتراض من الخارج.

و في إطار المشاعر القومية العربية كانت الدول العربية التي تعاني من عجز تأمل كثيرا في الحصول على جزء من هذه الفوائض المالية من خلال التكامل الاقتصادي و لكن الأمر لم يكن كذلك، فقد تدفقت هذه الأموال إلى خارج الوطن العربي بغرض تأمينها أو الاستفادة منها،و هكذا فإن المصالح الاقتصادية القطرية كان لها دور أهم من القومية العربية و ما يرتبط بها من تكامل اقتصادي.

– النقطة الثالثة : تتمثل أيضا في فائض اليد العاملة في العديد من البلدان العربية خاصة التي تتميز بكثرة سكانها و انخفاض الدخل فيها و قد كان الفائض في العرض العمالي يأمل في أن يجد الحل لهذه الأزمة في البلدان العربية مرتفعة الدخل و التي كانت تواجه مشكلة فائض طلب على العمل مع زيادة رغبتها في تنمية اقتصادياتها لكن هذه الأخيرة أخذت تستغني تدريجيا عن العامل العربي القادم من البلاد العربية الأخرى و استبداله بعامل أهلي من الداخل أو عامل آسيوي.

المطلب الثالث : إزالة الحواجز المعيقة

بعد أن تطرقنا إلى العوامل التي من المحتمل أن تكون قد أعاقت التكامل الاقتصادي العربي،تبين لنا أنه من البديهي أن يكون متوقعا عدم إقامة تكامل اقتصادي فعال في ظل هذه الظروف.

و السؤال الذي نطرحه هنا هو : هل لا تزال هذه العوائق موجودة كلها و بنفس التأثير؟أم هل بعضها آيل إلى الزوال أو الضعف.

1–التعارض في الأنظمة الاقتصادية :

فبالنسبة للتعارض في الأنظمة الاقتصادية العربية،فحاليا جميع الدول العربية تبنت نظام السوق وتحرير الأسواق،و مع أنه لا يزال هناك تركات من الماضي و عوائق على التجارة البينية،إلا أن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية سيؤدي إلى زوال الكثير من هذه العوائق من خلال قيام الدول العربية بتخفيض الرسوم الجمركية و إزالة العوائق غير الجمركية الموجودة.

2–الخلافات السياسية و عدم الاستقرار السياسي :

رغم أن الخلافات السياسية مازالت تظهر من حين لآخر،إلا أنه يمكننا القول بأن حدتها قد خفت ربما لتحسن الظروف الموضوعية المشار إليها أعلاه،و إلى التجانس و التماثل الواضح في الأنظمة الاقتصادية،بالإضافة إلى التوصل إلى فض العديد من الخلافات الحدودية...الخ.كما أن تأثيرها السلبي على أعمال الجامعة لم يعد بنفس الحدة و التكرار.

أما بالنسبة لعدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي،فلا يزال تأثيره كبير في العديد من الدول العربية المهمة،و بالخصوص تأثيره على التجارة البينية و على مناخ الاستثمار في هذه البلدان .

و جلي بالبلدان العربية الرئيسية أن تعتبر موضوع عدم الاستقرار على أنه مشكلة عربية مشتركة تضر بمصالحها الاقتصادية،كما تضر بالإمكانات الاقتصادية العربية الكبيرة التي من الممكن استغلالها بشكل يمكن من خلاله تحقيق منافع كبيرة لو تم حل هذه المشاكل.و حقيقة الأمر أن هذه المشاكل هي مشاكل معقدة جدا،لكن إذا اعتبرناها << مشكلة عربية >> و تم التعامل معها على هذا الأساس،و بأنها تهم مصلحة الجميع في التنمية و رفع مستوى المعيشة هو الأسلوب المأمول.

3- آثار النمو السريع في السكان و المصاعب الأخرى :

بالنسبة لمشكلة النمو السريع في السكان،فإنها في الحقيقة تمثل تحديا كبيرا ليس من السهل حله،لأن معدل النمو السكاني يفوق حتى الآن معدل النمو الحقيقي في القطاعات الإنتاجية،و هذا يعبر عن مشكلة كبيرة تتضح من خلال معدلات البطالة المرتفعة في عدة بلدان عربية،و تساهم في وجود عدم استقرار سياسي و اجتماعي في أكثر من بلد عربي.

و لكن الجانب الإيجابي للمعدل العالي للنمو السكاني هو تطور سوق عربية كبيرة ممكنة يقدر عدد سكانها بـ (400) مليون نسمة عام 1440هـ (2020 م).و يمكن استهدافها للتصدير و الاستثمار.و بالطبع ليس الأهمية في تقدير حجم السوق عدد السكان فقط و لكن عدد السكان الذين يمتلكون قوة شرائية.

إذن النمو السريع في السكان يمثل تحديات كبيرة ليس فقط بالنسبة إلى توفير المساكن الخاصة و الخدمات و تطوير التجهيزات الأساسية،و لكن من ناحية أخرى فإنه يمكن أن يمثل سوقا هائلة يمكن استهدافها،و مستوى عالي نسبيا من متوسط دخل الفرد في دول المجلس و متوسط دخل جيد في بعض الدول العربية الأخرى،على الأقل في فئات مهمة من السكان.

و هذا مع افتراضنا التطور الاقتصادي و نجاح تنويع القاعدة الإنتاجية و تطور التكتلات الاقتصادية العربية و التجارة البينية.(1)

1- مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة الاقتصادية،مرجع سابق،ص ص32-34.

4- المؤسسات و السياسيات التجارية :

فيما يتعلق بالمؤسسات و السياسات التجارية،فإننا نلاحظ تحسنا خاصة فيما يتعلق بالسياسات التجارية الحمائية،حيث تقرر إزالة كل الرسوم الجمركية على معظم السلع عام 2005 من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،و التي تم تخفيض (50%) منها في 1 يناير 2002.

أما فيما يخص المؤسسات العربية فإن تطورها ما يزال بطيئا،كما أن الجامعة العربية مازالت تحتاج إلى إعادة هيكلة نفسها و تطوير ميثاقها،و من أهم العوائق التي مازالت موجودة هو عدم وجود مؤسسات تجارية مهنية ذات صلاحيات كافية و مستقلة عن سلطات الدول الأعضاء في الجامعة.

و لهذا فإنه من الضروري التفكير في إقامة منظمة تجارية واقتصادية عربية مستقلة عن جهاز الجامعة و لكن بعلاقة وثيقة معها،على غرار صندوق النقد العربي و الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية،و تكون وظيفتها الرئيسية قيادة عملية التكامل الاقتصادي العربي،و يكون بها جهاز حيادي له صلاحيات إلزامية لحسم المنازعات التجارية البينية و مثل هذه المنظمة يمكن أن توفر القدرة على تطوير و استمرارية التكامل الاقتصادي و لا تتأثر بما يمكن أن يحدث من خلافات سياسية أو اقتصادية عابرة.(1)

و بعد مناقشة العوامل التي أعاقت التكامل الاقتصادي العربي و إمكانية زوالها أو القضاء عليها و ذلك حتى تتمكن الدول العربية من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي و بالتالي تحقيق التطور و الازدهار للوطن العربي،فيما يلي سيتم عرض بعض النقاط التي يمكنها أن تساعد على إزالة الحواجز المعيقة للازدهار:(2)

1- الاستثمار في البنية التحتية الإقليمية لتعزيز التجارة الإقليمية و النمو :

بهدف معالجة الكلفة اللوجستية المرتفعة فإنه يتعين على الدول العربية القيام باستثمارات ضخمة في البنية التحتية و الشبكات و جعلها متكاملة مع نظيراتها في الدول الرئيسية الشريكة في التجارة (الاتحاد الأوروبي و آسيا).و من المفترض أن هذه الاستثمارات التي ستكسر طوق الحواجز و تخفض التكلفة اللوجستية أن تحقق أرباحا كبيرة من وفرات الحجم و تولد عوائد عالية على الاستثمار.

و يجب تصور ثلاث شبكات للبنية التحتية :

أ- الطاقة : الكهرباء،النفط و الغاز.

ب- شبكة معلومات و اتصالات عربية متكاملة .

ج- شبكة مدفوعات مترابطة لتسهيل و مساندة التجارة و النمو.

2- الشبكات عبر المتوسط و أوروبا (TEN) :

وظيفتها تحقيق الترابطات الغازية و الكهربائية بين الجنوب/ الجنوب و الجنوب/ الشمال في

1-نفس المرجع السابق،ص.34

2- ناصر السعيدي،مرجع سابق،ص ص 64-65.

المنطقة،و قد تم تحديدها كأولوية واضحة.و فيما يتعلق بهذا الموضوع فإنه ينبغي التسريع في برنامج و خطة العمل المنبثقتين عن منتدى الطاقة الأوروبي المتوسطي بغرض :

- خلق حلقة الكهرباء حول البحر المتوسط يربط البلدان المعنية بمسيرة يوروميد و يستحسن على الحلقة أن تتكامل إلى أبعد من ذلك للارتباط ببلدان الخليج.
- إعطاء الأولوية لإنشاء خط يوروميد للطرق و السكك الحديدية لكي يتم توصيلها بشبكة النقل المتكاملة المصممة للمشرق في إطار نظام النقل المتكامل في المشرق العربي.

و تتضح أهمية خطوط السكك الحديدية من كونها ستقوم بربط بلدان المشرق العربي بأوروبا و بدول الخليج مما يؤدي إلى تخفيض تكلفة النقل و تحسين التكامل الإجمالي للمنطقة و يسمح بتوفير وسائل ذات كفاءة عالية لنقل السلع و الأشخاص عبر كافة المنطقة.و هناك مشروعي نقل يجب إعطاؤهما الأولوية و باختصار يشمل المشروعان :(1)

* مشروع << الطرقات الدولية في المشرق العربي >> الذي تأجل لفترة طويلة.

* إعادة تطوير شبكة خطوط السكك الحديدية من خلال مشروعين :<< خط سكك الحديد بين برلين و بغداد >>الذي يربط بين قلب أوروبا و مركز العالم العربي عبر أوروبا الشرقية و الوسطى و مرورا بتركيا و المشرق العربي،و << خط سكك حديد الحجاز >> الذي استغرق إنجازه ثماني سنوات و استنفار 7000 جندي بتكلفة قدرها 16 مليون دولار في عام 1908،و نظرا لتطور التكنولوجيا و تفوقها فإنه من الممكن أن تنخفض الكلفة اليوم إلى 300 مليون دولار مقابل الحصول على خدمات نقل سريعة و موثوقة و ربط تركيا بالمشرق العربي و بلدان مجلس التعاون.

– استحداث بنية تحتية متكاملة لتكنولوجيات المعلومات و الاتصالات تسمح للبلدان العربية بردم << الفاصل الرقمي >>.و لهذا الغرض يتطلب منها القيام باستثمارات ضخمة في البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات،حيث أن أهمية الاستثمار في تكنولوجيات الاتصال و الموجات المارة الواسعة ستكون حرجة للغاية لأغراض التكامل الاقتصادي بين الدول العربية،و يتطلب ذلك إنشاء شبكة متكاملة لتكنولوجيات المعلومات و الاتصالات الحديثة لأغراض التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الخدمات الإلكترونية و الحكومات الإلكترونية و المجتمعات الإلكترونية.

– توفير بنية حديثة و كفؤة للمدفوعات لمساندة روابط التجارة و الاستثمار و الاقتصاد.و سوف يحقق نجاح دول مجلس التعاون في اعتماد عملة موحدة على تخفيض في تكلفة المعاملات داخل دول المجلس و عبر الحدود.لذلك فإنه يجب على مؤسسات النقد و وزارات المالية العمل على استحداث نظام مدفوعات عربية قادرة على خلق نظام مدفوعات موحد في كل البلدان العربية و إحداث التكامل بينها و بين النظام الأوروبي المناظر كما يجب الدعوة إلى توسيع نظام تارغت (TARGET) المعمول به في الاتحاد الأوروبي لخلق نظام تارغت عربي مرادف حيث أن ذلك سيوفر منطلق لنظام

1- ناصر السعيدي،مرجع سابق،ص ص65-67.

مدفوعات جديد يسمح باستخدام وتبني اليورو.و من شأن نظام المدفوعات المتكامل أن يقوم بدوره بتسهيل التكامل النقدي عن طريق إقامة نظام عربي لأسعار الصرف.

إن برنامج البنية التحتية الذي تم طرحه و المرجح أن يستغرق فترة جيل كامل سيعمل على تطوير و تقوية الترابطات بين البلدان العربية وسيؤدي إلى توسيع شديد في التجارة و استثمارات القطاع الخاص كما سيسمح برفع معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة و سيخلق فرص العمل و يرفع إنتاجية اليد العاملة و معظم إنتاجية عوامل الإنتاج.لذلك فإنه من الضروري اعتبار الاستثمار في البنية التحتية الإقليمية بمثابة سلعة إقليمية عامة و أولوية للسياسات و يتعين إنجازها من خلال إعادة تنشيط برامج التخصص و مشاركة القطاع الخاص التي انطلقت في التسعينات و كذلك من خلال مبادرات الشراكة بين القطاعين العام و الخاص.

المبحث الرابع : التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي و إستراتيجيته

لقد تمت في الواقع العديد من المحاولات لتدعيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية و الاستفادة من مزايا تكثيف التعاون الإقليمي،وذلك من خلال التوصل إلى حل المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية لتلك المنطقة،و سجل الوطن العربي المشترك غني بجوانبه المختلفة بالعديد من صيغ التعاون و التكامل،و خاصة في المجال الاقتصادي.

المطلب الأول: معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي و اتفاقية تسهيل التبادل التجاري

إن أولى المحاولات التي قامت بالتمهيد لعملية التكامل تعود إلى منتصف الأربعينات فبعد انقضاء فترة قصيرة على نهاية الحرب العالمية الثانية اجتمعت لجنة تحضيرية لمؤتمر قمة عربي عام لمناقشة فكرة إقامة جامعة عربية،و بعد ذلك تم توقيع ميثاق الجامعة في 22 مارس1945 و الذي نص على أن مهمة الجامعة تتمثل في توثيق الصلات بين الدول الأطراف في هذا الميثاق،و العمل على تنسيق خططها السياسية و ذلك بغية تحقيق التعاون بينها و صيانة استقلالها و سيادتها،و تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه بين هذه الدول من اتفاقيات.(1)

- معاهدة الدفاع المشترك و التعاون و اتفاقية تسهيل التبادل التجاري:

لقد أدى ضعف فعالية دور جامعة الدول العربية الذي كانت تؤديه أمام التحديات التي واجهت العالم العربي منذ عام1948 إلى عقد <<معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي>>و التي تهدف من الناحية الاقتصادية إلى دعم التعاون و ذلك من أجل اقتصاديات عربية قوية و ذلك من خلال الاستثمارات المشتركة و تبادل المنتجات الوطنية الزراعية و الصناعية.

كما تم ترجمة هذا التعاون سنة1953 في عقد <<اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري و الترانزيت>> بين بلدان جامعة الدول العربية وهم الأردن،سوريا،العراق،السعودية،لبنان،مصر،ليبيا و اليمن.و تحتوي هذه الاتفاقية على جملة من الإعفاءات من الرسوم الجمركية تستهدف إنشاء منظمة تجارة عربية حرة كمدخل لقيام فضاء اقتصادي عربي متكامل ومتضامن،وتعتبر هذه الاتفاقية هي أولى الاتفاقيات الجماعية المنظمة لمدخل تحرير التجارة بين البلدان العربية،كما أنها تعد أيضا أول اتفاقية في سلسلة الاتفاقيات الجماعية التي توالت في ظل الجامعة والتي وضعت أسس التجمع العربي وأحكامه وقد وضحت الاتفاقية في ديباجتها أن الهدف من إبرامها الوصول إلى تحقيق <<تعاون وثيق>> في الميادين الاقتصادية بين الدول العربية بما في ذلك <<تسهيل التبادل>> بينها وذلك طبقا لما يقرره ميثاق الجامعة العربية.(2)

1- حسين عمر،<<دليل المنظمات الدولية>> القاهرة،دار الفكر العربي،1421هـ/2000م،ص.105

2- إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق،ص84.

المطلب الثاني: مشروع الوحدة الاقتصادية العربية و السوق العربية المشتركة

1- مشروع الوحدة الاقتصادية العربية:

اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في 19 ماي 1956 في نهاية دورتها العادية،القرار التالي : << لما كانت الوحدة الاقتصادية من أهم الأهداف التي تسعى إليها جامعة الدول العربية،فإن اللجنة السياسية توصي بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل لهذه الوحدة و الخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها،على أن تقدم الحكومات العربية إلى الأمانة العامة أسماء ممثليها في هذه اللجنة في غضون ثلاثة أسابيع و أن تقدم اللجنة تقريرها إلى اللجنة السياسية في مدة لا تتجاوز أربعة أشهر >>.(1)

حيث اجتمعت لجنة من الخبراء في بحمدون بلبنان خلال شهر أوت 1956،و قامت بإعداد مشروع للوحدة الاقتصادية،تم عرضه على مجلس الجامعة العربية فقرر في 25-10-1956 تحويله إلى المجلس الاقتصادي العربي ليقوم بدراسته من الناحية الفنية.

و بعد أن درسه قام بإدخال تعديلات هامة عليه ثم أعاده للجنة السياسية ليتم البث فيه من الناحية السياسية : التي أعادته بدورها و من جديد إلى المجلس الاقتصادي بتاريخ 4-9-1957 بحجة عدم اختصاصها .

و هكذا بقي مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية مدرجا في جدول أعمال المجلس الاقتصادي العربي خلال السنوات 1958و 1959و 1960و 1961 يبحث و يؤجل بحجة أو بأخرى.(2)

و هكذا بقي مشروع الاتفاقية معلقا منذ عام 1957 حتى عام 1962،حين ظهرت أول بادرة لبعث الحياة فيه،حيث وقعت عليه بعض الدول العربية،و قبل وضع الاتفاقية حيز التنفيذ حرص المجلس العربي بالإسراع في تنفيذ أحكام الاتفاقية،فأصدر قرار بتشكيل مجلس مؤقت للوحدة الاقتصادية بقراره الصادر في 11-7-1959،و أوكل إليه التعجيل بدراسة الخطوات اللازمة لتحقيق بعض أهداف الاتفاقية،و هكذا فقد قام المجلس المؤقت بعرض كافة قراراته على المجلس الاقتصادي لاتخاذ القرارات اللازمة بشأنها لحين دخول الاتفاقية موضع التنفيذ.

و قد حددت المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية أهدافها في قيام وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة لتلك الدول و رعاياها على قدم المساواة :

1- حرية انتقال الأشخاص و رؤوس الأموال.

2- حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية.

3- حرية التنقل و الترانزيت و استعمال وسائل النقل و المرافئ و المطارات المدنية.

1- عبد الهادي يموت،<<التعاون الاقتصادي العربي>>،الطبعة الثالثة،بيروت:معهد الإنماء العربي،1983،ص.200

2- أحمد مراد ، << بعض قضايا التعاون الاقتصادي العربي >> ، دار دمشق للنشر و التوزيع ، ص ص82-83.

4- حقوق التملك و الإيصاء و الإرث.

أما الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف فقد تم تحديده في المادة الثانية و التي جاءت منسجمة مع هذا الاتجاه في تأكيد المدخل التبادلي،خاصة فيما يتعلق بجعل البلدان الأعضاء منطقة جمركية واحدة مع سياسات استيراد و تصدير و نقل و ترانزيت موحدة و إبرام الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة مع اتخاذ بعض الإجراءات التنسيقية في بعض التشريعات و السياسات القطاعية.(1)

و يمكن إجمال خصائص هذه الاتفاقية بما يلي :

أ- أن الاتفاقية قامت بتحديد هدفها البعيد و الأساسي و المتمثل في تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية وبذلك ترجمت التوجه الوحدوي القومي بشكل واضح و محدد و هو ما تم تأكيده من خلال قرارات مؤتمر القمة العربي العاشر في التوجه نحو الوحدة العربية أمل الأمة العربية و هدف كفاحها الطويل.

ب- لم تكتف الاتفاقية بتحديد الهدف البعيد و الأساسي،بل حددت في نفس الوقت ما تضمنه الوحدة الاقتصادية العربية لدول الجامعة العربية و رعاياها (و الذي تم ذكره في المادة الأولى من الاتفاقية) ،كما قامت الاتفاقية بتحديد ما يجب أن تقوم به الأطراف المتعاقدة للوصول إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية (و هو ما احتوت عليه المادة الثانية من الاتفاقية).و مع تحديد هذه الأهداف،فإن الاتفاقية لم تقم بربط تحقيق أي هدف منها بزمن معين،حيث تركت الوصول إليها إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية و من خلال سياسة المراحل،بل أن الاتفاقية أضافت مرونة أخرى حينما نصت أنه << يمكن التجاوز عن مبدأ التوحيد في حالات أو أقطار خاصة بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية...>>.

ج- أما الميزة الثالثة لهذه الاتفاقية فهي تميزها بالربط العلمي و الموضوعي بين أحكام المسيرة نحو الوحدة الاقتصادية و بين الصيغة الإجرائية في اتخاذ القرارات،حيث نصت على أن مجلس الوحدة الاقتصادية يقوم باتخاذ قراراته بأغلبية ثلثي الأصوات للأطراف المتعاقدة.

فهذه الخصائص الثلاث الرئيسية من النادر توفرها في اتفاقية عربية جماعية كالتي اتصفت بها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية و لهذا فهي كانت وبحق معبرة عن رغبة مجلس الجامعة العربية و المجلس الاقتصادي في حينه في الوصول إلى اتفاقية و تنظيم أكثر تقدما في العمل الاقتصادي العربي المشترك.(2)

1- سليمان المنذري،<<السوق العربية المشتركة في عصر العولمة>>،الطبعة الأولى،القاهرة،مكتبة مدبولي1999،ص ص86-87.

2- عبد الرزاق الكبيسي،مرجع سابق،ص ص11-13.

2- السوق العربية المشتركة:

إن القرار رقم17 القاضي بإنشاء السوق العربية المشتركة يعد و بلا جدل أهم القرارات الصادرة عن مجلس الوحدة الاقتصادية منذ تأسيسه حتى اليوم،حيث تشكل هذه السوق خطوة كبرى في مجال التعاون الاقتصادي العربي إذا ما قورنت مع اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم الترانزيت لعام1953،و يدخل في العناصر الجديدة المتقدمة على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم الترانزيت النقاط التالية:

1- عدم فرض أي زيادة في القيود الإدارية و الرسوم و الضرائب عند الاستيراد أو التصدير،و ذلك على كل المنتجات الصناعية،الزراعية،الحيوانية و الطبيعية منذ تاريخ القرار.

2- منع إخضاع المنتجات بأنواعها إلى رسم تصدير جمركي في تبادلها بين الدول الأعضاء،حيث أنه لا يوجد نص مشابه في اتفاقية عام1953.

3- يمنع منعا باتا منح دعم مهما كان نوعه للصادرات من المنتجات الوطنية إلى الأطراف المتعاقدة،عند توفر إنتاج مماثل من البضاعة التي منحت الدعم في البلد المستورد،و لم يكن هناك نص مشابه في اتفاقية عام1953.

4- إعفاء المنتجات الزراعية،الحيوانية و الطبيعية التي لم يتم إعفاؤها في اتفاقية عام1953 من الرسوم الجمركية بنسبة 20% سنويا بدءا من بداية 1965، بحيث يتم إعفاؤها كليا خلال خمس سنوات.

5- يتم تخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى على المنتجات الصناعية التي يكون منشؤها أحد الأطراف المتعاقدة بواقع 10% سنويا من أول عام1956،حيث تكون معفاة كليا بعد عشر سنوات،أما المنتجات التي تم إعفاؤها في اتفاقية عام1953 فإن الإعفاء السنوي الجديد يسري عليها إضافة للإعفاء السابق.

6- خفض قرار السوق نسبة الصنع المحلي في المنتجات الصناعية إلى40% بعد أن كان50% في اتفاقية عام 1953.

7- يحتوي قرار السوق على تحرير التبادل التجاري من القيود الإدارية بنسبة 20% للمنتجات الزراعية،الحيوانية و الطبيعية،بحيث يتم تبادلها بحرية كاملة بعد خمس سنوات،و تحرير التبادل بنسبة 10% بالنسبة للمنتجات الصناعية بحيث يتم تبادلها بحرية كاملة بعد خمس سنوات،و تحرير التبادل بنسبة 10% بالنسبة للمنتجات الصناعية بحيث يتم تبادلها بحرية كاملة بعد عشر سنوات و هو نص جديد غير معروف في اتفاقية عام1953.

8- خطط لإنشاء اتحاد مدفوعات عربي و صندوق نقد عربي للأطراف المتعاقدة،بحيث تكون عملاتها قابلة للتحول فيما بينها،و بذلك قام برسم الطريق للخروج من عدم كفاية اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال الرساميل لعام1953.(1)

1- أحمد مراد،مرجع سابق،ص94.

9- أقر حق كل دولة من الأطراف المتعاقدة بالتوجه إلى مجلس الوحدة الاقتصادية بطلب استثناء بعض المنتجات من إعفائها أو من التخفيض عليها في الرسوم و الضرائب و التحرير من القيود لأسباب جدية مبررة،و لمجلس الوحدة الاقتصادية لمدة لا تتجاوز مراحل التدرج.(1).

لقد بدأ بناء السوق العربية المشتركة منذ مطلع عام 1965 و استطاع خلال هذه السنوات تحقيق بعض أهدافه و عجز عن تحقيق البعض الآخر.

و قد حاولت مسيرة الوحدة الاقتصادية العربية إزالة كثيرا من العوائق التي كانت محل اعتبار بعض الدول الأعضاء في ترددها في الالتزام بأحكام السوق،و أصبحت هناك معطيات جديدة تجعل هذا التردد أمرا غير وارد.و هذه المعطيات هي :

1- سهولة تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري،فقد قامت دول السوق مؤخرا بإلغاء اتفاقيات الدفع الثنائية التي قامت بعقدها سابقا في غياب اتحاد عربي للمدفوعات يقوم بهذا الدور بصورة متعددة الأطراف،و ستكون نتيجة ذلك بطبيعة الحال دخول سلع حيوية و هامة في مجال التبادل التجاري بين الدول الأعضاء،بالإضافة إلى ذلك فإنه يقوم بوضع اتفاقية صندوق النقد العربي موضع التنفيذ،فإن الصندوق يقوم بمهام اتحاد عرب للمدفوعات،حيث تنص اتفاقيته على أن من بين أهدافه تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

2- تعاظم دور الخطط الإنمائية العربية في إقامة دعائم القاعدة الإنتاجية العريضة في الوطن العربي كشرط أساسي لدعم فعاليات السوق العربية المشتركة،إذ أن الطفرة الكبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية العربية في السنوات الأخيرة داخل الوطن العربي قد أدت إلى وضع خطط إنمائية أكثر طموحا بكثير من الخطط السابقة،و عند تنفيذها سوف تقوم بدعم هذه القاعدة الإنتاجية.بالإضافة إلى ذلك فإن الجهود الجبارة التي يقوم بها المجلس للتنسيق بين هذه الخطط الإنمائية سوف تؤت ثمارها لا محالة من ناحية ملاقاة أي بديل للموارد المادية و البشرية المتاحة في الوطن العربي،مما يسهم بصورة فعالة في بناء هذه القاعدة الإنتاجية دون أي معوقات.

3- إن إقامة أعداد كبيرة من المشروعات المشتركة المتنامية في أنحاء الوطن العربي من الضروري أن تتضمن تنفيذ أحكام السوق من طرف جميع الدول الأعضاء التي تشارك في إقامة هذه المشروعات،باعتبار أن السوق العربية الواسعة و المحررة من كافة القيود المفروضة على انسياب السلع،هي التي يمكنها أن تستوعب ما يمكن أن ينتجه هذا العدد المتنامي من الشركات العربية المشتركة،و هي التي تتسع مواردها المالية بالاقتراض إلى 16 بليون دولار.(2)

1- نفس المرجع السابق،ص95.

2- http://www.caeu.org.eg/council of Arab Economic unty.htm ,02-06-2005.

4- إن التزايد الكبير في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء بسبب سهولة تسوية المدفوعات الناتجة عن هذا التبادل،و تعاظم دور الخطط الإنمائية العربية في إقامة القاعدة الإنتاجية الكبيرة كدعامة

لتوسيع نطاق هذا التبادل،و إقامة المشاريع المشتركة بما يؤدي إلى تدفق كميات هائلة من المنتجات إلى السوق العربية،سوف يؤدي إلى تعويض إلى حد كبير ما قد تتحمله بعض الدول الأعضاء من خسائر ناتجة عن إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية التي تعتبرها مصدر رئيسيا لمواردها الذاتية.

5- أنه أمكن معالجة التفاوت بين البلاد العربية في الطاقة الاقتصادية النسبية بالاتفاق على تدابير إلزامية لحماية بعض الصناعات الناشئة في بعض الدول العربية الأقل نموا لفترة مؤقتة يتم من خلالها تطوير و تحسين هذه الصناعات و توفير مقومات نجاح لها.(1)

إضافة إلى ما سبق فإنه هناك مجموعة من التوجهات التي يمكنها تفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وصولا إلى إحياء السوق العربية المشتركة و المتمثلة في : (2)

1- تشجيع دور القطاع الخاص في التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

2- القيام بمساندة مؤسسات التعاون الاقتصادي و المالي العربي.

3- التغلب على مشاكل نقص الموارد و الخبرات البشرية و نقص المعلومات.

4- تحرير التجارة البينية بين الدول العربية مما يتطلب العمل على تنمية التجارة العربية و توفير المقومات الضرورية لتوسيع الإنتاج و نمو الصادرات العربية و تطوير هذه التجارة و الحرص على التنوع،بالإضافة إلى ضرورة القضاء على مشاكل التماثل و التشابه بين الهياكل الإنتاجية في الدول العربية.

5- محاولة القضاء على أسباب الخلافات بين الدول العربية،و التي تعد شرطا ضروريا لتنمية وتفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

6- التوصل إلى إطار لسياسة صناعية إقليمية.

7- أخذ العبرة من تجارب الدول الأخرى التي تمكنت من الوصول إلى تحقيق التعاون أو التكامل الاقتصادي.

8- وضع الضوابط التي تتيح التوزيع العادل للعائدات من التكامل ولتكاليف عملية التكامل بين الدول العربية.

9- التنسيق بين السياسات الاقتصادية العربية،و ذلك فيما يتعلق بالمؤسسات الاقتصادية و المالية،مجالات الاستثمار و التوزيعات الجغرافية و الإقليمية للاستثمارات،و ذلك لتجنب حدوث تضارب في تلك السياسات.

1- نفس المرجع السابق.

2- محمد مدحت عزمي،<<الواردات و الصادرات و التعريفة الجمركية>>،الطبعة الأولى،مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2002،ص ص294-296.

المطلب الثالث : اتفاقية تيسير التجارة و منطقة التجارة الحرة العربية

نظرا لما حققته محاولات التكامل الاقتصادي العربي السابقة من شعور بالخيبة و الإحباط ظهرت توجهات جديدة في المسار التكاملي العربي تتميز بقدر آخر من المعقولية و الواقعية و الحكمة،ففي سنة

1981 أعدت اتفاقية تجارية جديدة باسم << اتفاقية تيسير التجارة و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية >> تم التوقيع عليها من طرف إحدى و عشرين دولة عربية.(1)

و تضم هذه الاتفاقية المبادئ الأساسية التالية : (2)

*مبدأ تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم و القيود المختلفة.

*مبدأ الحماية المتدرجة للسلع العربية،بمواجهة منافسة السلع غير العربية.

*مبدأ الربط المنسق بين إنتاج السلع بين الدول العربية.

*مبدأ التبدل المباشر في التجارة العربية البينية.

*مبدأ مراعاة الظروف الإنمائية لكل من الدول الأطراف لاسيما أوضاع الدول الأقل نموا.

*مبدأ التوزيع العادل للأعباء و المنافع المترتبة على تطبيق الاتفاقية.

*مبدأ الاسترشاد بمعايير أهمية السلع بالنسبة للمصالح القطرية و القومية.

*مبدأ عدم اللجوء إلى العقوبات الاقتصادية في المجال التجاري بين الدول الأطراف.

و من جهة أخرى،فقد تم سنة 1982 عقد اتفاقية باسم << اتفاقية موحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية >>،و تم التوقيع عليها من قبل واحد و عشرين دولة،و تضمنت أحكام هذه الاتفاقية،إعطاء الأموال العربية ضمانات أساسية يمكن أن تدعم بامتيازات أخرى عن طريق اتفاقيات ثنائية،و لكنه بالرغم من هذا الإجماع العربي لم يكتب لأي من هذين المشروعين النجاح إذ حالت العوائق التجارية و السياسية و غيرها دون التوصل إلى تنفيذ هاتين الاتفاقيتين كما كان منتظرا.(3).

و بما أن محاولات التكامل الاقتصادي العربي السابقة بأشكالها المختلفة لم تتمكن من تحقيق النجاح المطلوب تم تبني صيغة جديدة للتجارة الحرة العربية كوسيلة لتحقيق التنسيق و التكامل بين الاقتصاديات العربية،رغم أن هذه الصيغة تحتل مستوى أدنى من الصيغ السابقة إلا أنه لابد من التأكيد على أن الأمر ليس متعلقا بصيغة التعاون بقدر ما هي بالإرادة العربية للتعاون و التكامل،بالإضافة إلى أن طبيعة الصيغة لا تشكل أية عائق أمام تطوير أشكال و مستويات التعاون، حيث تبقى آفاق و

1- إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق،ص.87

2- محمد كامل ريحان،محمد حمدي سالم،<<تنمية التجارة الزراعية العربية البينية من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون التجاري العربي>>،المؤتمر التاسع للاقتصاديين الزراعيين،نادي الزراعيين الدقي الجيزة،26-27 سبتمبر 2001،ص.13

3- إكرام عبد الرحيم،مرجع سابق،ص8

احتمالات نجاح منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى متاحة عمليا بمبادرات العرب إلى تفعيل هذه الاتفاقية و تطويرها وصرفها إلى سوق عربية مشتركة أو اتحاد جمركي عربي.(1)

و قد بدأت الدول العربية في عام 1998 تنفيذ اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية و ذلك بتنفيذ قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي عام 1997 و المتعلق بقيام منطقة التجارة الحرة العربية خلال عشر سنوات ابتداءا من أول يناير 1998.و التي تقوم على الأسس التالية : (2)

*أن تكون الدولة عضوا في اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري لعام 1981.

*الأخذ بمبدأ التحرير التدريجي للسلع العربية التي يتم تبادلها بين الدول الأطراف،و الذي تم تطبيقه ابتداء من أول يناير 1998 و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل بنسب مئوية متساوية،على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع العربية بنهاية عام 2007م.

*يقوم المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بمراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج.

*يتم معاملة السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج،معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف،فيما يتعلق بقواعد المنشأ و المواصفات و المقاييس و اشتراطات الوقاية الصحية و الأمنية،و الرسوم و الضرائب المحلية.

*لا يجوز لأي دولة عضو إصدار أي تشريع،أو وضع أي قاعدة تكون سببا في عرقلة هذا البرنامج.

*ضرورة مراعاة أحكام و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية،فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية و مواجهة حالات الدعم،و إجراءات معالجة ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.

*إن السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار هذا البرنامج،لا تخضع لأية قيود غير جمركية تحت أي مسمى.

*يمكن لأي دولتين الاتفاق على التحرير الفوري لأي سلعة من السلع في منطقة حرة ثنائية.

كما يمكننا الإشارة إلى أن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية يمكنه أن يحقق فوائد كثيرة،لا تمثل فقط مكسبا للصالح العربي العام،و لكنها تحقق فائدة مباشرة لكل من الدول العربية المشاركة و تتمثل هذه الفوائد و المكاسب في النقاط التالية : (3)

1- يؤدي إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى توسيع حجم السوق الداخلية من خلال ما تتيحه من فتح الأسواق العربية على بعضها البعض، حيث أنه قبل إقامة مشروع الشراكة يكون حجم السوق محدود أو مقيد بالدرجة الأولى بالقوة الشرائية المحلية التي غالبا ما تكون صغيرة جدا بحيث لا تسمح بإقامة المشروع على أساس الحجم الأمثل،أي المشاريع ذات الحجم الكبير التي

---

http://www:mafhoum.com/syr/articles-02/Khoury/KhouryZip,22-02-20051-

2-عمر صقر،<<العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة>>،الدار الجامعية 2000،2001،ص ص196-197.

3- http://www:mafhoum.com/syr/articles/Khoury/KhouryZip,22-02-2005.

تتميز باقتصاديات الحجم و انخفاض مستوى تكلفة الإنتاج،وإذا كان السبب الأهم في صغر حجم المشاريع الإنتاجية وانخفاض إنتاجية العمل هو ضيق السوق المحلي قبل إقامة منطقة التجارة الحرة,فإن

اتساع حجم هذه السوق بما يوفره من إمكانات لإدخال التقنيات الجديدة فانه يعمل على رفع إنتاجية العمل و التشجيع على نقل التكنولوجيا في فروع الإنتاج القائمة والفروع الإنتاجية الجديدة و بالتالي يساهم بصورة فعالة في زيادة معادلات النمو و رفع مستوى المعيشة.

2- إمكانية مضاعفة القدرات و الإمكانيات العربية المجتمعة المادية ، المالية ، البشرية و التكنولوجية التي يمكنها أن تفوق كثيرا القدرات المنفردة لأي من هذه الدول على حدى. وذلك بسب توسيع السوق الداخلية نتيجة انفتاح الأسواق على بعضها البعض .حيث أن مضاعفة هذه القدرات يساعد على إقامة العديد من الصناعات الجديدة وتحقيق زيادات ضخمة في الإنتاج تؤدي حتما إلى نمو حجم المبادلات التجارية البينية بل زيادة حجم التجارة العربية مع الدول الأجنبية . كما أن حدوث مثل هذه التغيرات سيؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات بل وجذب الاستثمارات من الأسواق الخارجية،وخاصة الاستثمارات ذات التقنيات المتقدمة.

3- إن حسن تنفيذ بنود اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و ما يمكن أن يحققه ذلك من الاستقرار الاقتصادي على مستوى الوطن العربي سيعمل في ظل الظروف الدولية المستجدة و إمكانية تعرض العالم إلى أزمات اقتصادية و خاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001 و ما نتج عنها من اضطرابات سياسية و اقتصادية في مناطق عديدة من العالم على جعل المنطقة العربية منطقة جذب للاستثمارات و يشجع عودة جزء من رؤوس الأموال الموظفة في الخارج،بل و عودة أعداد كبيرة و متزايدة من العلماء العرب العاملين في الخارج للمساهمة في تطوير جهود البحث العلمي العربي و المساهمة في حل مشكلات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة العربية.ومما لاشك فيه أن هذه التطورات التي نتمنى تحقيقها مرتبطة بمقدار ما ستبذله الأنظمة العربية من جهود بل و حتى القطاع الخاص العربي لتنفيذ برنامج هذه الاتفاقية بصورة جدية،بل و الارتقاء بها إلى مستوى الاتحاد الجمركي و السوق المشتركة وصولا لاحقا إلى الوحدة الاقتصادية العربية.

4- إمكانية تطوير و إعادة هيكلة الاقتصاديات العربية و تنويع القاعدة الإنتاجية نتيجة تعاظم القرارات المشتركة و تنوع الموارد الطبيعية و المصادر من الحاجات،وفي حال توفر برامج تنموية مشتركة فإن توفر مثل هذه المقومات يمكن أن يحقق زيادة إطار التشابك و الترابط بين فروع الإنتاج قطريا و إقليميا و تحسين مستوى استثمار الموارد و تحقيق الوفرات الاقتصادية،هذا إضافة إلى أن انفتاح الأسواق على بعضها سيعزز من إمكانات التخصص وفقا لمبدأ الميزة النسبية خاصة و أن الالتزام بهذا المبدأ لا يزال محدودا في الوطن العربي ومقيدا بتطبيق سياسات الحماية ذات الأجل الطويل.

5- و أخيرا فإنه يمكننا القول أنه في ظل المستجدات الدولية المعاصرة و زيادة دور التكتلات الاقتصادية الدولية بشكل ليس له مثيل،وإقامة منظمة التجارة الدولية،وبما تشكله هذه من تحديات للإنتاج العربي وبخاصة الإنتاج الصناعي العربي داخل الأراضي العربية وخارجها،فإن إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى تشكل ملاذا للاقتصادات العربية فيه تحتمي وتتحصن فتقلل إلى أكبر حد ممكن من المنعكسات السلبية للتحديات العالمية الجديدة.إن تحول العالم إلى مجموعة من التكتلات يدفع بالدول

العربية إلى ضرورة مواجهة هذه التكتلات بتكتل عربي يمكن أن يصون المصلحة العربية ويحميها من مزيد من محاولات السيطرة و التهميش.

إن تكوين تكتل اقتصادي عربي يمكنه أن يرفع من القدرات التفاوضية للمنطقة العربية ويضمن لها تحقيق مجموعة من المكاسب التي لا يستطيع أي بلد عربي تحقيقها بمفرده.

ومما لا شك فيه أن رفع القدرة التفاوضية العربية تمثل مطلبا ملحا وعلى قدر من الأهمية خاصة وأن تكتل الاتحاد الأوروبي يسعى حاليا إلى إقامة نوع من الشراكة مع الأقطار العربية و خاصة المتوسطية منها،كما أن حاجة العرب إلى المزيد من القدرة على تصليب المواقف الجماعية هي حالة يتطلبها أيضا الدور المتعاظم لمنظمة التجارة الدولية وما تفرضه من تحديات في منافسة المنتوجات العربية داخل وخارج المنطقة العربية.(1)

المطلب الرابع: إستراتيجية التكامل الاقتصادي العربي

إذا كان التكامل الاقتصادي ضرورة اجتماعية ووسيلة لتحقيق هدف تنمية الاقتصاد العربي , فإن الوصول إلى هذا الهدف لا يمكن إتمامه على مرحلة واحدة , بل يحتاج إلى مراحل عديدة ومتدرجة تمتد إلى آفاق المستقبل , ومن هنا تصبح الإستراتيجية قائمة على تصور بعيد المدى لما ستكون عليه الحال بالنسبة للوطن بأكمله و ارتباطها بالأوضاع العالمية في المستقبل للمدى الذي يوضع عنه هذا التصور.

وعليه فإن وضع هذه الإستراتيجية يجب أن يوضع بناءا على بعض المبادئ العامة التي يمكنها تحديد مضامين هذه الإستراتيجية في إطارها العام وهذه المبادئ هي : (2)

أولا: تأمين مستقبل الدول النفطية من خلال دعم هياكل الاقتصاد القومي فيها ، وإرساء قواعد الإنماء داخلها على أسس غير نفطية ،وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار أن الموارد النفطية موارد مؤقتة وزائلة في المستقبل المرئي .

ثانيا : حتى تتمكن البلدان النفطية من تحقيق تنميتها الاقتصادية بفعالية يجب عليها الاستعانة بالكفاءات البشرية المتوفرة في الدول العربية ذات العجز و السوق الواسعة التي توفرها لمنتجات الدول النفطية من خلال التكامل الاقتصادي العربي .

1-http://www:mafhoum.com/syr/articles-02/Khoury/KhouryZip,22-02-2005.

2- عبد الرزاق الكبيسي،مرجع سابق،ص6.

ثالثا : أن الدول العربية ذات العجز لا يمكنها السير في طريق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بفعالية إلا بموارد مالية ضخمة لا يمكنها تحقيقها إلا إذا تعاونت تعاونا وثيقا مع الدول العربية النفطية.

رابعا : إن التقسيم العربي للعمل على أساس من ترشيد توطن المشروعات هو الذي يحقق أفضل استثمار للموارد الإنتاجية العربية – طبيعية و بشرية و مالية – ويمكن الدول العربية من الوصول إلى تحقيق أكبر معدل للنمو في إطار التكامل العربي في الموارد و في الإنتاج و في تسويق المنتجات،و باستخدام و توطين التكنولوجيا المتطورة،وبالتنسيق المسبق بين الخطط العربية الإنمائية .

خامسا : إن الأمن الاقتصادي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال توفر الأمن القومي باعتباره ضرورة أساسية لذلك وواجب قومي تفرضه أوضاع المنطقة و المتغيرات الدولية،سواء من حيث الاستعداد العسكري لتحرير الأرض ضد العدوان الخارجي،أو من حيث إنشاء و دعم الصناعات العربية و تضامن الجهود العربية جميعا للنهوض بها.

سادسا : إن الدول العربية كلها بحاجة كبيرة إلى توجيه أموال ضخمة لبناء قاعدة عريضة من الكفايات البشرية المؤهلة و المدربة في التخصصات المختلفة و على مختلف المستويات،و إلى بناء و دعم الهياكل الأساسية للبنية الاقتصادية،باعتبارها الدعامة الأساسية لأية عملية إنمائية في أرجاء الوطن العربي.

سابعا : يجب على الدول العربية أن تؤمن نفسها ضد تعرضها لأزمة الغذاء العالمي و احتمالات المجاعة ووقوعها تحت المساومات السياسية المرتبطة بها,وذلك من خلال قيامها بتركيز الاستثمارات العربية على خلق حزام غذائي يلبي احتياجات المنطقة العربية كلها أولا,وتصدير الفائض ثانيا كمساهمة من العرب في حل مشكلة الغذاء العالمي.

ثامنا : إن إنشاء مخزون إستراتيجي من السلع الغذائية الأساسية والسلع الإستراتيجية الأخرى يمثل أهمية كبرى لتطور الاقتصاد العربي،وذلك للتصدي لأي طارئ أو أزمة على الصعيد العالمي، سواء من ناحية انقطاع الإمدادات الخارجية من هذه السلع عن العالم العربي,كليا أو جزئيا وذلك نتيجة قيام ظروف اقتصادية أو حربية أو نتيجة لضغوط سياسية قد يفرضها العالم الخارجي على المنطقة.

تاسعا : أن يظل المجتمع العربي إطار ثقافي يتزايد انتشاره و اتساعه،و يربط تراثه الماضي بآفاق المستقبل ويميز كيانه الذاتي دون محاكاة أو تقليد لثقافات أو أطر حضارية غريبة عليه قد لا تتلاءم مع طبيعة التطور المستهدف له.(1)

عاشرا : أن تعمل على توفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين في المجتمع العربي حتى يتمكنوا من الارتقاء إلى مستوى قوى الإنتاج المطلوبة في عصر يتميز بديناميكية التطور التكنولوجي

1- عبد الرزاق الكبيسي،مرجع سابق،ص6.

و أن يكون توزيع ناتج التنمية حافزا على بعث الحماسة في هؤلاء المنتجين لدفع عجلة الإنتاج بكل قوة و فاعلية ،و هو ما لايتم تحقيقه إلا إذا حصل كل منتج على نصيبه العادل من ثمار التنمية ،و أن يتحقق

حد أدنى من الأمن و التكافل الاقتصادي الذي تمتد مظلته إلى الأفراد المنتجين أو الذين يهيئهم المجتمع للعمل المنتج .

حادي عشر : إقامة نظام اقتصادي عربي جديد ، يتم من خلاله تحديد العلاقات العربية الدولية بشكل متكافئ لا محل فيه للتبعية أو الاستغلال،و تعمل من خلاله المؤسسات النقدية و التمويلية و الإنمائية و التنظيمات التجارية على المستوى الإقليمي بصورة فعالة،بما يضمن التعامل مع العالم الخارجي ككيان عربي كبير.(1)

و عليه فإن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أقر في 2001/6/7 ببغداد استراتيجية جديدة للتكامل الاقتصادي العربي خلال العقدين القادمين (2000 –2020) تعمل على تحقيق عدد من الأنشطة و البرامج التي تتلخص في المحاور التالية : (2)

1- استكمال منطقة التجارة الحرة العربية :

إن إمكانية الانضمام إلى هذه المنطقة مفتوح أمام أي دولة عربية من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية و ذلك بإخطار يوجه من قبل هذه الدولة إلى الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية يفيد رغبتها في الانضمام.و تقوم الأمانة العامة بإبلاغ هذا الإخطار للدول الأطراف،و بعد ثلاثة شهور من تاريخ الانضمام يبدأ تاريخ التحرير الكامل للسلع التي منشأها دول المنطقة،بالنسبة للدول المنظمة،و من الجائز أن تتفق الدول العربية الأقل نموا الراغبة في الانضمام مع مجلس الوحدة العربية على برنامج مناسب لاستكمالها إلغاء كافة الرسوم،مع الأخذ بعين الاعتبار ما قد يكون قائما بينها وبين دول المنطقة من اتفاقيات و بروتوكولات تتعلق بتحرير التجارة البينية.

2- إقامة اتحاد جمركي :

خلال الفترة الأولى يجري الإعداد لإقامة اتحاد جمركي بحيث يتم الإعلان عن بداية العمل به اعتبارا من نهاية الفترة،عام2006.

و يتم استكمال هذا الاتحاد خلال اثني عشر عاما و ذلك على ثلاثة مراحل يتم تحديدها وفق مدى التقارب بين مستويات الرسوم التي يكون قد استقر عليها الوضع في الدول الأعضاء بنهاية عام 2005،و يتم استكمال المرحلة الأولى في عام 2010 وذلك من خلال توحيد الرسوم الجمركية الواقعة في نطاق متقارب،و يجري تخفيض الفروق الأكبر بنسب تتفاوت حسب درجة تفاوتها.

و يتم استكمال المرحلة الثانية في عام 2014 و يجري توحيد الرسوم متوسطة الفروق مع تخفيض آخر للرسوم شديدة التفاوت.و في عام 2015 يتم استكمال الاتحاد و ذلك من خلال القيام بتوحيد جميع الرسوم و إخضاع تغيراتها بصورة مشتركة إلى قرار على مستوى الاتحاد.

1- نفس المرجع السابق،ص7.

2-http://www.caeu,org.eg/council of Arab Economic Unity,htm,6-02-2005.

كما تطبق القواعد الخاصة بتوزيع حصيلة الرسوم الجمركية و تحديد ما يجري استخدامه منها بصورة مشتركة.

3- إقامة منطقة استثمارية عربية :

إن الهدف من إقامة هذه المنطقة هو جعل الوطن العربي منطقة جاذبة للاستثمار الوطن العربي و الأجنبي على حد سواء.مع تجنب دخول الدول العربية في حرب تيسيرات يكون رأس المال الأجنبي هو المستفيد الوحيد فيها.

و يعزز هذه الجاذبية قيام منطقة التجارة الحرة العربية حيث تستفيد الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية من تحرير التجارة البينية من إمكانيات التصدير إلى الدول الأعضاء،أيضا تمكنت مجالات الإنتاج المستفيدة من تلك الاستثمارات من تحقيق شروط المواطنة،كما أنها تستفيد من الترتيبات التي تقوم منطقة التجارة الحرة بإجرائها مع أطراف خارجية،و مما يحققه الاتحاد الجمركي من تقارب بين الرسوم الجمركية.و تعتبر المنطقة أداة أكثر فعالية من الاقتصار على اتفاقيات يترك تنفيذها إلى الدول،و التي تتقادم مع مضي المدة.

4- إقامة منطقة تكنولوجية عربية :

إن الهدف من وراء إقامة هذه المنطقة هو النهوض بمستوى المعرفة التكنولوجية في الوطن العربي،و إعطائه إمكانية التعامل في مجال التطور التكنولوجي على أساس الأخذ و العطاء و التخلي عن دور الملتقى الذي يثير اعتبارات تبعية تقلل من القدرات التنموية العربية و تضعف من روابط التكامل بين الأقطار العربية.كما تسعى المنطقة إلى تزويد الدول العربية بشبكات تكنولوجية تربط فيما بينها و تساهم في دعم العناصر المختلفة للإستراتيجية.كما تساهم في جعل البحث و التطوير يعمل لرفع مستويات التنمية العربية المشتركة،و رفع الوعي الجماهيري بأهمية العلم و التكنولوجيا للمواطنين عامة،و بدورها الفعال لكل من القطاعين العام و الخاص و الأجهزة الإدارية.

5- إقامة منطقة تنمية بشرية عربية :

إن النظرة إلى التكامل لا تكتمل إلا إذا شملت النظرة إلى مواطني إقليم التكامل،و اعتبرهم مواطنين يحملون مواطنة مشتركة،فاتساع النظرة مؤخرا في مجالي التنمية و التكامل إلى أبعد من الإطار الاقتصادي المحكوم بحركة التدفقات الاقتصادية ليشمل بناء تنظيم مجتمعي مواتي للتنمية و داعي للتكامل،حيث أوضح أنه بالإضافة إلى القيام بإنشاء اقتصاديات متشابكة تقوم على المعرفة،هناك حاجة إلى خلق مجتمعات متعاطفة و متكافلة،تحافظ على وحدة الهوية العربية أمام الانفتاح الاقتصادي على الخارج.(1)

1- نفس المرجع السابق.

خلاصة الفصل الأول :

تتزايد أهمية التكامل الاقتصادي العربي في ظل الظروف الدولية الراهنة،حتى أن بعض الاقتصاديين يعتبرونها أحد الوسائل الفاعلة للعولمة،وقد سمي هذا العصر بعصر التكتلات الاقتصادية.

فالبلدان العربية تعيش حالة تخلف في كل المجالات،ولمواجهة هذه المشاكل القائمة في هذه البلدان،فإن الحل الأمثل يكمن في التكامل الاقتصادي بين هذه الدول،حيث تمتلك هذه الدول مقومات عديدة لإتمام هذا التكامل لو تم استغلالها بطريقة جيدة تخدم مساعي هذا التكامل،كما تعترض هذا التكامل معوقات تحول دون استغلال هذه المقومات وتقف أمام إتمام هذا التكامل،حيث أن دراسة التطورات المختلفة لموضوع التكامل بين الدول العربية توضح أنه رغم سعي الدول العربية منذ زمن بعيد لإتمام هذا التكامل، إلا أن معظم قراراته ظلت حبر على ورق.

الفصل الثاني:

خصائص الاقتصاد العربي

تمهيد :

يتميز الهيكل الاقتصادي العربي بمجموعة من السمات تجعل الطابع المميز له هو التخلف الاقتصادي و من بين هذه السمات ما هو مشترك بين جميع الدول،و منها ما يميز بعضها دون الأخر،حيث أن اقتصاديات هذه الدول تتميز بضعف هياكل إنتاجها الداخلي،و ارتفاع نسبة القطاعين الزراعي و الإستخراجي عن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي، كما أن هناك صعوبة كبيرة في قيام كل دولة عربية بتنمية اقتصادية انفرادية،و يتضح ذلك من خلال الأوضاع المعيشية سواء في الأرياف أو المدن العربية على حد سواء ومن خلال ما يعانيه المجتمع العربي من مشاكل اجتماعية و اقتصادية حادة و مزمنة في نفس الوقت،وهذا ما يتطلب العمل على تقوية العلاقات الاقتصادية العربية البينية والتي ستؤدي حتما إلى رفع مستويات التنمية والتي ستؤدي بدورها إلى الوصول إلى تحقيق تكامل اقتصادي عربي ناجح وفعال.

المبحث الأول : الخصائص الاجتماعية لاقتصاديات الوطن العربي

إن الأوضاع الاجتماعية العربية مازالت متواضعة للغاية،إذا ما قيست بغيرها من المجموعات الأخرى،حيث يأتي ترتيبها في الرتبة الرابعة من حيث مستويات التنمية،بعد كل من الدول الصناعية و أمريكا اللاتينية،و شرق جنوب آسيا.و رغم تواضع التنمية البشرية بصفة عامة في الدول العربية،إلا أنها قد حققت تقدما ملموسا في كثير من المجالات،قياسا لما كان عليه حالها من قبل.فما هي هذه التطورات التي استطاعت الدول العربية تحقيقها في المجال الاجتماعي؟

المطلب الأول : النمو الديمغرافي في الوطن العربي

يقدر إجمالي عدد السكان في الدول العربية في عام 2003 بحوالي 300مليون نسمة مع وجود تفاوت كبير في حجم السكان فيما بين الدول العربية.و قد بلغ متوسط معدل النمو السكاني خلال الفترة 1995-2003 حوالي 2.4% بعد أن كان خلال الفترة 1985-1995 نحو 2.6%،و رغم هذا التراجع إلا أن هذا المعدل لا يزال المعدل الأعلى بين الأقاليم الرئيسية في العالم عدا إفريقيا جنوب الصحراء، حيث بلغ متوسط المعدل في الدول المتقدمة 0.8% و الدول النامية 1.9% و ذلك خلال الفترة 1975-2001،و يختلف معدل النمو السكاني بين الدول العربية بشكل كبير،ففي حين يتجاوز هذا المعدل 3% في بعض الدول،ينخفض إلى دون 1.5% في دول عربية أخرى.

و توضح مؤشرات التوزيع العمري للسكان عام 2001 اتساع الشريحة الأصغر عمرا و التي تتمثل في الفئة العمرية (دون 15 سنة) في جميع البلدان العربية مقارنة بالأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم،و بلغت نسبة هذه الفئة أو تجاوزت 40% من السكان في 10 دول عربية أما في كل من الإمارات و البحرين و قطر و الكويت و تونس فقد كانت نسبة هذه الفئة أقل من 30% و يعود سبب انخفاض حجم هذه الفئة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى وجود عمالة وافدة بدون أسرها.وتمثل الفئة العمرية (15-65 سنة) أكثر من نصف إجمالي السكان في جميع الدول العربية.(1)

وفي هذا المجال يعاني الاقتصاد العربي من الزيادة المرتفعة السنوية للسكان و التي تكون أكبر بكثير مما يمكن تحقيقه من نمو في مجال الاستثمار الاقتصادي،هذا ما جعل التنمية الاقتصادية عاجزة في هذه الحالة عن تلبية الطلب الاستهلاكي، مما جعل التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تعاني من التبعية الاقتصادية و خاصة فيما يخص عجز البلدان العربية عن توفير الغذاء للفرد العربي.(2)

و إذا استمر الوضع على ما هو عليه،فإن الوطن العربي مقبل على أزمة اقتصادية كبرى تتمثل في عجزه عن توفير الغذاء الذي أصبح سلاحا استراتيجيا،و ذلك نتيجة الزيادة المفرطة في النمو السكاني و التي لم تستطع وتيرة النمو الاقتصادي مجاراتها في غالبية الدول العربية، وهذا ما يوضحه

1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة.

2-قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي>>،مرجع سابق،ص117.

الجدول الموالي.و لذلك فإنه أصبح من الضروري التحكم في معدلات النمو السكاني سواء على المستوى العربي ككل أو كل على حدى،و رغم أن الوعي بخطورة النمو السكاني في الوطن العربي يزداد،إلا أنه لم تتوفر الإرادة الحاسمة لاتخاذ الإجراءات الضرورية للحد من هذه المعدلات المرتفعة،و التي تعتبر عائقا هاما من عوائق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.(1)

1- قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي>>،مرجع سابق،ص11.

جدول رقم 01 : تطور عدد السكان في الدول العربية في الفترة (1990-2003)

		معدل النمو(%) 2003-2002	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1990	
2.39	2.63	2.17	298650	293632	287006	280692	273898	267481	261043	254555	248350	219254	مجموع الدول العربية
3.11	4.74	2.84	5200	5329	5182	5039	4900	4756	4600	4444	4291	3468	الأردن
6.65	5.75	7.52	4036	3754	3488	3247	2938	2776	2580	2479	2411	1773	الإمارات
2.04	3.24	2.63	690	672	655	638	621	605	589	574	587	503	البحرين
1.25	2.12	1.13	9875	9781	9674	9564	9456	9333	9215	9089	8958	8074	تونس
2.46	2.62	2.18	34400	33667	32910	32249	31446	30679	29931	29201	28325	25022	الجزائر
3.17	3.04	3.07	745	722	701	680	660	640	620	591	580	250	جيبوتي
2.84	3.48	2.84	21983	22044	21436	20847	19895	19402	18963	18537	18123	15712	السعودية
2.43	2.99	1.94	32926	32299	31627	31081	30325	29495	28701	27928	27175	23436	السودان
2.75	3.36	2.51	17582	17151	16720	16320	15891	15473	15066	14670	14153	12116	سورية
1.00	1.50	0.99	9885	9787	9691	9596	9501	9408	9314	9222	9130	8680	الصومال
2.80	2.80	2.30	25340	25033	24470	23920	23382	22701	22040	21125	20536	18080	العراق
1.13	4.17	-8.88	2331	2478	2478	2402	2325	2287	2255	2214	2131	1625	عمان
.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	.....	فلسطين
3.34	3.23	2.84	636	618	579	571	544	570	522	505	489	418	قطر
3.34	1.03	**5.25**	2484	2420	2309	2217	2255	2271	2209	2094	1959	2120	الكويت
1.18	2.74	0.69	3844	3817	3798	3765	3760	3700	3642	3571	3500	2550	لبنان
3.26	2.57	3.32	6221	6021	5842	5640	5500	5258	5105	4920	4812	4229	ليبيا
2.08	2.14	2.01	67313	65986	64652	23305	61993	60706	59441	58232	57100	51911	مصر
1.66	1.93	1.60	30105	29631	29170	28705	28238	27775	27310	26848	26386	24177	المغرب
3.02	2.58	3.06	2896	2809	2724	2645	2568	2493	2420	2350	2283	1980	موريتانيا
3.43	3.18	3.42	20158	19530	18900	18261	17700	17090	16520	15961	15421	12860	اليمن

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004-2005،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة.

رغم اتجاه معدل النمو السكاني نحو الانخفاض،إلا أنه لا يزال مرتفعا نسبيا مما أدى إلى ظهور العديد من المشاكل التي يعاني منها الوطن العربي و المتمثلة في :

ارتفاع معدل نمو عدد العمال الوافدين الجدد لسوق العمل،بالإضافة لارتفاع معدلات البطالة السافرة و المقنعة و هي من أهم المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه الحكومات العربية.كما يمكن أن ينعكس هذا النمو السكاني في ظهور حركة هجرة مزدوجة و المتمثلة في الهجرة الريفية و الهجرة إلى الخارج،بالإضافة إلى ما تعانيه معظم البلدان العربية من اختناقات و خاصة في مجال السكن و المرافق العامة،و ظهور الأحياء القصديرية،و هي ظاهرة غير حضارية من الضروري القضاء عليها و لكن مع مراعاة الجانب الإنساني و الأخلاقي،و ذلك من خلال :

توفير المرافق الضرورية للحياة في الريف،و توفير المدارس و المراكز الصحية،و الطرق و المواصلات.

المطلب الثاني : التعليم في الوطن العربي

1- ظاهرة ارتفاع الأمية في الوطن العربي :

تعتبر الأمية من الآفات الأساسية التي تنخر في جسم المجتمعات العربية،وهي إحدى المؤشرات الأساسية لتخلفها،و تكمن خطورة هذه المشكلة فيما يمكن أن يترتب عنها من نتائج.فالشخص الأمي ليس بإمكانه تحمل مسؤوليته كمواطن بشكل صحيح ذلك أنه في غالب الأحيان يتأثر بما يسمع و يأخذ الأمور على علاتها دون تدقيق و تمحيص،و دون تمكنه من الوصول إلى ما تخفيه ظواهر الأمور.و هذا ما يجعله في الكثير من الأحيان لا يملك دورا فعالا في عملية التغيير التي قد يحتاجها المجتمع.بالإضافة إلى هذا فإن هناك سلبيات متعددة سببها الأمية،فالفلاح الأمي أو العامل الجاهل ليس باستطاعتهما المساهمة التامة في عملية الإنتاج و ذلك نتيجة جهلهما بخصائص التكنولوجيا الحديثة و عدم قدرتهما عل استعمالها و الذي يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في الإنتاجية نظرا لعدم إمكانية استعمال الآلة و استخدام المواد الزراعية بالطرق الصحيحة الكفيلة بزيادة الإنتاجية،كما هي الحال بالنسبة للعامل أو الفلاح في الدول المتقدمة،و هذا الأمر يشكل عقبة في عملية التنمية المطلوبة.(1)

و يواجه العرب في مطلع القرن الواحد و العشرين،قرن التطور المذهل لمجتمع المعرفة نتيجة الطفرات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات،معضلة انتشار الأمية في المجتمعات العربية ذات الكثافة السكانية المرتفعة.(2) حيث يقدر عدد الأميين في الدول العربية مجتمعة بنحو 60 مليون نسمة (الفئة العمرية 15 سنة فأكثر) في عام 2001.حيث تعبر هذه النسبة على نحو 39.2% من إجمالي السكان البالغين،و تمثل النساء الأميات ثلثي هذا العدد،أما الأميون الشباب (الفئة العمرية 15-24 سنة) فيمثلون نحو23.3% من إجمالي الشباب،و يمكن مقارنة هذين المعدلين بمعدلات أمية البالغين و الشباب في

1- عبد الهادي يموت،مرجع سابق،ص ص71-73.

2- www.aawsat.com.29-07-2005.

في الدول النامية و التي تبلغ نحو 25.5% و 15.2% على التوالي،و في الدول الأقل نموا نحو 46.7% و 33.7% على التوالي.

و لقد تعمقت الفجوة بين المعدل العربي و معدلات الأقاليم الرئيسية الأخرى في العالم و ذلك نتيجة التقدم البطيء في محو الأمية،حيث يتوقع أن يتطلب القضاء على الأمية في هذه الدول إلى حوالي 39 سنة و ذلك إذا ما استمرت وتيرة الإنجاز في محو الأمية على وضعها الراهن و بالرغم من أن معدلات الأمية في الدول العربية بوجه عام عرفت بعضا من التراجع،إلا أن المعطيات تشير أيضا إلى وضع بالغ الخطورة في بعض الدول حيث أن أكثر من نصف السكان لا تتاح لهم فرصة التعليم،مما يعني توفر قدرة محدودة لهذه الدول لتحقيق تنمية متوازنة بمعدلات مناسبة و اكتساب و توظيف التقنية في مجالات العلوم المختلفة و تتفاوت نسب الأميين بين البلدان العربية تفاوتا كبيرا حيث تتراوح من بين 50% و 85% في بعض الدول و 20% في بغضها الآخر مع ملاحظة أن الأمية في الوطن العربي تنتشر أكثر في وسط الإناث و خاصة في الأرياف و لذلك نجد أن برامج محو الأمية في الوطن العربي،تعاني من نقص في الموارد المالية و البشرية الكافية لتحقيق أهدافها.(1)

و تمكننا المعطيات السابقة من إدراك فشل سياسات التعليم في كثير من الأقطار العربية،فهو الأمر الذي يؤكد مطلب الإصلاح في مجالات التربية و التعليم المختلفة و إصلاح أنظمة التعليم و المعرفة،و محاولة الاستفادة مما حققته الأنظمة التربوية الجديدة من مكاسب و منجزات،كما أنها تساعدنا كذلك على تفسير كثير من مظاهر التقليد و المحاكاة المنتشرة في عالمنا في مختلف المجالات.ولا يمكن الوقوف في وجه هذه الصعوبات إلا من خلال وضع مخططات في التنمية تعمل على تعميم و توسيع و تطوير المعرفة في المجتمعات العربية بحيث يكون لها دورا فاعلا في مشروع مواجهة ظواهر التطرف التي صنعت كثيرا من البؤس في مجتمعاتنا.(2)

2- تطور التعليم في الوطن العربي :

مما لاشك فيه أن التعليم اليوم يعد من الوسائل المساعدة على ارتفاع الإنتاجية و الزيادة في مردودية العمل،فكلما تطورت المعارف و الأدوات المعرفية،انعكس ذلك على درجة الإنتاجية،فبالرغم من أن التعليم في الوطن العربي استطاع خلال العقود الماضية تحقيق إنجازات إنسانية كبيرة لا يستهان بها،إلا أنه لا يزال متدنيا من حيث النوعية و الكيف و أدنى مستوى مما تم إنجازه في العديد من الدول التي بدأت نموها بعد كل البلدان العربية،فالتعليم في الوطن العربي يتميز بمجموعة من الميزات و التي يمكن اعتبارها في نفس الوقت مؤشرات ضعف يجب معالجتها وتتمثل في : (3)

1- www.amf.org.ae.23-08-2005.

2-www.aawsat.com.29-07-2005.

3- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي،تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002،<<خلق الفرص للأجيال القادمة>>.

1- تدني نوعية التعليم العربي :

حيث أن معظم الدراسات تشير إلى تدني نوعية التعليم و ضعف كل من الطالب و المدرس على حد سواء،و المراد هنا بنوعية التعليم هو ضعف القدرات التي يبنيها التعليم في عقل و شخصية التلميذ، فالتعليم العربي اعتاد على أن ينحصر دوره في تعليم التلميذ القراءة والكتابة و بعض العمليات الحسابية و تدريسه ثقافة عامة متأثرة بالماضي أكثر من الحاضر،بل هي ثقافة يمكن القول عنها أنها ثقافة تخاف الحاضر و ما يسببه من مشاكل و تعمل جاهدة على التهرب منه،و تحسين نوعية التعليم يتطلب الاهتمام ببناء القدرات و المهارات التي يحتاج إليها طالب اليوم،و هو مواطن الغد،و الاستنتاج و التطبيق و العمل على تدريب الطالب على توظيف المعلومات و المعارف التي يتلقاها.

2- نمطية التعليم العربي :

حيث أن التعليم العربي يقوم باتباع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي و الجامعي،و ذلك باعتبار أن التعليم الأساسي موحد و متشابه إلى حد كبير،فالمشكلة إذن تظهر في التعليم الثانوي و الجامعي،فخلال نصف القرن الماضي كان التعليم الثانوي لا يخرج عن فرعي الآداب و العلوم،أما فيما يتعلق بالجامعات العربية فإن الأقسام العلمية تكاد تكون هي نفسها في كل جامعة أو كلية،فهي متكررة و مزدوجة،و هذه التقسيمات في حقيقة الأمر كانت تتناسب و حقيقة المجتمع العربي في الماضي،أما حاليا فإن الضرورة تتطلب تنويع شعب التعليم الثانوي و أقسام الجامعات بشكل يتماشى مع التطور الاجتماعي و الاقتصادي و التكنولوجي الحاصل في المجتمع العربي،و يمكنها في الوقت نفسه أن توفر أيدي عاملة للتخصصات و تقسيمات العمل الجديدة التي ظهرت في الحياة العربية المعاصرة،فإذا لم يبدأ العرب في تنويع و تحسين تعليمهم و برامجه فيظل هذا التعليم يعيد إنتاج نفس العقول و المهارات التي هي في الواقع بعيدة عن العالم المعاصر و حركته الاقتصادية و الاجتماعية.(1)

و تشير التقارير إلى أن معدل إنفاق الدول العربية على التعليم خلال الفترة 1993-1996 كان عاليا حيث بلغ في مجمله 5 % من الناتج القومي بالمقارنة مع معدل إنفاق يساوي3.6% للدول النامية و 5.1% للدول المتقدمة،علما بأن هذا المعدل يعبر فقط عن الإنفاق الحكومي و لا يعكس الإنفاق على التعليم الخاص و الذي يتميز بالارتفاع النسبي في الدول المتقدمة خاصة على مستوى التعليم.(2) و قد قامت بعض الدول العربية بتخصيص نسبة عالية من الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على التعليم خلال الفترة 1996-2001 تراوحت هذه النسبة بين 10.6% و1.8% و يعزي تدني معدلات الإنفاق في

1- نفس المرجع السابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة.

بعض الدول مثل الإمارات و لبنان إلى الاعتماد الكبير نسبيا على القطاع الخاص في تقديم خدمات التعليم.(1)

أما بالنسبة لتطور التعليم بحد ذاته فإن معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي قد شارفت على أو تجاوزت 100%في 12 دولة عربية،و كانت معدلات القيد أعلى بين الذكور مقارنة بالإناث في معظم الدول العربية التي توفرت عنها بينات.

و رغم هذا التحسن الكبير في معدلات القيد إلا أن البيانات تكشف عن الفجوة الهائلة في منظومة التعليم في الدول العربية ففي الوقت الذي تحققت في عدد من الدول العربية نسب عالية نتيجة لمجهود تعميم التعليم في،فإننا نجد أن هذه النسب متدنية جدا في الدول الأقل نموا،الأمر الذي سيكون له انعكاساته السلبية على المؤشرات العامة لأوضاع التعليم في الوطن العربي فهناك حوالي11 مليون طفل من فئة العمر6-10 غير مقيدين في مرحلة التعليم الأساسي،يمثلون حوالي22%من إجمالي الأطفال في هذه الفئة العمرية.

أما التعليم الثانوي فيلاحظ أن درجة التحسن في معدلات القيد الإجمالي في الفترة1980-2001 في جميع الدول العربية كانت أفضل من درجة التحسن في معدلات القيد في مرحلة التعليم الأساسي خاصة بالنسبة للإناث وهذا ما جعل الفجوة بين الجنسين تنقص بدرجة أكبر في مرحلة التعليم الثانوي،مقارنة بالتعليم الأساسي.(2)

يتسم التعليم الثانوي في الوطن العربي بالإقبال عليه بشكل كبير و متزايد يفوق بكثير درجة الإقبال على التعليم التقني،و رغم ما انتهجته العديد من الدول من سياسات و ما تبنته من نظم الحوافز لزيادة نسبة الالتحاق بالتعليم التقني و ذلك لماله من أهمية خاصة لاستيعاب التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم،فالنتائج ما زالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب،لذلك نجد أن البلدان النامية تعتمد في هذا الميدان على المساعدات الفنية والتقنية التي تقدمها الدول الصناعية مما يؤدي إلى تعميق مشكلة التبعية،و لهذا فإن المصلحة الوطنية و القومية العربية تتطلب الاعتماد على الكفاءات الوطنية بشكل رئيسي و التي نتيجة تهميشها تلجأ إلى الهجرة لحل مشاكلها المختلفة،و هذه الحالة تشكل هدرا للموارد البشرية العربية.(3)

أما بالنسبة للتعليم العالي فقد تفاوتت معدلات القيد الإجمالي في مرحلة التعليم العالي تفاوتا كبيرا بين الدول العربية و عموما فقد نمت معدلات القيد بأكثر من الضعف في غالبية الدول العربية خلال الفترة 1980-2001.

1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة.

2-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

3- قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي>>،مرجع سابق،ص 123.

وتشير إحصائيات توزيع معدلات القيد في التعليم العالي حسب التخصص و النوع الاجتماعي إلى ارتفاع معدلات القيد في كليات العلوم الإنسانية و الاجتماعية مقارنة بكليات العلوم و التكنولوجيا خاصة بين الإناث،ويستثنى من ذلك الجزائر حيث ترتفع نسبيا معدلات القيد في كليات العلوم والتكنولوجيا.(1) و تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع القيد في التعليم الثانوي و كذا زيادته الكبيرة على مستوى التعليم العالي حقائق تدعم توسع الإنفاق كنسبة من الناتج القومي في كل البلدان العربية،إلا أن معظم الدراسات عن البطالة إن لم تكن جميعها ترى في ارتفاع معدلات التعليم نذير سوء،ماثلا في الكمية لا النوعية،و تدهور في واقع مستواه.(2) بالإضافة إلى ذلك فإن الزيادة الكبيرة في معدلات القيد في هذه المرحلة حتى وإن وجد لها مزايا عديدة،فقد أدت في بعض الحالات إلى زيادة أعداد خريجي التعليم العالي بدرجة تفوق القدرة الاستيعابية لسوق العمل،و نتج عن ذلك سلبيات عديدة من أبرزها ظاهرة بطالة المتعلمين،و بما أن الإناث من خريجي مؤسسات التعليم العالي الداخلات إلى أسواق العمل يغلب عليهن التخصص في العلوم الإنسانية و الاجتماعية،مما يملي عليهن العمل في مجالات وظيفية معينة،فقد كانت قدرة سوق العمل على استيعابهن أقل في كثير من الأحيان.(3)

3- العمالـــة :

سوف تواجه منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا تحديا غير مسبوق خلال العقدين القادمين حيث بلغ إجمالي القوة العاملة لعام 104،2000 مليون شخص.ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 146 مليون لعام2010 و 185 مليون بحلول العام 2020،و هذا ما يتطلب توفير 80 مليون فرصة عمل جديدة خلال العقدين القادمين فقط لاستيعاب القادمين الجدد إلى سوق العمل.و هؤلاء القادمون الجدد إلى أسواق العمل يمتازون بأنهم أكثر تعليما،و شبابا و أن أكثرهم من الإناث.و يقدر معدل نمو القوة العاملة في المنطقة بنسبة 3% سنويا بين عامي 1970 و 2000 و من المتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى 3.5% سنويا بين عامي 2000 و 2020،و لا يتوقع انخفاض الضغط على أسواق العمل إلى النسب المعتدلة التي عرفتها المنطقة خلال ستينات القرن العشرين قبل عام 2020.(4)

أما التحدي الأكبر فهو في نسبة نمو القوة العاملة للإناث،و التي من المتوقع أن تبلغ 5% خلال الفترة ذاتها.حيث أنه لم يسبق أن تواجه أي منطقة نامية أخرى في العالم هذا القدر من الضغط المتواصل على أسواق العمل.و مع بلوغ معدلات البطالة ما يزيد عن 15%.و يبدو أن الهدف الأكثر

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

2- محمد بن مسلم الردادي،<<عجلات اندماج الاقتصاد العربي في مسيرة العولمة>>،مؤتمر التجارة العربية البينية و التكامل الاقتصادي،عمان الأردن،20-22 سبتمبر 2004،ص.372

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

4- www.word bank. jobs arab,2003.

طموحا و المتمثل باستيعاب العاطلين عن العمل بالإضافة إلى خلق فرص لتوظيف الداخلين الجدد لسوق العمل،سيعني وجوب خلق ما يقارب 10 مليون فرصة عمل جديدة مع حلول العام 2020،أي مضاعفة عدد فرص العمل الحالي.(1) فمن خلال الأعداد الإجمالية لانتشار البطالة و معدلات نموها السنوي،يمكننا أن نتصور ما فقدناه من إنتاج و ما أصاب رأس المال الإنساني و المجتمع العربي من خسارة و فقدان ثروة.حيث تعتقد الدراسات الحالية بأن للبطالة أسباب اقتصادية يفرضها ضعف أداء الاقتصاد العربي و أخرى تعززها الخصخصة ودخول المرأة سوق العمل و ارتفاع معدلات الأمية.(2)

أما فيما يتعلق بأنماط خلق فرص العمل،فإن الكثير من الأنظمة التقليدية لخلق فرص العمل في المنطقة مرشحة للزوال سريعا،فقد لعب القطاع العام خلال سبعينات و ثمانينات القرن العشرين،دور المحرك الأساسي لخلق فرص العمل،أما اليوم فإنه يوظف ثلث القوة العاملة في المنطقة و تصل هذه النسبة إلى 80% في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي.

و لكن لا يمكن للقطاع العام الاستمرار في دور المنفذ للتوظيف الذي لعبه سابقا،حيث تشير الدلائل عبر منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا أن غالبية فروع القطاع العام تشتكي من تضخم في عدد الموظفين يبلغ الثلث أو أكثر في بعض دول المنطقة و يؤدي إلى تآكل متواصل في الإنتاجية.و حتى لو تم وضع الخسائر في الفعالية جانبا،فإن استراتيجية تأمين فرص العمل للأعداد الهائلة من العاطلين عن العمل و الداخلين الجدد إلى سوق العمل لم تعد قابلة للاستمرار في ظل التغيير الجذري في الوضع المالي عبر المنطقة.و ما لم تتسارع وتيرة خلق فرص العمل في القطاع الخاص المنظم،فسوف يتم دفع أعداد متزايدة من القادمين الجدد إلى سوق العمل نحو الاقتصاد غير المنظم.(3)

المطلب الثالث : الصحة في الوطن العربي

1- ضعف الرعاية الصحية في الوطن العربي :

من أهم المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الوطن العربي.كغيرها من الدول النامية الأخرى، هي مشكلة نقص الأمن الغذائي،و ذلك أن القطاعات المنتجة للغذاء عاجزة عن تلبية الطلب الاستهلاكي المتزايد باستمرار وفقا لتزايد السكان،و خاصة أن سكان الوطن العربي يتميزون بغلبة فئة السن الصغرى في الهرم السكاني.(4)

1- www.word bank.org.jobs arabe,2003.

2- محمد بن مسلم الردادي،مرجع سابق،ص372.

3- www.word bank.org.jobs arabe,2003.

4- قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي و السوق العربية المشتركة>>،مرجع سابق،ص129.

و بالرغم من توفر الخدمات الصحية لغالبية سكان الدول العربية،إلا أنها قد لا تكون بمستوى الجودة المطلوبة في بعض الأحيان و ذلك لضعف أداء الخدمات الصحية بسبب نقص المعدات و ضعف الموارد و الإمكانيات الأخرى.و تصل الخدمات الصحية لأكثر من 90% من السكان في معظم الدول العربية،و هي متوفرة بدرجة أفضل في المناطق الحضرية،مع وجود تباين حاد في درجة توفر الخدمات بين الريف و الحضر في بعض الدول بحيث تصل الخدمات الصحية لجميع سكان المناطق الحضرية و لنصف سكان الريف في المغرب،و لنحو 80% من سكان المناطق الحضرية و نحو30% فقط من سكان الريف في اليمن.

ويقدر المتوسط العربي لعدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان بنحو 109 طبيب،مقارنة بمتوسط كل من الدول النامية و الدول المتقدمة و الذي يبلغ على التوالي : 78 طبيب و 222 طبيب وذلك في منتصف التسعينات.

ويتباين هذا المعدل فيما بين الدول العربية في الفترة (1995–2002) حيث يبلغ عدد الأطباء لكل مائة ألف من السكان في لبنان : 325 طبيب كما تجاوز 200 طبيب في كل من مصر،قطر و الأردن و ينخفض العدد بشكل كبير في كل من : موريتانيا،جيبوتي و الصومال حيث يبلغ عدد الأطباء في هذه البلدان : 14 طبيب في موريتانيا و 13 في جيبوتي أما الصومال فإن العدد ينخفض كثيرا ليصل إلى 4 أطباء لكل 100 ألف مريضا.(1)

و يمكن تلخيص أهم مؤشرات الحالة الصحية في الدول العربية من خلال الجدول التالي :

1– التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة.

جدول رقم 02 : أهم مؤشرات الحالة الصحية في الدول العربية للفترة (1990–2002)

	النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية90-98	مياه الشرب آمنة% 2002	صرف صحي ملائم% 2002	عدد الأطباء لكل 100 ألف نسمة 1995-2002
الأردن	97	91	93	205
الإمـارات	99	...	...	172
البحرين	100	...	100	168
تـونـس	93	94	80	88
الجزائر	98	87	92	85
جيبوتي	...	80	50	13
السعودية	97	95	100	141
السـودان	70	69	34	16
سوريـة	90	79	77	140
الصومـال	...	29	25	4
العـراق	93	81	80	54
عمـان	96	73	89	126
فلسطين	...	81	99	149
قـطـر	...	100	100	221
الكـويت	100	100	100	186
لبنـان	95	100	98	325
لبيـا	95	72	97	129
مصـر	99	98	68	223
المـغرب	70	80	61	44
موريتانيا	63	56	42	14
اليـمن	50	69	30	24

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004-2005،مرجع سابق.

و بالرغم من أن الرعاية و الخدمات الصحية تقع تقليديا ضمن مسؤوليات قطاع الصحة العام في أغلب الدول العربية،إلا أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها معظم الدول العربية في السنوات الماضية،أتاحت بيئة ملائمة لنمو متسارع لقطاع الصحة الخاص في المدن.و امتدت خدماته لتصل إلى الأرياف حيث لم يكن لها وجود يذكر في السابق.

ويسيطر على هذا القطاع في الوقت الحالي و في العديد من الدول العربية فعاليات استثمارية و تجارية محلية وأجنبية يشكل الربح هدفها الرئيسي.بالإضافة إلى ذلك فإنه من الضروري الإشارة إلى أنه بالرغم من الخدمات المتميزة التي يتم تقديمها في مختلف المؤسسات الصحية العامة والخاصة يبقى أداء بعضها دون التوقعات أحيانا بسبب أنها تعمل في بيئة تفتقر إلى نظم ضبط الجودة،وفي الحالات القليلة التي يتوفر فيها وحدات لضبط الجودة لا تتوفر جميع الموارد المطلوبة لتشغيلها بكفاءة.(1)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

2- تدني العمر المتوقع لحياة الأفراد في الوطن العربي :

نظرا للنقص الواضح في ظروف التغذية في الوطن العربي،و عجز الخدمات الصحية عن مسايرة التطورات في مجال العلاج العصري،أدى إلى انعكاس هذه الظروف سلبا على تدني العمر المتوقع لحياة الأفراد في الوطن العربي و خاصة ما قبل سبعينات القرن العشرين،ثم تحسنت بعد ذلك نتيجة تحسن الظروف الاقتصادية في الوطن العربي و خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول في الدول العربية البترولية.(1)

و ارتفع معدل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الدول العربية من 45 سنة في عام 1960 إلى 66.4 سنة في عام 1999 و ذلك نتيجة تحسن الظروف المعيشية بشكل عام.و الخدمات الصحية بشكل خاص.و في عام 1999 تفاوت المعدل بين 47 سنة في جيبوتي و 77 سنة في الكويت.

و قد استطاعت بعض الدول العربية من تحقيق معدلات مقاربة لمعدلات الدول المتقدمة ومن أبرزها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي و تونس،و ينخفض المعدل في السودان و الصومال و موريتانيا بالإضافة إلى جيبوتي،و تعكس هذه المؤشرات واقع حال الخدمات الصحية في الدول العربية المختلفة و ذلك فيما يتعلق بمستواها و شموليتها الذي يتأثر بدوره بحجم السكان و توزيعهم الجغرافي و بمدى سهولة وصل هذه الخدمات لهم،بالإضافة إلى حجم الميزانية المخصصة لهذا القطاع.(2)

و يقدر احتمال أن تعيش الأنثى في الدول العربية إلى سن 65 سنة فأكثر بنحو 72.5% و الذكر بنحو 65.5%،حيث يعتبر هذان المعدلان أعلى من معدلات الدول النامية (69% للإناث و62% للذكور) و العالم (73% للإناث و64% للذكور) و أقل من معدل الدول المتقدمة (90% للإناث و81% للذكور).(3)

و يلخص الجدول التالي العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات) في الدول العربية.

1- قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي>>،مرجع سابق،ص.127

2- www.amf.org.ae.23-08-2005.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

جدول رقم 03 : العمر المتوقع عند الولادة في البلدان العربية.

	العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)			
	1970	1980	2000	2003
الأردن	54.0	...	71	71.0
الإمـارات	60.7	68.0	75	78.0
البحرين	61.8	...	73	74.0
تـونـس	53.7	62.0	73	73.0
الجزائر	53.0	59.0	71	70.0
جيبوتي	40.0	...	46	46.0
السعودية	51.8	61.0	72	73.3
السـودان	42.6	48.0	56	56.0
سوريـة	55.5	62.0	70	72.0
الصومـال	...	...	...	48.0
العـراق	55.0	62.0	...	61.0
عمـان	46.9	58.0	74	73.0
فلسطين	...	...	72	72.0
قطـر	60.9	...	75	72.0
الكـويت	65.9	71.0	77	79.0
لبنـان	64.1	65.0	70	74.0
لبيـا	51.5	60.0	71	73.0
مصـر	50.9	56.0	67	70.0
المغرب	51.6	58.0	67	69.0
موريتانيا	42.5	47.0	54	53.0
اليـمن	40.9	49.0	63	63.0

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003-2005،مرجع سابق.

المبحث الثاني : الخصائص الاقتصادية لاقتصاديات الوطن العربي

إن اقتصاديات الدول العربية لم تبق كما كانت عليه قبل دخول الاستعمار إلى هذه المنطقة حيث خضعت لهيمنة خارجية منعتها من كل تطور ذاتي و وجهتها لتحقيق حاجات الدول المسيطرة،و غيرت في مسار قطاعاتها المنتجة بحيث أصبحت دول هذه المنطقة منتجة بالدرجة الأولى للمواد الأولية التي تحتاجها السوق العالمية و سوقا لتصريف السلع المنتجة في الدول المتطورة.هذا ما جعل هذه الاقتصاديات تتميز بميزات خاصة نوردها فيما يلي :

المطلب الأول : التخلف و التبعية الاقتصادية

1- التخلف و آثار الهيمنة الاستعمارية على الاقتصاد العربي :

تصف الأدبيات الاقتصادية مجمل المشكلات التي تنطوي عليها البلدان السائرة بطريق النمو بأنه تعبير عن حالة التخلف الاقتصادي،لكونها لا تزال في مرحلة متدنية من مراحل النمو العام في البلدان المتطورة،و يبدو ذلك في سوء المؤشرات غير المواتية التي تسجل هبوط مستوى القوى المنتجة فيها.

و هناك العديد من النظريات التي سعت للكشف عن مظاهر التخلف الاقتصادي و الاجتماعي في البلاد العربية،فقد جاءت بعضها مستوحاة من تجربة الدول العربية سواء المعتنقة للماركيسية أو الليبرالية و بعضها الآخر كان يرى أن التخلف في الوطن العربي يعود إلى الابتعاد عن التراث و الأصالة و الانشغال بتجارب الدول الغربية المختلفة عن الدول العربية بظروفها التاريخية و الحضارية و الاقتصادية.

فالذين كانوا يؤمنون بالتجربة الماركسية أو الليبرالية كنموذج للتنمية يعتقدون أن هناك تلازما عضويا بين التصنيع و التقدم فمن كان بإمكانه استيعاب معرفة قوانين التطور الاقتصادي و الاجتماعي في الدول المتقدمة صناعيا من الضروري أن تساعده هذه المعرفة في التخلص من التخلف و التبعية إذا ما تم توفير الظروف الملائمة لممارسة و تطبيق هذه النظريات على المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

و هناك نظريات أخرى تحاول التوفيق بين التقدم العلمي و التكنولوجيا في الدول الغربية و بين ملاءمتها للطبيعة الخاصة المتمايزة للعالم العربي فيما يتعلق بالدين و القيم و هذا يعني أنه يجب على الدول العربية أن تقوم بنقل العلم و التكنولوجيا فقط من الدول الغربية المتقدمة،التي لا تهدد نظام المعايير والقيم الدينية والأخلاقية.(1)

فالتطوير ليس عملية آلية و لا هو تقليد أعمى لما قامت به الدول الأخرى،مهما كان توجهها صحيحا أو مناسبا دون الأخذ بعين الاعتبار الظروف الذاتية لهذه الدول،و هذا يشير إلى أن لكل دولة

1- فؤاد حيدر،<<التنمية والتخلف في العالم العربي طروحات تنموية للتخلف>>،الطبعة الأولى، بيروت،دار الفكر العربي،1990،ص45.

خصائصها التي لابد من التنبيه إليها،فالتقليد الأعمى قد يؤدي إلى حدوث نتائج عكسية و بالتالي يخلق مضاعفات تنعكس سلبيا على مشاريع التنمية الحقيقية.(1)

فتخلف الدول العربية مر بحالات عدة،وأخذ أشكالا مختلفة،إلا أن الميزة الرئيسية التي كانت تميز كل الأنواع هي وجود تشويه واضح للاقتصاد.

فالتخلف أنجب التجزئة واستدعى الاستعمار لتكريس وتعميق هذه التجزئة،لتنجب هذه الأخيرة التبعية السياسية (التبعية الاقتصادية طبعا).

ولذلك ينبغي الإشارة إلى آثار الهيمنة الاستعمارية على الاقتصاد العربي النحو التالي :

أ- إن أول ما قام به الاستعمار هو تفتيت المنطقة و تقسيمها إلى عدة دويلات،كما قام بالتشجيع على التنافر،و حرص حكومات الدويلات بعضها على بعض بهدف ترسيخ الانقسام.

ب- كما قام بنشاطات و مؤسسات أكبر اتساعا،فأدى ذلك إلى حدوث تغييرات في التكوينات الزراعية كما حدث اندماج أكبر في الاقتصاد الأجنبي وهذا يعني أن القرارات التي تتعلق بالسياسة الاقتصادية للمنطقة أصبحت ترسم خارج الحدود.

ففي هذه المرحلة تشوه الاقتصاد واتخذ النمو الاقتصادي طريقا ملتويا وذلك بتركزه في القطاع الزراعي،وبالتحديد في مجال إنتاج المواد الأولية وبعض الصناعات الاستهلاكية أو التحويلية البسيطة، أو الخدمات المصرفية الوسيطة بين الدول المستعمرة و الدويلات العربية.وبذلك فإن استغلال المواد المتاحة في كل دولة عربية كان يتم في القطاعات التي يحتاج إليها المستعمر و وفق الشروط التي تحقق له أهدافه أولا وأخيرا.(2)

إضافة إلى ذلك فإن التنمية الاقتصادية في الوطن العربي تعتمد على التراكم الرأسمالي الذي تجود به الأسواق الأجنبية والذي يعتمد أساسا على الربحية التجارية،هذا ما جعل القطاع الاقتصادي الموجه لتلبية الطلب الخارجي يحظى بالأولوية مثل قطاع المحروقات و قطاع المناجم وكذا بعض المزروعات التي تدخل وسيطا في الصناعات كالقطن.(3)

لذلك،فإن تخلف الدول العربية كان نتيجة السيطرة التي مارستها أوروبا،والتي شكلت اعتداء اقتصاديا حقيقيا،وهدمت التوازن النسبي القديم للاقتصاديات التي كانت قائمة وعملت على تعميق ظاهرة التفكك والسيطرة الخارجية والتي كانت في خدمتها.

2- مميزات تخلف الاقتصاد العربي وتبعيته :

إن التخلف الاقتصادي والتبعية صفة تشترك فيها كل اقتصاديات الدول النامية،مع بروز ميزات تخص كل بلد حسب ظروفه و إمكاناته الاقتصادية،وفيما يلي إشارة إلى بعض هذه المميزات والتي يتصف بها الاقتصاد العربي والتي هي خير دليل على تخلفه وتبعيته ومن بين هذه المميزات مايلي :

1- عبد الهادي يموت،مرجع سابق،ص.76

2- نفس المرجع السابق،ص ص26-.29

3- قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي>>،ص 132.

أ- سوء استغلال الموارد الاقتصادية والذي يتضح على مستويين :

1- بقاء جزء من الموارد الاقتصادية غير مستعملة ويكمن هذا العنصر في البطالة والتي تعتبر عائقا من عوائق التنمية الاقتصادية.

2- ضعف استغلال الموارد الاقتصادية المستغلة فعلا بحيث تظهر هذه الميزة بوضوح من خلال طريقة استغلال الأراضي الزراعية وعدم اتباع الدورات الزراعية الحديثة وأساليب الري الجديدة مما أدى إلى انخفاض المحاصيل الزراعية،وضعف قطاع الزراعة العربية على مواجهة الحاجات الاستهلاكية لها، هذا ما جعل الوطن العربي يعاني من التبعية الغذائية الزراعية تجاه الدول المتقدمة.(1)

ب- ضعف مؤسسات التركيب القاعدي :

إن من ضمن الشروط الضرورية الواجب توفرها في أي بلد هي الهياكل الأساسية الخدمية منها وغير الخدمية و التي لا تقوم بالإنتاج السلعي مباشرة،بالإضافة إلى توفر الهياكل القاعدية فمن الضروري توفير الظروف الاقتصادية لإقامة منشآت جديدة لتوسيع النشاط الاقتصادي و القيام بالإنتاج في مستوى أحسن،ذلك أن إنشاء هذه المؤسسات و توفيرها في المجتمع يؤدي إلى زيادة التوسع أفقيا في العملية الإنتاجية و التقليل من ظاهرة عدم استغلال جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع،زد إلى ذلك أهمية التوسع العمودي في العملية الإنتاجية و التخفيف من مشكلة ضعف استغلال الموارد الاقتصادية،ولهذا يمكن اعتبار هذه المؤسسات عاملا حاسما و هاما في تقليص ظاهرة سوء استغلال الموارد الاقتصادية التي يعاني منها الوطن العربي و من بين مؤسسات التركيب القاعدي في المجتمع : الطرق،المباني،الجسور،السدود،الجامعات،المدارس،المستشفيات،مراكز البحث و الدراسة...الخ.

ج- ضعف الترابط بين اقتصاديات الوطن العربي و تكاملها مع الاقتصاد الرأسمالي: و تبرز هذه الوضعية على مستويين :

1- المستوى الوطني : ذلك أن التخصص الذي فرض على الاقتصاد العربي توفير المواد الأولية مما نجم عنه قطاعان اقتصاديان : قطاع متطور نسبيا يحظى بالدعم و التمويل الضروريين لخدمة السوق الخارجية دون إعطاء أي اهتمام بالسوق الداخلية و متطلباتها.و قطاع اقتصادي متخلف موجه لتلبية متطلبات السوق الداخلية.فالقطاع الأول يخضع للاحتكارات العالمية،فهو بذلك قطاع متكامل مع الاقتصاد الدولي (إنتاجا و توزيعا) مما يؤدي إلى زيادة التبعية الاقتصادية للاقتصاد الرأسمالي بسبب عدم التكافؤ القائم بين الدول العربية من جهة و البلدان المتطورة من جهة أخرى.

2- على المستوى القومي : حيث أن التبعية الاقتصادية للوطن العربي هي نتيجة منطقية للتشابه في الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية بصفة عامة و ضعف الترابط واختلال التوازن بين اقتصادياتها من جهة، وتكامل كل دولة عربية على حدى من جهة أخرى مع الاقتصاد الأجنبي. ـــــ

1- نفس المرجع السابق،ص134.

د- ضعف التأثر بالوسائل العلمية :

1- الجانب المادي : إن ظاهرة التأثر بالوسائل العلمية تنعكس في ضعف قدرة المؤسسات الإنتاجية على استيعاب الوسائل التقنية الحديثة لعدة عوامل خاصة الطبيعة التكوينية لهذه المؤسسات و

التي تتميز في العادة بأحجامها الصغيرة و قدرتها المالية الضعيفة على تمويل البحث العلمي و قلة الاستفادة من الوفرات التي تتطلب إنشاء المشاريع ذات أحجام إنتاجية كبيرة و متكاملة.

2- الجانب العلمي : إن السياسة التعليمية في الوطن العربي بعيدة جدا عن تحقيق أغراض التنمية الاقتصادية وذلك نتيجة اهتمامها بالجانب النظري أكثر من الجانب التقني أو العملي،مما جعل الجامعات و مراكز التكوين في الدول العربية عموما منغلقة على نفسها بسبب أنها لم تعد النظر في البرامج المعطاة حتى تتناسب مع التطورات الاقتصادية و الاجتماعية المعاصرة،فمشاكل المناهج و اتجاهات التدريس أدت باستمرار إلى عزل و إضعاف الترابط بين المؤسسات التعليمية،حيث ينتج عن هذه الظاهرة ضعف المساهمة في دراسة مشاكل التنمية الاقتصادية و إيجاد الحلول المناسبة لها في المجتمع العربي.(1)

3- العرب و تحدي التنمية :

وهو تحدي واجهته جميع البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية منذ حصولها على الاستقلال السياسي،و كما هو معروف فإن توجهات التنمية في البلدان العربية كانت قطرية ولم تحقق معدلات نمو مرتفعة و لم تحقق الأمن الاقتصادي و الأمن الغذائي،هذا و تبلغ المساحة الكلية للبلدان العربية حوالي 142مليون كيلومتر مربع أي ما يوازي مرة ونصف مساحة الولايات المتحدة الأمريكية أو 10.2% من مساحة الكرة الأرضية،كما تمتد السواحل العربية مسافة 23ألف كلم،و تطل الدول العربية على المحيط الأطلسي والبحر الأحمر و البحر المتوسط و الخليج العربي،بالإضافة إلى إمكانات طبيعية و بشرية هائلة في البلدان العربية غير مستغلة استغلالا أمثل،ولقد أسفرت أغلب التجارب التنموية العربية عن نتائج تناقض أهداف التنمية الحقيقية و من هذه النتائج مايلي :

1- مزيد من التبعية الاقتصادية للخارج.
2- مزيد من التفاوت في الدخول و الثروات بين الناس.
3- ارتفاع معدلات التضخم.
4- ارتفاع معدلات البطالة.
5- حدوث تراجع في الأداء الاقتصادي العام.
6- ضعف الاستثمار و الادخار.
7- ضعف الإنتاج الزراعي و الصناعي.
8- استمرار تزايد المديونية الخارجية.
9- استمرار نزوح الأموال العربية للخارج.
10- محدودية التفاعل و التكامل بين الدول العربية.

1- قدور بوزيدي،<< التكامل الاقتصادي العربي >>،ص ص135-137.

وللقضاء على هذه المشاكل التي لا تزال قائمة في البلدان العربية منفردة،فإن الحل الأمثل يكمن في التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية،و ذلك لوجود علاقة قوية للتكامل بالتنمية وتتجسد هذه العلاقة بالتنمية في العوائد التي يمكن للتكامل خلقها لصالح الأطراف المساهمة حيث أن الحافز الأساسي

للحكومات في الانضمام للتكتلات الاقتصادية هو تحقيق قدر من الأهداف على نحو أفضل من تلك التي يمكن تحقيقها بجهود منفردة،وهذا يعني أن هذه العلاقة تتمثل في ارتباط الوسيلة بالهدف إذ يفترض أن التكامل من أفضل الوسائل البديلة في التنمية،ولذلك قيل<< بينما ليس كل محور للتنمية محورا للتكامل فإن كل محور للتكامل هو محور للتنمية >>.(1)

المطلب الثاني : التطورات الاقتصادية في الوطن العربي

إن المتتبع لتطور الاقتصاد العربي منذ بداية سبعينيات القرن العشرين يجد أنه مر بأربع مراحل:

1-المرحلة الأولى: تميزت بطفرة نفطية،ساهمت في تحقيق معدلات نمو عالية عمت دول المنطقة واستمرت هذه المرحلة حتى عام 1980،حيث خلال هذه الفترة زاد الاعتماد على حصيلة الإيرادات النفطية،هذا ما جعل الاقتصاد العربي يتأثر بالتغيير في أسعار النفط.

2- المرحلة الثانية:فقد عرف الاقتصاد العربي خلالها ركود طويل،استمر حتى تدهور الناتج المحلي الإجمالي،مما دفع واضعي السياسة الاقتصادية إلى زيادة الاهتمام،خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات،بترشيد النفقات الحكومية وتوزيع مصادر الإيرادات الحكومية واتباع سياسات التصحيح والإصلاح الاقتصادي.

3- المرحلة الثالثة:لقد ساعدت مختلف السياسات المتبعة في المرحلة الثانية على تحقيق التحسن في الأداء الاقتصادي بصفة عامة خلال هذه المرحلة،حيث وصل النمو الحقيقي لمجموع الاقتصاديات العربية (ماعدا الكويت والعراق) (3%).

4-المرحلة الرابعة: فقد صادفتها الظروف الأليمة التي مرت بها الأمة العربية 1990-1991والتي أوقفت التطور الاقتصادي إلى حين،حيث تحمل الاقتصاد العربي خسائر ضخمة،وعانى من تدهور في نموه الحقيقي.

ومنذ 1992 بدأ الاقتصاد العربي يستعيد قواه،بفضل التصدي بمثابرة وإصرار لعملية إعادة البناء وترتيب الأوضاع الاقتصادية على استمرار ترشيد الإنفاق الحكومي وبرامج التصحيح والإصلاح وقد تمكن الاقتصاد العربي من تحقيق أداء متميزا خلال 1992 رغم أن هذه الإنجازات لم تكن كافية لتعويض ما فات خلال عامي الأزمة.

1- حربي محمد موسى عريقات،<<التحديات التي تواجه تجارب التكامل الاقتصادي العربي>>،مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي،عمان،الأردن،20-22 سبتمبر 2004،ص326.

ونظرا لامتلاك الاقتصاد العربي إمكانات كبيرة من خلال اكتسابه الخبرة خلال المراحل الأربع السابقة في مجال مواجهة الأزمات وإدارتها،فقد استطاع في السنوات الأخيرة أن يحسن أدائه.(1)

فقد اتسم الأداء الاقتصادي في الدول العربية ككل بالتحسن وهذا راجع إلى سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي واضبت الدول العربية على تطبيقها،وعلى وجه الخصوص سياسات الاستقرار الاقتصادي الكلي،و الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف توسيع القاعدة الإنتاجية و تنويع مصادر الدخل،وتعزيز فرص وأساليب مشاركة القطاع الخاص في مختلف مجالات التنمية.(2)

1- قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي>>،مرجع سابق،ص139.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

أما فيما يتعلق بمعدلات النمو الحقيقي،فهو بوجه عام لا تزال متواضعة في أغلب الدول العربية ولا تتناسب مع طبيعة وحجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها هذه الدول في ظل ارتفاع معدل النمو السكاني.ولم تكن كافية لتوفير فرص توظيف تستوعب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى أسواق العمل،الأمر الذي نتج عنه زيادة ضخمة في معدلات البطالة عبر السنوات الماضية.(1)

والجدول التالي يبين معدل نمو الناتج المحلي في مختلف الدول العربية.

جدول رقم 04 : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(1995-2004)

الدول	1995	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الأردن	6.4	3.1	4.0	4.9	4.8	4.0	7.5
الإمارات	6.7	3.8	5.2	3.6	1.9	11.1	7.3
البحرين	3.9	4.0	5.3	4.6	5.2	6.8	5.6
تونس	2.4	6.1	4.7	4.9	1.9	5.6	6.0
الجزائر	3.8	3.3	2.0	2.1	4.1	17.1	7.6
جيبوتي	3.6-	1.3	0.7	1.9	2.5	3.5	3.8
السعودية	0.5	0.8-	4.9	1.5	1.1	7.7	5.2
السودان	4.4	6.0	6.1	6.7	6.0	6.1	6.4
سورية	5.8	2.0-	0.6	3.8	4.2	1.3	1.8
عمان	4.8	2.0-	5.1	5.9	1.7	1.9	1.2
قطر	2.9	5.3	11.6	4.5	7.3	7.8	8.5
الكويت	1.2	1.7-	1.7	0.6	0.4-	9.7	6.8
لبنان	6.5	1.0-	0.0	0.8	2.0	2.5	3.5
ليبيا	1.6-	0.1	3.2	0.5	2.5	4.4	4.9
مصر	4.7	6.3	5.1	3.4	3.3	3.1	4.2
المغرب	6.6-	0.0	0.9	6.5	3.2	5.5	4.3
موريتانيا	4.5	4.1	5.0	4.6	3.3	5.4	3.0
اليمن	10.6	3.7	5.1	5.1	3.9	3.3	3.6

المصدر :التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2002-2004-2005)،مرجع سابق.

يتضح من خلال هذا الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية قد ارتفع خلال عام 2001 في غالبية الدول العربية مقارنة بالعام السابق وذلك في كل من المغرب ولبنان وجيبوتي والسودان وتونس والأردن.بينما بقي هذا المعدل مرتفعا في كل من البحرين وعمان وموريتانيا رغم أنه انخفض عن مستواه في العام الماضي،في حين حافظ هذا المعدل على المستوى الذي وصل إليه في العام الماضي في الجزائر.أما فيما يتعلق ببقية الدول التي توفرت عنها بيانات،فتشير التقديرات الأولية إلى أن معدل النمو قد انخفض خلال عام 2001مقارنة بقيمته في العام السابق بنحو 3.4 نقطة مئوية في كل من السعودية واليمن وبنحو 3.2 نقطة مئوية في الإمارات واقترن ذلك بانخفاض الكميات المنتجة المصدرة من النفط في هذه الدول.(2)

1-التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،صندوق النقد العربي،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002،مرجع سابق.

أما في سنة 2002 فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وبالعملات الوطنية مقارنة بسنة 2001 في كل من البحرين و الأردن والجزائر وجيبوتي.بينما انخفض في كل من السودان والمغرب واليمن وموريتانيا،وتراوحت نسبة انخفاضه بين 5.8% و 4.2% وانخفض بنسبة تراوحتبين3.2% و 0.9%في بقية الدول الأخرى.(1)

واستمر هذا المعدل بالنمو في سنة 2003 بمعدلات أعلى من العام السابق باستثناء مصر التي حافظ فيها المعدل تقريبا على مستواه في العام السابق مع ميل طفيف للانخفاض،بينما انخفض في كل من الأردن وسورية عما كان عليه في عام 2002 بحوالي 1.5و1.6 نقطة مئوية على التوالي.(2)

ولذلك يكننا القول أن معدل الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع خلال العامين الأخيرين(2003-2004)وذلك لعدة أسباب من أهمها : استمرار ارتفاع عوائد الصادرات النفطية التي ساهمت في ارتفاع إيرادات الموازنات العامة للدول العربية المصدرة للنفط وساعدها على التوسع في الإنفاق الاستثماري،الذي ساهم بدوره في انتعاش القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

كما أن الاستمرار في تطبيق سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي وزيادة فعالية دور القطاع الخاص في التنمية،أدى إلى تحسن الأداء الاقتصادي في غالبية الدول العربية وتعزيز فرص تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة النمو.(3)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

جدول رقم 05:متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1995-2004)

السنة / الدول	1995	2000	2003	2004
قطر	16.642	31.103	37.266	42.676
الإمارات	17.755	21.719	21.964	23.771
الكويت	14.453	16.550	18.597	21.066
البحرين	9.965	12.493	13.922	15.626
السعودية	7.855	9.204	9.761	11.122
عمان	6.477	8.271	9.308	10.964
لبنان	3.178	4.380	4.715	5.108
ليبيا	6.340	6.130	3.915	4.301
تونس	2.015	2.032	2.724	2.946
المتوسط العام*	1997	2.522	2.592	2.935
الجزائر	1.484	1.697	1.977	2.411
الأردن	1.568	1.755	1.954	2.163
المغرب	1.252	1.161	1.455	1.636
سورية	1.174	1.159	1.233	1.307
العراق	365	1.395	756	1.242
مصر	1.054	1.543	1.211	1.143
جيبوتي	858	813	839	863
السودان	179	421	581	655
اليمن	333	521	559	620
موريتانيا	463	355	402	451

*** : تم ترتيب الدول العربية على أساس تنازلي وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004،وتم تصنيف الدول إلى فئتين : الدول الأعلى والدول الأقل من المتوسط العام في ذلك العام.**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

لقد ارتفع المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية،بالأسعار الجارية من حوالي2221 دولار عام1995 إلى حوالي2465 دولار في عام2001.(1)ثم عاد و انخفض سنة2002 إلى2430 دولار،و ذلك نتيجة نمو السكان بمعدل يفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية.(2) ثم عاود الارتفاع و لسنتين متتاليتين حيث بلغ حوالي 2592دولار في عام2003 و ارتفع ليصل2.935 دولار في عام2004 و يرجع ذلك إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي في غالبية الدول العربية بمعدلات تفوق بكثير معدلات النمو السنوي للسكان.حيث ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام2004 مقارنة بالعام السابق،في كل الدول العربية باستثناء مصر،و التي انخفض من1.211 دولار إلى1.143 دولار،أي بنسبة5.6%ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام الدولار،ويتفاوت نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية تفاوتا كبيرا.(3)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،مرجع سابق.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

و إذا نظرنا إلى غالبية السكان في الدول العربية تقع ضمن شريحة الدخل الأقل و خاصة في الأرياف،و إلى ارتفاع نسب الإعالة و معدلات البطالة،الأمر الذي يضاعف من أعباء أرباب الأسر و يزيد من تدني مستوى المعيشة،فإن المتوسط العام لنصيب الفرد من الناتج لا يعكس التباين في مستويات توزيع الدخل حسب فئاته،و كذلك لا يعكس الفرو قات في متوسط الدخول حسب التوزيع الجغرافي بين الريف و الحضر،حيث أن نسبة هامة من السكان ينخفض دخلها على المتوسطات التي تم ذكرها.(1)

الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي :

يبين الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية لعام2002 انخفاض الأهمية النسبة لقطاعات الإنتاج السلعي في توليد الناتج مقارنة بالعام السابق وبداية التسعينات،في حين ارتفعت في قطاعات و أنشطة الخدمات.حيث يشكل قطاعي الزراعة و الصناعات الاستخراجية (القطاعات الأولية) نسبة عالية من ناتج قطاعات الإنتاج السلعي،حيث بلغت قيمتها في عام2002 (34.2%)من الناتج المحلي الإجمالي،و ذلك مقابل18%لباقي قطاعات الإنتاج السلعي،بما في ذلك الصناعات التحويلية التي ارتفعت حصتها بنسبة طفيفة منذ بداية التسعينات.(2)

أما خلال عام 2003 فلقد سجل الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تغيرا ملحوظا إذا ما قورنا بالعام السابق،حيث تمكن قطاع الصناعات الاستخراجية من تحقيق نموا بنسبة 23.1%،وارتفعت نسبة مساهمته في توليد الناتج إلى28.3%مقارنة بنسبة25.1%في العام السابق.(3)

وفي عام 2004 تزايدت الأهمية النسبة لإجمالي القيمة المضافة لقطاعات الإنتاج السلعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي،حيث بلغت نسبتها 59% في عام 2004 بعد أن كانت حوالي55.8% في العام السابق،وحوالي 50.4% في منتصف التسعينات.والسبب في ذلك هو ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية من 21.6% في منتصف التسعينات إلى حوالي 29.7% في سنة 2003 وحوالي 34.6%في عام 2004،كما يشكل قطاعي الزراعة والصناعات الاستخراجية(القطاعات الأولية)نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي،والتي بلغت42.3%في عام 2004،وهذا ما جعل التقلبات التي تتعرض لها قطاعات الإنتاج الأولى تنعكس وبشكل واضح على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي

في أغلب البلدان العربية،وخاصة التقلبات في الأسعار العالمية للنفط والمنتجات الزراعية والتي يكون لها التأثير المباشر على حصيلة إيرادات الصادرات من تلك السلع،وكذلك الأحوال المناخية ومواسم الجفاف التي تؤثر على الإنتاج والصادرات الزراعية.(4)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،مرجع سابق.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

جدول رقم 06:الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية(1995-2004)

(نسبة مئوية)

	هيكل الناتج المحلي الإجمالي			هيكل الناتج غير الاستخراجي*			معدل النمو السنوي**	
	1995	2003	2004	1995	2003	2004	2000-1995	2004-2003
قطاعات الإنتاج السلعي منها	50.4	55.8	59.0	36.7	37.1	37.3	10.5	22.6
الزراعة	9.5	8.3	7.7	12.1	11.9	11.8	4.6	7.1
الصناعات الاستخراجية	21.6	29.7	34.6	–	–	–	16.6	35.0
الصناعات التحويلية	11.5	10.7	10.1	14.7	15.3	15.4	5.5	9.0
باقي قطاعات الإنتاج	7.8	7.0	6.6	9.9	10.0	10.1	3.7	9.6
إجمالي قطاعات الخدمات منها	45.9	42.0	39.3	58.6	59.8	60.1	4.5	8.4
الخدمات الحكومية	15.1	11.6	10.6	19.2	16.5	16.3	3.0	6.6
صافي الضرائب غير المباشرة	3.7	2.2	1.7	4.7	3.1	2.6	5.2-	11.4-
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	7.4	15.8

***:النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بعد استبعاد القيمة المضافة في قطاع الصناعات الاستخراجية.**

****: معدل النمو السنوي للقيمة المضافة.**

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي :

تمكنت جميع بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي من تحقيق نمو في عام 2001 مقارنة بالعام السابق.ما عدا صادرات السلع والخدمات والتي سجلت انخفاضا نتيجة انخفاض أسعار وكميات صادرات النفط،وأدى ذلك الانخفاض إلى تراجع تقدير صافي صادرات السلع والخدمات من 77.4 مليار دولار عام 2000إلى 57.6مليار دولار عام2001.(1)

أما في عام 2002 فقد انعكس المناخ الاقتصادي العام في العديد من الدول العربية على وتيرة أداء بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي،حيث استمر الانخفاض في حصيلة صادرات النفط للعام الثاني على التوالي،مما كان له الأثر البالغ على معدل نمو إجمالي صادرات السلع والخدمات،أما فيما يتعلق الاستهلاك النهائي فلقد حقق بشقيه الحكومي والخاص معدلا متواضعا للنمو وانخفضت نسبته إلى الناتج الإجمالي،وحقق كل من الإنفاق الاستثماري والواردات من السلع والخدمات معدل نمو مرتفع بالمقارنة بمعدل نمو بنود الإنفاق الأخرى لعام 2002.(2)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002،مرجع سابق.

2- نفس المرجع السابق.

أما في سنة2003 فلقد سجلت جميع بنود الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي نموا مقارنة بالعام السابق،حيث بلغ نمو صادرات السلع والخدمات حوالي 17.8%،و واردات السلع والخدمات حوالي 9.3%،في حين ارتفع الاستهلاك الخاص بنسبة بلغت حوالي3.7%،وكذلك الاستثمار بنسبة تقدر بحوالي7.7%.وقد كان لنمو العائدات النفطية المرتفعة دورا في اتباع غالبية الدول المنتجة والمصدرة للنفط لسياسات مالية توسعية خلال العام كانت من نتائجها نمو الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بحوالي 7.2%وقد أدى ذلك التباين في معدلات نمو بنود الإنفاق على الناتج إلى انخفاض نسب كل من الاستهلاك بشقيه العام والخاص والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي،وثبات نسبة الواردات مقارنة بالعام السابق،في حين ارتفعت نسبة الصادرات من السلع والخدمات.

واستمرت عوائد صادرات النفط في الارتفاع للعام الثالث على التوالي،مما كان له أثر على ارتفاع حصة صادرات السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي من حوالي44.8%في عام 2003 إلى حوالي49%في عام2004،كما كان معدل نمو الصادرات الإجمالية مرتفعا في تلك السنة،حيث بلغت قيمتها حوالي26.5%،كما حقق كل من الاستثمار والواردات معدل نمو مرتفع بالمقارنة بمعدل نمو بنود الإنفاق على الاستهلاك العائلي والحكومي في عام 2004.(1)

جدول رقم 07 : الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق(1995-2004)

	الأهمية النسبية					المعدل السنوي للنمو	
	1995	2000	2003	2004	2000-1995	2004-2003
الاستهلاك النهائي	77.7	71.0	68.6	66.2	5.2	11.7
الاستهلاك العائلي	57.4	51.7	49.5	47.7	5.2	11.6
الاستهلاك الحكومي	20.3	19.3	19.1	18.5	6.3	12.2
الاستثمار الإجمالي	21.3	18.3	20.8	20.3	4.1	12.7
فجوة الموارد	0.9	10.7	10.6	13.5	–	–
صادرات السلع والخدمات	37.2	41.0	44.8	49.0	9.5	26.7
واردات السلع والخدمات	36.3	30.3	34.3	35.5	3.6	20.1
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	7.4	15.8

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

إن ارتفاع نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات العربية،يجعل هذه الأخيرة تتأثر وبشكل كبير بالتقلبات التي تتعرض لها السوق العالمية للنفط،هذا بالإضافة إلى أن الصادرات غير النفطية تحتوي على نسبة هامة من المواد الأولية الزراعية والمنجمية،والتي بدورها تتعرض لتقلبات الأسعار العالمية والتي تؤثر وبشكل مباشر على حصيلة صادراتها.وهذا ما يوضح ضرورة قيام الدول

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

العربية بتكثيف الجهود التي تقوم بها الدول العربية لزيادة التنوع في هيكل الإنتاج و الصادرات لدعم عوامل الاستقرار الاقتصادي و التخفيض من آثار تقلبات الأسعار العالمية للنفط على النمو الاقتصادي.(1) وذلك أنه بالإضافة إلى المؤثرات السابقة فإن الصادرات العربية تواجه منافسة شديدة في الأسواق العالمية،كما أن غالبية منتجات التصدير العربية لا تزال بحاجة إلى مزيد من تطوير أساليب الإنتاج والإدارة والتسويق لتعزيز قدرتها التنافسية،وإلى مواصلة الجهود لفتح المزيد من الأسواق والمجالات للتصدير في إطار تحرير التجارة الدولية،بالإضافة إلى ذلك فإن تطوير حجم الصادرات يحتاج كذلك إلى توسيع آفاق التجارة العربية البينية.(2)

جدول رقم 08:الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية العربية(1995-2003)

	1995	2000	2001	2002	2003
الصادرات النفطية	**93.7**	**186.4**	**163.1**	**151.6**	**173.5**
الصادرات غير النفطية	**83.9**	**94.9**	**98.5**	**120.9**	**147.4**
إجمالي صادرات السلع والخدمات	**177.6**	**281.3**	**261.6**	**272.5**	**320.9**
نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات(%)	**52.8**	**66.3**	**62.3**	**55.6**	**54.1**
معدل نمو الصادرات غير النفطية(%)	**-**	**13.1**	**3.8**	**22.7**	**21.9**

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

أما بالنسبة للواردات،فإنه نتيجة لتطبيق غالبية الدول العربية لسياسات وإجراءات اقتصادية ومالية بغرض ترشيد سياسات الاستيراد،وخاصة فيما يتعلق بواردات السلع الاستهلاكية،وتشجيع المنتجات المحلية البديلة،انخفضت وتيرة نمو الواردات،وانخفاضها في كثير من الأحوال مقارنة بنمو بنود الإنفاق الأخرى منذ منتصف التسعينات.(3)

وقد انخفضت قيمتها في عام2001 بحوالي0.4% فبلغت حوالي206.8 مليار دولار،أي ما نسبته29.1%من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في تلك السنة.(4) أما في عام2002 فقد بلغت حوالي218.3 مليار دولار،وبمعدل نمو قدر بحوالي3.8% وبنسبة قدرت بحوالي30.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.

وفي عام2003 بلغت قيمة واردات السلع والخدمات للدول العربية بحوالي43.9 مليار دولار، وبمعدل نمو حوالي9.3% وبنسبة 33.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.(5)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،مرجع سابق.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002،مرجع سابق.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

و بلغت قيمتها في عام2004 حوالي 308.8 مليار دولار وذلك بمعدل نمو نسبته20.1%.وتبلغ نسبتها من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية حوالي35.5%.

وقد أدى تزايد قيمة الصادرات بمعدلات أعلى من وتيرة نمو الواردات إلى ارتفاع فائض فجوة الموارد،أي الفرق بين صادرات و واردات السلع والخدمات من4.4 مليار دولار في عام1995 إلى حوالي79.3 مليار دولار في عام2003،و117.6 مليار دولار في عام2004.

بينما قدر إجمالي الاستهلاك النهائي للدول العربية بحوالي575.9 مليار دولار في عام2004، وذلك بزيادة قدرت نسبتها 11.7% عن العام السابق،كما انخفضت نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من حوالي71% في عام2000 إلى حوالي66.2% في عام2004، وشمل ذلك الاستهلاك النهائي بشقيه،حيث انخفضت نسب كل من الاستهلاك العائلي(الخاص) والاستهلاك الحكومي(العام) إلى الناتج المحلي الإجمالي.ويشكل الاستهلاك العائلي حوالي 47.7% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل في عام2004.

أما الإنفاق الاستثماري فقد ارتفعت تقديرات إجمالي الإنفاق الاستثماري للدول العربية من حوالي 124.8 مليار دولار في عام2000 إلى حوالي156.6 مليار دولار في عام2003 وحوالي176.5 مليار دولار في عام2004،كما بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي18.3%و20.8%و20.3% للأعوام الثلاثة المذكورة سابقا على الترتيب،ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى نمو إجمالي الناتج المحلي للدول العربية ككل في عام2003و2004 بمعدلات أعلى من معدلات نمو الاستثمارات.

وتبلغ نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي أعلاها في الجزائر حيث تصل إلى حوالي31.9%.(1)

كما يجب الإشارة إلى أن جميع الدول العربية تعمل على تهيئة المناخ الملائم لتعزيز دور الاستثمار الخاص في التنمية،وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية،وذلك بهدف توفير المزيد من مصادر تمويل الاستثمار لمواجهة ضعف معدلات الادخار،وعدم كفاية المصادر الوطنية في معظم الدول،بالإضافة إلى الاستفادة من فاعلية وقدرة القطاع الخاص على تحسين الأداء ونقل التقنيات المتطورة وفنون الإدارة الحديثة.(2)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

المطلب الثالث : تجربة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي

مما لاشك فيه أن أسلوب المشروعات المشتركة يعمل على تقوية الروابط بين الدول المشاركة ويربط مصالحها بشكل يمكن أن يؤدي إلى تطوير التبادل التجاري بين تلك البلدان وتوسيع انتقال رؤوس الأموال وتطوير الأسواق المشتركة،كما يؤدي أيضا إلى خلق الأساس المادي لإقامة المؤسسات المالية والأجهزة الاقتصادية والسياسية الموحدة.كما يمكن أن يكون أسلوب المشروعات المشتركة مدخلا واضحا ومحددا للتكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول التي تسعى إلى تحقيق هذا التكامل على نحو تدريجي متطور.(1)

ففكرة إقامة مشاريع عربية مشتركة ترجع في الأصل إلى الفترة التي أعقبت قيام جامعة الدول العربية مباشرة.إلا أنه في فترة السبعينات عرفت هذه الفكرة تطورا ملحوظا وذلك بعد تحقيق الفائض المالي النفطي والذي استمر معظمه في الأسواق الدولية،حيث حاولت الدول العربية أن تبتدع عددا من الوسائل والقنوات لتوظيف هذا المال في الدول العربية،وكان من بين هذه الوسائل إنشاء الشركات العربية المشتركة.(2)

1- مفهوم المشروع المشترك وأهميته :

إن مفهوم المشروع المشترك يشمل كل صور المشاركات التي تقام على أساس المشاركة برأسمال،وتؤدي إلى تكوين كيانات ذاتية و التي تقام على أساس المشاركة التعاقدية التي لا ترقى إلى مرتبة المشاركة في رأس المال،وتسعى لتثبيت علاقات تعاقدية مع الأطراف المعنية بهدف تحقيق أهداف اقتصادية.(3)

أما عناصر المشروع فهي تعدد الأطراف المشاركة فيه،وأن يشترك كل طرف في المشروع المشترك بأي عنصر من عناصر الإنتاج اللازمة لقيام المشروع بالنشاط الاقتصادي الذي أنشئ من أجله.فأسلوب التعاون عن طريق إنشاء المشروعات المشتركة يمتاز بالوضوح في توزيع المزايا،أو المنافع التي يحصل عليها الشركاء فيه نظرا لتحديد هذا التوزيع تلقائيا مع تحديد مساهمات الشركاء في المشروع.(4)

فحسب المفهوم الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي،فإن المشروع المشترك هو: <<المشروع المقام وفقا للقوانين السارية المفعول في الدول العربية أو في إطار الاتفاقيات العربية

1- حسن صادق حسن عبد الله،<<دور المشروعات الصناعية العربية المشتركة في تطوير التعاون الصناعي العربي>>،مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي،الجامعة الأردنية،عمان،المملكة الأردنية الهاشمية،20-22 سبتمبر 2004،ص.403

2- سليمان المنذري،مرجع سابق،ص.248

3- نفس المرجع السابق،ص.249

4- عبد اللطيف الحمد،<<الاستثمار متعدد الأطراف والتكامل الاقتصادي العربي>>،بحث مقدم لندوة المشروعات العربية المشتركة،القاهرة،ديسمبر 1974،ص ص11-13.

والذي يشترك في إقامته أطراف عربية في دولتين عربيتين أو أكثر،سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أو مختلط أو خاص،والذي يستهدف القيام بنشاط إنتاجي أو تجاري أو خدمي أو غيره من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لهذه البلدان ويزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية و التبادل فيما بينها>>.(1)

فمدخل المشروعات العربية المشتركة أريد به زيادة القدرة الإنتاجية العربية وخلق سوق عربية واسعة،وتعزيز التخصص،وتسهيل انسياب رؤوس الأموال بين البلدان العربية حيث أن مبررات المشروعات العربية المشتركة تعود إلى ميزتين تتسم بها هذه المشروعات وهما:(2)

1- أنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي لا تمس إلا جزءا من الاقتصاد القومي،الأمر الذي يجعل قبولها من طرف البلدان العربية أسهل وأيسر من قيودها للسياسات التكاملية الأكثر شمولا مثل:الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة والتي تتطلب تنازل الدول عن قدر من سيادتها.

2- أنها صيغة مرنة تحقق مصالح كل الأطراف المعنية بها،فهناك الملكية المشتركة والمساهمة في الإشراف والإدارة.فصيغة المشروعات المشتركة كانت أكثر قبولا لدى الحكومات والأفراد وأحسن الصيغ توفيرا لإمكانات تعاون القطاع الخاص مع القطاع العام،لذلك فقد أولت مؤسسات العمل العربي المشترك اهتماما خاصا بالترويج لإنشاء المشروعات العربية المشتركة.

2- تقييم دور المشروعات العربية المشركة :

عند محاولة تقييم دور المشروعات العربية المشتركة،يلاحظ وبصفة عامة أن المشاركة فيها اقتصرت أساسا على التمويل،وهذا ما جعل الخطوة التكاملية التي تجسدت بقيام المشروعات ضيقة الأفق جدا،ومن جهة أخرى،فإن قيام المشروعات العربية المشتركة قد اتسم في الغالب بالعشوائية،حيث أن فكرة تأسيس المشروعات ومن ثمة إقامتها،لم تنطلق من تصور عام ومنظم للترابطات الأفقية أو الجغرافية والعمودية المتصلة بمراحل الإنتاج الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصاديات العربية وذلك لتسريع التنمية في جانبها القطري والقومي.أي أنه لم يتم وضع أية استراتيجية اقتصادية لتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك،وبالتالي تحكم انتقاء الحاجات الاقتصادية القومية،وكذلك توزيع المشروعات جغرافيا ظل عشوائيا تحكمه ظروف وموجات عابرة ليس لها نظام أولويات واضح منبثق عن الاستراتيجية والخطة.

لذلك فإن نجاح المشروعات العربية المشتركة وتطوير أعمالها يتطلب بالإضافة إلى الإطار القومي المناسب،أن تكون هذه المشروعات مبنية على الثقة والمصلحة المتبادلة بين الأطراف المعنية، والإقرار من جانب كل طرف بمصالح الأطراف الأخرى،وهذا يستدعي ضرورة تحديد ووضوح أهداف الأطراف المشاركة منذ البداية.(3)

1- قدور بوزيدي،<<التكامل الاقتصادي العربي>>،مرجع سابق،ص.243

2- سليمان المنذري،مرجع سابق،ص ص249-.250

3- حسن صادق،مرجع سابق،ص.439

3- معايير اختيار المشروعات العربية المشتركة :

من المفروض منهجيا أن يرتبط اختيار المشروعات العربية المشتركة بمسألة أولوية الأهداف المشتركة للدول العربية.وهذا يتطلب: (1)

1- وجود استراتيجية اقتصادية موحدة في إطار توفير متطلبات التنمية العربية القائمة على أساس الاعتماد الجماعي على الذات.

2- اعتماد خطة قومية للعمل الاقتصادي العربي المشترك لوضع وتنفيذ مشروعات متكاملة لتوفير إمكانية خلق التشابك بين الاقتصاديات العربية من أجل تعزيز المصالح المتبادلة بينها.

ولذلك فإذا ما أريد للمشروعات المشتركة أن تؤدي دورها في تدعيم الطاقة الإنتاجية العربية وتوسيع السوق الإقليمية وتدعيم السوق العربية المشتركة،فإنه لابد لها أن تتصف بالآتي: (2)

1- أن تقوم الشركات العربية المشتركة باختيار المشروعات الواردة في خطط التنمية المقررة في الدول العربية بما يحقق الترابط في إنتاجها مع بعضها البعض في عدة أقطار عربية،حيث تقوم الشركات بتنفيذ المشاريع الواردة في تلك اللحظة القومية بعد إقرارها.

2- أن تنتقي المشروعات التي تلبي احتياجات الأقطار العربية.

3- أن يقترن التعاقد على إقامة المشروعات المشتركة في الدول العربية المعنية بمنح المزايا التي نص عليها قرار السوق العربية المشتركة.

4- أن يتم التأكيد بالنسبة للمشروعات ذات الطاقة التصديرية على ضرورة التحقق من إمكانية استيعاب السوق العربية المشتركة للكميات المصدرة.

5- وأخيرا أن تطوير المشروعات العربية المشتركة لتحقيق توسيع القاعدة الإنتاجية العربية وترابط اقتصاديات الدول العربية فيما بينها،يتطلب ضرورة التركيز على إقامة المشروعات التي يمكن أن تلبي احتياجات الأقطار العربية إلى الهياكل الارتكازية والسلع الأساسية وفقا لأولويات احتياجات السوق العربية وإمكانات التصدير إلى الأسواق الدولية،مع إعطاء الأهمية لإقامة المشروعات التي تضمن الأمن الغذائي العربي والمشروعات الصناعية التي تعتمد في صناعتها على الخامات المحلية.

4- العقبات التي تواجه المشروعات العربية المشتركة : (3)

إن ما يواجه المشروع المشترك من مشاكل مركبة يفوق بكثير ما يواجهه المشروع الوطني،بحكم عوامل منها القانونية وذلك لعدم وجود تشريع عربي موحد يشكل المرجعية القانونية،وينظم علاقة المشروع بدولة المقر،وظل عقد التأسيس هو المعول عليه.

1- سليمان المنذري،مرجع سابق،ص.253

2- حسن صادق،مرجع سابق،ص.442

3- نفس المرجع السابق،ص440.

إلا أنه خلال التطبيق ظهرت مشاكل عديدة كشف عنها أول اجتماع لرؤساء مجالس الشركات العربية.وقد وجه المشاركون توصياتهم إلى المجلس الاقتصادي العربي،وهي تلخص طبيعة المشاكل والعقبات التي تعاني منها هذه الشركات :(1)

1- الشكوى من عدم تقيد الدول المساهمة بما التزمت به في عقد تأسيس هذه الشركات.سواء تعلق الأمر باستصدار القوانين والتعليمات والقرارات التي ضمنها النظام الأساسي لهذه الشركات،أو تعلق بما تضمنه ذلك النظام من إعفاءات وامتيازات لهذه الشركات.

2- المطالبة بالإسراع في استصدار القانون الموحد للشركات العربية المشتركة.

3- حث الحكومات على ضرورة توفير الظروف المشجعة لجذب الكفاءات اللازمة لزيادة فعالية الشركات العديدة المشتركة وذلك بـ :

- تسهيل إجراءات حركة العاملين في هذه الشركات ومنحهم تأشيرات الدخول والإقامة حسب متطلبات العمل.

- توفير أماكن في المدارس ذات البرامج المناسبة لأولاد العاملين في هذه الشركات.

- إعطاء الأولوية لهذه الشركات فيما يتعلق بتوفير الخدمات المساعدة للعمل كالهاتف والفاكس والكهرباء،وغيرها من المرافق.

4- ضرورة إيجاد صيغة موضوعية للتنسيق بين الدول العربية والشركات العربية المشتركة تجنب الطرفين ازدواجية التخطيط والتنفيذ للمشاريع.

5- مفاتحة الدول العربية لاستصدار القوانين والقرارات اللازمة لدعم وحماية (ولو لأجل محدد) منتجات الشركات العربية المشتركة بهدف ترويجها.

6- التوجيه بتيسير حصول مشاريع الشركات العربية المشتركة على ما تحتاجه من قروض بشروط ميسرة تبعا لنوعية وطبيعة المشروع عند الحاجة وفي الحالات الاستراتيجية.

1- حسن صادق،مرجع سابق،ص440.

المبحث الثالث : العلاقات الاقتصادية العربية البينية

لقد مرت الدول العربية بمحاولات عديدة للتعاون الاقتصادي و التنمية،و المهم من كل هذه المحاولات هو التعرف على الواقع الفعلي للاقتصاد العربي وذلك من ناحية الروابط البينية ومستوى التنمية ذلك أنها خير تقييم لكل هذه المحاولات،فإذا استطاعت هذه الدول الزيادة من الروابط البينية والرفع من مستوى التنمية كان ذلك خير دليل على نجاح محاولاتها أما إذا حدث عكس ذلك فإنه يجب على هذه الدول التعرف على أوجه القصور لديها،وذلك حتى تتمكن من وضع العلاج المناسب لها.

المطلب الأول : التجارة العربية البينية

بعد تنمية التجارة العربية البينية من الأهداف الأساسية التي عملت جاهدة على تحقيقها برامج وخطط التعاون الاقتصادي العربي المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية،ولقد اتخذت الدول العربية العديد من المبادرات العملية للوصول إلى ذلك.ورغم إخفاق معظمها فهي مازالت تسعى جاهدة للوصول إلى هدفها المنشود.

وفيما يلي استعراض لأهم المؤشرات التي تمكننا من التعرف على الملامح الأساسية لواقع التجارة العربية البينية :

1- تطور التجارة العربية الخارجية ونصيبها في التجارة العالمية :

جدول رقم 09:التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2000-2004)

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغير السنوي للفترة (2000-2004) (%)					متوسط معدل التغير في الفترة
	2000	2001	2002	2003	2004*	2000	2001	2002	2003	2004*	2000-2004(%)
الصادرات العربية	259.7	236.7	245.0	304.0	396.5	47.9	8.8-	3.5	24.1	30.4	11.2
الواردات العربية	149.7	161.0	171.5	194.9	243.1	6.4	7.6	6.5	13.6	24.7	12.9
الصادرات العالمية	6.385.0	6.140.0	6.427.7	7.498.8	9.099.3	12.7	3.8-	4.7	16.7	21.3	9.3
الواردات العالمية	6.595.6	6.392.3	6.640.3	7.757.0	9.470.0	13.3	3.1-	3.9	16.8	22.1	9.5
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية (%)	4.1	3.9	3.8	4.1	4.4						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية (%)	2.3	2.5	2.6	2.5	2.6						

* :تقديرات أولية.

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق مايلي:

1-حدوث انخفاض قيمة الصادرات العربية في عام2001 : حيث بلغت236.7مليار دولار وذلك بنسبة انخفاض بلغت حوالي8.8 حيث فاق هذا المعدل معدل تراجع الصادرات العالمية و الذي بلغ 32%و بذلك انخفضت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى3.9%أما بالنسبة للواردات،فقد ارتفعت قيمة الواردات العربية الإجمالية عام2001 بنسبة7.6%لتبلغ1610.0مليار دولار، ونتيجة حدوث تراجع في الواردات العالمية بنسبة3%فقد حدث ارتفاع طفيف في حصة الواردات العربية في الواردات العالمية لتبلغ نسبة2.5%مقارنة بنسبة قدرها2.3%في عام2000.

و عموما فإن التجارة الخارجية للدول العربية سجلت تراجعا عام2001 مغايرا لما سجلته في العام السابق و ذلك نتيجة انخفاض الأسعار العالمية لتصدير النفط الخام و أسعار عدد من السلع الدولية الأخرى الهامة في الدول العربية،إضافة إلي ذلك أحداث11 سبتمبر التي كان لها أثر حاد في الأخير من عام2001.(1)

و في عام2002،بلغ إجمالي الصادرات العربية ما قيمته245.0مليار دولار،محققا بذلك نسبة نمو بلغت3.5%و بما أن معدل نمو قيمة الصادرات العربية كان أقل من معدل نمو قيمة الصادرات العربية كان أقل من معدل نمو قيمة الصادرات العالمية و الذي بلغ4.7%فقد انخفضت حصة الصادرات العربية في إجمالي الصادرات العالمية لتصل إلى حوالي3.8%و في جانب الواردات فقد بلغت قيمة الواردات الإجمالية للدول العربية171.5مليار دولار و ذلك بنسبة زيادة قدرت بحوالي 6.5%و بما أن الواردات العربية قد حققت معدل زيادة أعلى من معدل الزيادة في الواردات العالمية و الذي بلغ3.9%فقد ارتفعت حصة الواردات العربية في إجمالي الواردات العالمية بدرجة طفيفة لتبلغ2.6%مقارنة بنسبة بلغت2.5%في عام2001.(2)

كما تمكنت قيمة التجارة الخارجية للدول العربية خلال عام2003 من تسجيل تحسن ملحوظ، فقد أدى الارتفاع المهم في أسعار النفط الخام في السوق العالمية،و الزيادة في أسعار بعض السلع و المواد الأولية إلى ارتفاع قيمة الصادرات العربية لتبلغ حوالي304.0 مليار دولار و ذلك بنسبة زيادة بلغت حوالي24.1%و قد تجاوز معدل نمو الصادرات العربية معدل النمو الصادرات العالمية و الذي بلغ حوالي16.7%لذلك فقد ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتصل نسبتها إلى 4.1%و في جانب الواردات،فقد سجلت قيمة الواردات العربية الإجمالية زيادة بنسبة13.6%لتبلغ حوالي194.9مليار دولار.

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003.،مرجع سابق.

و نظرا لأن الواردات العالمية قد سجلت معدل نمو أعلى من معدل زيادة الواردات العربية و بمقدار16.8%فقد حدث تراجع في حصة الواردات العربية في الواردات العالمية بدرجة طفيفة لتبلغ2.5%مقارنة بحصة قدرها2.6%في عام2002.(1)

أما في عام2004 فقد حققت قيمة التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية نمو متميزا،فاق نسب النمو السنوية المسجلة عام2001.فقد أدت القفزة الكبيرة في أسعار النفط الخام،والتي ابتدأت في منتصف العام 2004 إلى نمو قيمة الصادرات العربية الإجمالية لتبلغ396.5 مليار دولار بنسبة نمو 30.4%و قد فاقت نسبة نمو الصادرات العربية بنسبة نمو الصادرات العالمية و التي بلغت21.3%،و لذلك ارتفعت حصة الصادرات العربية في الصادرات العالمية إلى4.4%وفي جانب الواردات،فقد سجلت هي أيضا نمو استثنائيا،حيث تنامت بنسبة24.7%،لتبلغ قيمة243.1 مليار دولار.ونتيجة حدوث نمو كبير في الواردات العالمية الذي وصل إلى22.1%فإنه لم يسفر عن تغير يذكر في حصة الواردات العربية في الواردات العالمية.(2)

2-نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية:(3)

في ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة البينية من خلال منطقة التجارة العربية الكبرى وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات العربية،ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية(الصادرات البينية+الواردات البينية).

فالنسبة للصادرات البينية،فقد ارتفعت قيمتها من16.1 مليار دولار عام2000 إلى17.3 مليار دولار عام 2001 و بنسبة نمو بلغت7.5%كما ارتفعت نسبتها إلى الصادرات العربية الإجمالية لنفس الفترة من6.2%إلى7.3%،و ارتفعت من20.9 مليار دولار عام2002إلى25.9 في عام2003،وبنسبة نمو بلغت21.7%و انخفضت نسبتها إلى إجمالي الصادرات العربية من8.5%في عام2002 إلى8.4 في عام2003.

ومع ذلك تبقى الصادرات العربية البينية لا تمثل إلا نسبة ضئيلة جدا من إجمالي الصادرات العربية.

أما بالنسبة للواردات العربية البينية فينطبق عليها ما سبق ذكره بالنسبة للصادرات البينية فهي كذلك لا تمثل إلا بنسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات العربية الإجمالية،أما بالنسبة لتطوراتها فقد ارتفعت قيمتها من15.7مليار دولار عام2000 إلى17.1مليار دولار عام2001 وبنسبة نمو بلغت8.8%
وكانت نسبتها في الواردات العربية الإجمالية هي10.5%في عام2000 وزادت زيادة طفيفة لتبلغ 10.6%في عام2001.كما ارتفعت في عام2002من20.2مليار دولار إلى 21.8مليار دولار في عام2003

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

3- نفس المرجع السابق.

وبنسبة نمو بلغت8%وكانت نسبتها في الواردات العربية الإجمالية هي11.8%في عام2002 ثم حدث لها انخفاض إلا أنه كان طفيف نسبيا لتبلغ نسبتها11.2%في عام2003.

أما في عام2004 فقد بلغت قيمة الواردات العربية البينية29.8مليار دولار وبنسبة نمو بلغت36.6% مقارنة بنمو بلغت قيمته8% عام2003 أما نسبتها في الواردات العربية الإجمالية فقد تحسنت في هذا العام مقارنة بالعام السابق حيث أصبحت نسبتها12.2%.

أما بالنسبة للتجارة البينية الإجمالية فيمكن تلخيص تطوراتها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 10 : أداء التجارة البينية العربية (2000-2004)

	القيمة (مليار دولار)					معدل التغيير السنوي (%)				
	2000	2001	2002	2003	2004*	2000	2001	2002	2003	2004*
التجارة البينية العربية (الصادرات البينية+ الواردات البينية)	31.8	34.4	41.1	47.3	64.5	14.5	8.1	19.7	15.0	36.3

*:تقديرات أولية.

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.

فنلاحظ من خلال هذا الجدول أن قيمة التجارة العربية البينية في تزايد مستمر إلى أن وصلت قيمتها إلى64.5مليار دولار عام2004،وبنسبة نمو بلغت 36.6% إلا أن نسبتها إلى إجمالي التجارة العربية الخارجية لازالت ضعيفة فهي لم تتجاوز10%.

3- اتجاهات التجارة العربية البينية مع العالم الخارجي : (1)

تشكل الصادرات العربية إلى الاتحاد الأوروبي أعلى نسبة من بين دول العالم حيث تزيد على 25%ثم تليها في الأهمية كل من اليابان 18% ودول جنوب شرق آسيا12% والولايات المتحدة الأمريكية10% مع العلم بأن الصادرات البينية للدول العربية تشكل ما لا يزيد عن9%.أما بالنسبة للواردات فإن حوالي40%منها يستأثر بها الاتحاد الأوروبي تليها الولايات المتحدة الأمريكية13% ثم اليابان8% ثم دول جنوب شرق آسيا مع العلم بأن الواردات البينية العربية تشكل ما نسبته8%.

وبالنسبة للتجارة البينية العربية فهي تتميز بدرجة عالية من التركيز الجغرافي،حيث تقتصر في الكثير من الأحيان على شريك أو شريكين تجاريين،وذلك نتيجة انخفاض تكلفة النقل وسهولة التسويق فعلى سبيل المثال فإن 84% من صادرات عمان تذهب إلى الإمارات،و53% من صادرات البحرين و49% من صادرات قطر مع السعودية والإمارات على التوالي،كما أن51%من صادرات السعودية مع الإمارات (27%) والبحرين (24%) و(44%) من صادرات الأردن مع السعودية والعراق وبنسب متساوية تقريبا،و60% من صادرات سورية مع لبنان والسعودية بنسب متساوية تقريبا،و59% من صادرات السودان مع السعودية و 57% من صادرات تونس مع ليبيا.وكذلك نفس الحال للواردات

1- عامر باكير،طالب عوض،<<تطور التجارة العربية البينية>>،مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي،عمان،الأردن،20-22 سبتمبر 2004،ص ص58-59.

فحوالي نصف واردات الإمارات والبحرين ومصر وموريتانيا مصدرها السعودية ونصف واردات تونس تأتي من ليبيا.

فالدول العربية جميعا تتاجر فيما بينها ولكن بأحجام متفاوتة وبدرجة كبيرة،فأكثر من نصف الصادرات البينية من نصيب السعودية والإمارات حيث تبلغ الأهمية النسبية لكل منهما(35%) و(18) على التوالي وتليهما في الأهمية عمان،ثم العراق،ثم سورية،ثم قطر ثم مصر.وفيما عدا الصومال وموريتانيا اللتان تبلغ صادراتهما البينية نسبة محدودة جدا،فالصادرات البينية لباقي الدول العربية متواضعة جدا نسبيا ولا تزيد عن3% من التجارة البينية العربية.(1)

4- الهيكل السلعي للتجارة العربية البينية :

أ- الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية :

جدول رقم 11 : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية (2000-2004)

(نسبة مئوية)

	الصادرات العربية					الواردات العربية				
	2000	2001	2002	2003	*2004	2000	2001	2002	2003	*2004
الأغذية والمشروبات	2.9	3.2	3.7	3.5	3.0	13.7	13.6	14.2	13.5	11.6
المواد الخام	2.2	2.4	2.5	2.3	1.8	5.1	4.9	5.3	5.9	5.9
الوقود المعدني	70.4	68.2	67.5	67.1	66.9	6.0	5.8	5.1	6.5	8.9
المنتجات الكيماوية	4.8	6.2	5.2	4.9	4.6	7.9	7.5	7.7	7.8	7.0
الآلات ومعدات النقل	3.9	4.1	4.2	4.9	4.8	37.7	38.7	37.8	37.3	37.3
المصنوعات	15.2	15.4	16.2	16.5	17.8	26.5	26.5	26.7	25.7	25.8
سلع غير مصنفة	0.6	0.5	0.7	0.8	1.1	3.1	3.0	3.2	3.4	3.4
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

***:تقديرات أولية.**

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

استمرت صادرات الوقود المعدني تستحوذ على الحصة الكبر من الصادرات العربية خلال الفترة 2000-2004 بالرغم من تناقص حصتها الملحوظ خلال هذه الفترة،حيث تدنت إلى حوالي67%في عام 2004 مقارنة بحوالي70% في عام 2000.يليها في المرتبة الثانية صادرات السلع المصنعة حيث تزايدت حصتها من إجمالي الصادرات العربية من 15.2% لعام 2000 إلى17.8% لعام 2004.يليها المنتجات الكيماوية بحصة تراجعت من4.8%عام2000 إلى4.6%عام 2004.ثم الآلات ومعدات النقل بنسبة تراوحت خلال الفترة ما بين3.9% و4.8% ويأتي في الترتيب الأخير الأغذية والمشروبات والمواد الخام حيث تراوحت نسبهما خلال الفترة على الترتيب بين(2.9%-3%) و(2.2%-1.8%).

أما على صعيد تطور هيكل المستوردات العربية الإجمالية فكما يبين الجدول فقد استحوذت واردات الآلات ومعدات النقل على الحصة الأكبر بالرغم من تراجع حصتها من37.7%عام2000 إلى37.3%عام 2004.تلتها من حيث الأهمية الواردات الصناعية والتي تراجعت حصتها هي كذلك خلال

1- نفس المرجع السابق،ص55.

الفترة من26.5%عام2000 إلى25.8%عام2004،ثم الواردات الغذائية والتي تراجعت حصتها من13.7%عام 2000 إلى11.6عام 2004.وجاء من حيث الترتيب واردات المنتجات الكيماوية (7.9%-7%) فالمواد الخام(5.1%-5.9%) ثم الوقود المعدني(6%-8.9%) على التوالي.

ب- الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية :

جدول رقم 12 : هيكل الصادرات والواردات البينية العربية للأعوام 2001-2004

المجموعة السلعية	الصادرات البينية العربية		الواردات البينية العربية	
	2001	*2004	2001	*2004
الأغذية والمشروبات	17.0	17.8	16.7	17.8
المواد الخام والوقود المعدني	48.8	54.8	48.5	49.1
المواد الكيماوية	18.8	14.6	18.6	15.8
الآلات ومعدات النقل	6.9	5.0	6.2	6.4
المصنوعات	8.5	7.8	10.0	10.9
	100.0	100.0	100.0	100.0

*:تقديرات أولية.

المصدر:تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002-2005،مرجع سابق.

يتبين من الجدول أن الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية يشبه إلى حد كبير الهيكل السلعي للتجارة العربية الإجمالية،حيث تأتي في المرتبة الأولى المواد الخام والوقود المعدني بحصة 52% للصادرات وحوالي49% للواردات،تليها الأغذية والمشروبات بحصة17.4%للصادرات و17.25% للواردات،ثم المواد الكيماوية بحصة16.7% للصادرات و17% للواردات،ثم المصنوعات بحصة متوسطة تساوي8%للصادرات و10.5% للواردات،وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الأهمية النسبية في التجارة البينية العربية الآلات ومعدات النقل بحصص متوسطة حوالي6% للصادرات و6.3% للواردات على التوالي.أما من حيث تطور الأهمية النسبية للمجموعات السلعية الرئيسية في التجارة البينية العربية خلال العامين 2001و2004،فقد حققت صادرات المواد الخام والوقود المعدني وواردات الأغذية والمشروبات أعلى المكاسب بزيادة في حصتهما بلغت نسبتها على التوالي6% و1.1% ويقابل ذلك تراجع في حصة المواد الكيماوية بنسبة4.2% للصادرات و2.8% للواردات.أما بقية المجموعات السلعية لم تشهد تطورات ملموسة على صعيد الصادرات والواردات البينية باستثناء الصادرات من الآلات ومعدات النقل التي شهدت تراجعا بنسبة2% خلال هذه الفترة.

المطلب الثاني : حركة عناصر الإنتاج بين البلدان العربية

1- حركة العمالة العربية :

لقد استند انطلاق العديد من المبادرات منذ الخمسينيات على خلفية السعي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بهدف تعميق علاقات التجارة والاستثمار وتسهيل التعاون الاقتصادي العربي وذلك عن طريق مختلف القنوات بما في ذلك حركة العمالة ورغم ذلك فإن القضايا المتعلقة بالتكامل الإقليمي من خلال الهجرة أخذت مكانة أقل بروزا في المداولات الرسمية والاتفاقيات الموقعة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية على الأقل إذا ما قورنت بقضايا التكامل التجاري.

ويدفعنا هذا الأمر للدهشة ذلك أن مساهمة العمالة المهاجرة في تقدم مسيرة التكامل الاقتصادي خلال السنوات الأربعين الماضية كانت تفوق كل المساهمات الإقليمية الأخرى.

ولقد كان لهجرة العمالة دورا قياديا في خلق فرص العمل والتقليل من الفقر في الدول المصدرة للعمالة،أما بالنسبة للدول المستوردة للعمالة فقد تمثل دورا في توسيع قاعدة القوى العاملة و ملئ فجوات النقص في المهارات.

كما أن التحويلات الكبيرة التي أجراها العمال الوافدون قد ساهمت بشكل كبير في توفير زيادة هامة لعوائد صادرات الدول المصدرة للعمالة.مما ساعد على تعزيز موازينها الخارجية واحتياطاتها الأجنبية.

وعلى غرار التشاؤم المتعلق بالتكامل التجاري فهناك تيار فكري تقليدي ناشئ يوحي بأن قدرة هجرة العمالة على خدمة الأهداف الاقتصادية الإقليمية ستكون محدودة في المستقبل،ذلك أن انخفاض العائدات النفطية و ارتفاع نسب البطالة لدى مواطني البلدان المستقبلة للعمالة من شأنهما أن يضيقا رقعة الاعتماد على العمالة الآتية من الدول المصدرة للعمالة.(1)

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين حرية التجارة في السلع والخدمات وحركة العمالة فهي علاقة عكسية، وذلك وفقا لنظرية هيكشر-أولين،وهذا يعني أن القيام بتحرير التجارة يؤدي إلى تخفيض حجم ومعدل هجرة العمالة،فحين يؤدي تقييد التجارة إلى رفع معدل الهجرة،والسبب في ذلك يعود إلى أنه في حالة تحرر التجارة في السلع،فإن كل دولة سوف تتخصص في إنتاج سلع كثيفة عنصر الإنتاج المتوفر لديها،مما يعني أن الطلب على ذلك العنصر سيزداد وعائده سيرتفع،ومن ناحية أخرى فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الطلب على عنصر الإنتاج النادر نسبيا،وبالتالي انخفاض عائده،مما يعني تقارب أسعار عناصر الإنتاج،فينعدم الحافز لدى العمال للهجرة من أوطانهم،أما في حالة تقييد التجارة فإنه يحدث

1- طارق يوسف،<<دور العمالة المهاجرة المتغير في التكامل الاقتصادي العربي>>،وقائع الندوة المنعقدة : حول التكامل الاقتصادي العربي : التحديات والآفاق، أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة، 23-24 فبراير 2005،ص ص141-142.

العكس،حيث يحدث تفاوت في أسعار السلع والخدمات في كل من الدولتين مما ينعكس على أسعار الإنتاج،مما يحفز انتقال العمالة.(1)

وبالرغم من أن هناك اتجاهات حديثة في أدبيات التجارة الدولية نرى أن كلا من التجارة في السلع وهجرة العمالة بإمكانهم أن يكونا متزامنين ومتكاملين إلا أن ذلك إنما يتحقق في الأجل القصير والمتوسط أما في الأجل البعيد فتصبح العلاقة بينهما علاقة إحلال.

فزيادة معدلات هجرة العمالة لا تتم إلا في حالة تقييد التجارة البينية عند النيو كلاسيك أو حتى في حالة تحرير التجارة و لكن في الأجل القصير و المتوسط وفقا للاتجاهات الحديثة،و هذا ما ينفي اعتبار حركة انتقال الأيدي العاملة مظهرا إيجابيا للتكامل الاقتصادي،بل على العكس من ذلك حيث يمكن اعتباره صورة من صور رد الفعل العكسي للقيود المفروضة على حركة انتقال السلع و الخدمات.و هذا لا يتعارض مع ما جاء في نظرية التكامل الاقتصادي و الذي مفاده أن انتقال عناصر الإنتاج تأتي في مرحلة متأخرة بعد الاتحاد الجمركي ذلك أنه في هذا الوقت يتم تصحيح ما يحدث من<<خلل مؤقت>>.و عليه فإن انتقال عناصر الإنتاج عند مراحل مبكرة من التكامل و متدنية من النمو لا يعزز التكامل و لكنه يقف عقبة في طريقه،لاسيما إذا اتخذ شكل مقايضة عنصر بآخر.و لذلك فإنه يمكن القول أن حركة العمالة العربية لم تكن سوى حركة<<إستكمالية لا تكاملية>>لأنها لم تكن سوى تعبيرا عن خلل هيكلي و ليست استجابة لمتطلبات إحداث توازن اقتصادي من خلل عارض أو دوري.و يؤيد وجهة النظر هذه ما كشفت عنه الأحداث الأخيرة(2) حيث أنه في ظل تدهور العلاقات السياسية بين بلدين عربيين تعاني العمالة العربية المهاجرة العنف و الاضطهاد المتمثل في الطرد التعسفي،إلغاء عقود العمل،حرمان هؤلاء من صرف أجورهم المتأخرة و مكافآتهم القانونية.(3) وقد حدث ذلك إثر الخلافات السياسية أثناء الستينات و بعد أزمة الخليج،و إن هذه الاضطهادات مثلها مثل ما يحدث مع العمال المغاربة في أوروبا وعمال شرق آسيا في الخليج و يمكن تفسير حركة العمالة الواسعة التي تمت بين البلدان العربية بالرغم من أنها لم تحظ إلا بقليل من الاهتمام على المستوى الرسمي بما يلي:

1-تدني نسبة التجارة العربية البينية إلى التجارة العربية الإجمالية،حيث أن نسبتها لم تتجاوز منذ فترة طويلة9%.وكما ذكرنا سابقا فإنه تبعا لنموذج هيكشر-أولين فإن العلاقة بين تجارة السلع و الخدمات من جانب و حركة عناصر الإنتاج من جانب آخر هي علاقة عكسية.لذلك فقد كانت حركة العمالة بسبب ضعف حجم التبادل التجاري بين البلاد العربية.

2-اهتمام أطراف عديدة بحركة الأيدي العاملة.فالنسبة للدول المستقبلة فقد كانت تسعى إلى

1- طارق محمود عبد السلام،<<صناديق التمويل العربية الأداء والطموحات>>،مصر،دار الكتاب للنشر،2000،ص ص48-.49

2- طارق محمود،مرجع سابق،ص ص50-.51

3- سليمان المنذري،مرجع سابق،ص149.

تعويض النقص في القوى العاملة،فأسواق العمل في هذه البلدان كانت تتميز بالعديد من الاختلالات الكمية و النوعية،و قوة العمل الوطنية لم تتمكن من الوفاء باحتياجات هذه الدول.و بالنسبة للدول المرسلة،فقد اعتبرت الهجرة وسيلة للتخفيف من ضغط فئة ليست قليلة على الموارد و الإمكانيات القائمة.إضافة إلى المشاركة في حل مشكلة البطالة لديها،زد على ذلك ما يمكن أن تمثله تحويلات العاملين بالخارج من أهمية خاصة لمواجهة عجز موازين المدفوعات.(1) أما بالنسبة للمهاجرين فقد اندفعوا نحو البحث عن فرص ذات مردود مادي و معنوي أكبر خارج بلدانهم.(2)

كما هناك مجموعة من النتائج السلبية قد تترتب على هذه الحركة العمالية وألمت بكل أطرافها.

فبالنسبة للدول المستقبلة وبسبب نظرتها المادية البحتة إلى العمالة العربية،أدى ذلك إلى تفضيل العمالة الآسيوية على العمالة العربية نتيجة لازدياد نفوذ الشركات الآسيوية في عمليات البناء والتشييد الخليجية مع انتشار التعاقدات على المشروعات من نوع تسليم المفتاح،وبسبب تقبل العمالة الآسيوية للأجور المنخفضة والظروف المعيشية الصعبة وظروف العمل القاسية دون الاكتراث بالمخاطر العديدة لهذه الأخيرة على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي.بل وحتى على المستوى الصحي وذلك بالنسبة لبلدان الاستقبال على الرغم من أن هذه العمالة تتألف من فئات دنيا في المهارة.وكل هذا راجع إلى النظر إلى العمالة العربية في معزل عن مقتضيات التكامل الاقتصادي العربي مما جعلها تفقد أي ميزة نسبية في مواجهة العمالة الآسيوية.(3)

وبالنسبة للدول المرسلة فقد كان الاهتمام الوحيد منصب على التحويلات الخارجية مما أدى إلى غض الطرف عما يمكن أن يحدث نتيجة غياب الأيدي العاملة من مشاكل اجتماعية واقتصادية بعيدة المدى.وإلى غض النظر عما تحمله المجتمع من أعباء لتدريب وتأهيل تلك القوى العاملة.وقد بدأ الإحساس بمشكلة العمالة المهاجرة واضحا في كل من مصر و اليمن والسودان،حيث أنه نتيجة لنقص بعض الفئات حدث انخفاض في الأداء في بعض الأعمال الفنية وارتفعت تكلفتها وعلى وجه الخصوص مشروعات الإسكان والصيانة،كما أدى نقص بعض الكفاءات العلمية إلى التأثير على مستوى الأداء في المشروعات الصناعية والجامعات.

كما أن هذه الهجرة لم تؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة،وذلك أن الدول النفطية تتحيز في طلب العمالة المدربة والكفاءات ذات الخبرة في العمل،بالإضافة إلى أن جمود الحراك المهني حال دون جذب العاطلين من القطاعات الأخرى لفرص العمل الشاغرة.

كما أن الأثر السلبي امتد حتى للعمالة المهاجرة نفسها،وذلك بسبب السعي وراء الحصول على العمل المرتفع الأجر دون النظر إلى تناسبه مع مؤهل وإمكانات العامل مما أثر على مستواه الفني ومع مرور الوقت فقد العامل مهاراته بعد أن كان في أغلب الأحوال من أكثر الفئات قدرة على العمل

1- طارق محمود عبد السلام،مرجع سابق،ص ص51-52.

2- سليمان المنذري،مرجع سابق،ص.150

3- طارق محمود عبد السلام،مرجع سابق،ص53.

والتحمل،الأمر الذي كانت نتيجته في النهاية إفراغ الدول المرسلة من العناصر الفعالة للتنمية.

مما سبق يتضح لنا أن حركة اليد العاملة لم يتم توظيفها في بناء قدر أكبر من التكامل الاقتصادي العربي،بل اتجهت إلى سد نقص المعروض المحلي لدى الدول المستقبلة بالمقارنة بطلب تحدد في إطار تنمية قطرية.ولهذا فاستكمال هذا النقص تم من خلال استخدام عمال ليس فقط من داخل الوطن العربي بل ومن خارجه،بالإضافة إلى أن حركة العمالة العربية لم يترتب عليها الآثار الإيجابية التي يمكن أن تترتب على تصدير السلع.(1)

2- حركة رؤوس الأموال :

لقد كان لمسيرة التعاون الاقتصادي العربي المتواضعة،سابقا وحاضرا،انعكاسا واضحا على حركة رؤوس الأموال العربية حيث بقيت هذه الأخيرة في حدود ضيقة للغاية،سواء بالنسبة لرؤوس الأموال العامة أو الخاصة.

فبالنسبة لرؤوس الأموال الخاصة،ونتيجة لقلة البيانات الإحصائية عن تدفقاتها بين البلدان العربية فإنه يمكن الاستدلال على حجمها من خلال مؤشرين.ويتمثل المؤشر الأول في الحجم الضخم من الاقتراض الذي تجريه البلدان العربية،حكومات وقطاع خاص في الأسواق المالية الدولية،والتي كان من الممكن أن يقل حجمها كثيرا لو كان هناك انتقال ملائم لرؤوس الأموال الخاصة العربية بين البلدان العربية،أما المؤشر الثاني فيتمثل في حجم رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة الخاصة والمختلطة والتي بالرغم من عدم دقتها وشموليتها فهي يمكن أن تعطينا فكرة تقريبية عن جانب هام من تدفقات رأس المال الخاص بين البلدان العربية وتؤكد ضآلة حجمها.

ويضاف إلى ذلك عدم وجود سوق مالية إقليمية عربية يمكنها القيام باستقطاب رأس المال العربي على نحو فعال،ويستثنى من ذلك مجلس التعاون لدول الخليج العربي حيث تحاول البحرين لعب دور سوق مالية إقليمية،تعمل على استقطاب رؤوس أموال شركات بلدان المجلس نحو سوقها المالية.

أما بالنسبة لرؤوس الأموال العامة،حيث تعتبر الشكل الأساسي والأكثر أهمية لانتقال رؤوس الأموال العربية.حيث كانت هذه التدفقات محدودة جدا خلال فترة الخمسينات.وذلك بسبب قلة رؤوس الأموال العربية بصفة عامة بالإضافة للعلاقات السياسية المتوفرة خلال هذه الفترة كما أن اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية و انتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية عام1953 لم توفر أي تشجيع فعال لانتقال رؤوس الأموال العربية.

و لقد اتخذت انتقالات رؤوس الأموال في هذه المرحلة شكلين أساسين هما:تقديم قروض متوسطة الأجل ميسرة الشروط من طرف دولة عربية قادرة إلى دولة عربية أخرى تمر بظروف استثنائية،أما الشكل الثاني فيتمثل في حركات رؤوس أموال قصيرة الأجل من خلال اتفاقيات ثنائية لتسوية المدفوعات بين بلدين و ذلك من خلال فتح حسابات مقاصة في كل منهما لمدة عام على الأكثر.(2)

1- طارق محمود عبد السلام،مرجع سابق،ص ص53-54

2- نفس المرجع السابق،ص ص 54-56.

و في بداية الستينات،بالإضافة إلى الشكلين السابقين فقد تم إنشاء الصندوق الكويتي،والذي قام خلال الفترة1963-1969 بتقديم قروض بلغ مجموعها حوالي250 مليون دولار بالإضافة إلى المعونات المالية الحكومية التي قامت بتقديمها بعض الدول النفطية تنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربي المنعقد في الخرطوم عام1967 لمساعدة دول المواجهة مع إسرائيل وتمكينها من الصمود و الذي وفقا له تم تقديم معونة سنوية مقدارها135 مليون جنيه إسترليني.(1)

وعندما قامت حرب أكتوبر 1973 وما تبعها من ارتفاع في أسعار البترول آلت وبشكل مفاجئ مبالغ كبيرة إلى الدول المنتجة للنفط فاقت حاجة قنوات الاستيراد والاستثمار المخطط لها،فأصبحت الدول العربية النفطية تحصل على موارد مالية ضخمة لا تنفق إلا جزء يسير منها و تقوم بتصدير الجزء الباقي من هذه الأموال إلى السوق المالية الدولية بحجة أن هذا الاستثمار ذو فائدة و يعود بالنفع على هذه الدول عن طريق أسعار الفائدة النقدية التي يتم الحصول عليها.

وبالرغم من هذه الفوائض المالية التي توفرت لدى الأقطار العربية النفطية إلا أنها لم تنعكس في صورة استثمارات داخل البلدان العربية بل خرجت واستثمرت في كل من أمريكا،أوروبا واليابان وكانت حصة الوطن العربي منها متواضع للغاية.(2) بالنسبة لاحتياجات المنطقة العربية حيث تم تقديم حوالي25 مليار دولار في الفترة1970-1980 كما أن إجمالي التدفقات لم تتجاوز7.4% من جملة الإنفاق الاستثماري للدول العربية المستفيدة حيث قدرت هذه الاستثمارات في تلك الفترة بحوالي203 مليار دولار.وتتضح ضآلة هذه التدفقات أيضا إذا ما تمت مقارنتها بحجم الاستثمارات العربية في الخارج حيث يقدر البعض أن كل دولار يستثمر في المنطقة العربية يقابله استثمار 56 دولار في دولة غير عربية،وابتداء من مرحلة الثمانينات وإلى الآن أخذت هذه التدفقات اتجاها نزوليا.ويمكن الاستدلال على ذلك الاتجاه من خلال التعرف على تطور حجم المساعدات العربية الإنمائية خلال هذه الفترة حيث بلغت قيمة هذه المساعدات عام1980 حوالي9.5 مليار دولار انخفضت عام1985 إلى 3.6 مليار دولار واستمر هذا الاتجاه حتى عام1996 حيث لم تتجاوز هذه التدفقات مبلغ1.1 مليون دولار وكان ذلك بسبب انخفاض أسعار البترول وتزايد الأعباء المالية التي تحملتها دول الخليج بسبب حرب الخليج الأولى والثانية والتي لا تزال آثارها حتى الآن.

فحركة رأس المال العربي قد تمت في الغالب بشكل ثنائي وبطريقة عفوية دون أن تكون أداة فعالة في تحقيق<<التنمية التكاملية>>بين بلدان الوطن العربي.(3)

وتلخص النقاط التالية أهم أسباب إحجام المدخرات العربية عن الاستثمار داخل الأسواق المالية العربية وتوجهها إلى البلدان الصناعية المتقدمة.

1- نفس المرجع السابق.

2- ملياني حكيم،<<رؤوس الأموال العربية كأداة للتكامل الاقتصادي العربي>>،الندوة الدولية :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية،سطيف،2004،ص ص3-4.

3- طارق محمود عبد السلام،مرجع سابق،ص ص56-57.

– ضعف العلاقات التجارية بين البلاد العربية (يتركز التعامل التجاري للدول العربية أساسا مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية).

– قوة المنافسة التي تمثلها الأسواق المالية الدولية مقارنة بالأسواق المالية العربية.

– اختلاف التشريعات والقواعد التنظيمية بين الدول العربية وعدم ثباتها وعدم توفر المعرفة بقنوات الاتصال بين مراكز العجز.

– امتلاك الدول الصناعية للقدرة الصناعية والمالية والتكنولوجية في حين أن فرص الاستثمار في البلدان النفطية نفسها كانت محدودة خارج القطاع البترولي ومقتصرة على استكمال البنية الأساسية.

– اعتبار الدول الصناعية الشريك الطبيعي لفوائض النفط ذلك أنها المستهلكة الرئيسية للنفط و على الدول العربية حماية اقتصادياتها لزيادة عوائدها وخاصة وأن هذه الدول هي المستورد الأساسي للنفط العربي ومصدر العوائد والفوائض النفطية.

– دور الجهاز المصرفي في الدول العربية في امتصاص الفوائض والمدخرات ونقلها للخارج.

– امتلاك الدول الصناعية لمجالات استثمار متنوعة بين اسهم وسندات،و بنوك،فندقة،سياحة و نقل...إلخ.

– استقرار الأوضاع في تلك الدول مما يضمن عدم تعرض رؤوس الأموال المستثمرة للمصادرة.

– توفير مصادر الخدمات الأساسية والقوى العاملة رفيعة المستوى والعملية والتقنية مما يساعد على تطور الاستثمار في مجال التكنولوجيا المتقدمة وكثيفة رأس المال والحصول على عائد مجز في وقت مبكر.

– وضوح ومرونة الأنظمة والتشريعات إلى الحد الذي يجعل العمل الاستثماري مربحا وليس عبئا على المستثمر.

وقد تشير الدراسات التي أعدت عن توطين رؤوس الأموال العربية في الوطن العربي إلى ضيق فرص الاستثمار المتاحة في كثير من الدول العربية،وعدم توفر مؤسسات توفر المعلومات عن فرص الاستثمار،وكذلك مراكز تقوم بإعداد دراسات الجدوى لمشروعات مربحة،وعدم كفاية الضمانات المتوفرة لتجنب المخاطر غير التجارية وتدني مستوى هياكل البنية الأساسية والخدمات في كثير من الدول العربية بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والطرق ووسائل النقل.

كذلك عدم وجود جهة موحدة للتعامل مع المستثمر بدلا من تعدد الجهات والتي في أغلب الأحيان ما تتعدد قراراتها وإجراءاتها وتعدد أسعار صرف العملة وضيق الأسواق المالية أو ضعفها واضطرابها أو عدم وجودها.هذا ما جعل الأموال العربية دائمة البحث عن أسواق مالية خارجية.وضيق وانعدام السوق الثانوية لتداول الأوراق المالية وضعف المؤسسات التي تقوم بمهام ترويج وتسويق الإصدارات الجديدة.(1)

1– ملياني حكيم،مرجع سابق،ص ص5–6.

المطلب الثالث : أداء القطاع الإنتاجي(الزراعي–الصناعي)

إن الهدف من دراستنا بمستوى الأداء الفعلي الإنتاجي(الزراعي–الصناعي) في الدول العربية ومستوى التنمية الذي تم تحقيقه هو معرفة ما إذا تمكن هذا القطاع من دعم العلاقات الاقتصادية البينية من خلال توفير احتياجات الدول العربية من المنتجات الزراعية والصناعية أو أنه عجز عن ذلك الأمر الذي دفع بالدول العربية إلى استيراد هذه الاحتياجات من خارج المنطقة العربية مما يؤدي إلى تعميق علاقات الدول العربية منفردة بالدول المتقدمة.

لذلك فإن دراستنا لأداء الإنتاجي العربي سوف تتم من ناحية مدى دعمه للعلاقات الاقتصادية العربية البينية.

أولا: القطاع الزراعي:

منذ عدة سنوات كتب البعض محذرا<<إن التنمية الزراعية وتوفير الغذاء الكافي كما والملائم نوعا للوطن العربي،مسألة لا تحتمل التفريط ولا أن تترك للظروف العشوائية>>.

ذلك أن الدول العربية لم تعطي أهمية كافية للبحث عن نماذج تكاملية تعكس الدور الهام للقطاع الأولي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة واتجهت لتبني نماذج تكاملية تتشابه مع تلك التي قامت بإتباعها الدول الصناعية والتي يلعب فيها القطاع الصناعي دورا بارزا(على خلاف الدول العربية).وهذا ما جعلها تفشل في تنمية القطاع الزراعي.وهي في أمس الحاجة لتنميته وتطويره وذلك لتقليل اعتمادها غذائيا على الخارج،بل أنها تحولت إلى مستورد صافي للحاصلات الزراعية بعد أن كانت مصدرا صافيا لها.(1)

1– الصادرات والواردات الزراعية :

جدول رقم 13 : الصادرات والواردات الزراعية العربية(1995–2003)

(مليون دولار ونسبة مئوية)

	1995	2000	2001	2002	2003	معدل النمو السنوي 2003-1995	معدل التغير% 2003
الصادرات الزراعية	5.746	6.911	6.80	7.553	8.221	4.6	8.8
الواردات الزراعية	23.457	29.980	27.377	29.485	30.048	3.1	1.9
نسبة الصادرات إلى الواردات(في المائة)	24.5	23.1	24.9	25.6	27.4		
الميزان التجاري الزراعي	17.711-	23.069-	20.572-	12.932-	21.827-	2.6	0.5-

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

سجلت قيمة الواردات الزراعية وفقا لتقديرات عام2000 زيادة بنسبة11%مقارنة مع عام1999 في حين سجلت قيمة الصادرات الزراعية العربية لنفس الفترة زيادة بنسبة13.3%،ونتيجة لحجم الواردات الكبير،حدث ارتفاع للعجز في الميزان التجاري الزراعي من20.4مليار دولارإلى22.5مليار دولار،حيث أصبحت الصادرات الزراعية العربية تمثل عام2000 حوالي ربع قيمة الواردات الزراعية

1– طارق محمود،مرجع سابق،ص59.

العربية حيث ارتفع العجز بنسبة4.9%خلال الفترة 1995–2000.(1)

وفي عام2001 استطاع الميزان التجاري الزراعي تحقيق تحسنا ملحوظا،بالمقارنة مع العام السابق حيث انخفضت الواردات الزراعية بنسبة 7.7%،في حين تراجعت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة ضئيلة بلغت 0.6% مما أدى إلى تراجع العجز التجاري الزراعي من حوالي 22.6 مليار دولار،إلى حوالي 20.3 مليار دولار،أي بتراجع بلغت نسبته حوالي 9.9%،ويرجع بسبب الانخفاض الذي حصل في عائدات الصادرات الزراعية العربية إلى تراجع الصادرات الزراعية لكل من سورية ومصر و المغرب والتي تمثل صادراتها حوالي 23% من قيمة الصادرات العربية الزراعية العربية،ويعزى ذلك إلى انخفاض أسعار السلع في الأسواق العالمية،والقيود المفروضة في الدول المستوردة على بعض الصادرات.وفي هذا العام كانت الصادرات الزراعية العربية تمثل حوالي ربع قيمة الواردات الزراعية العربية،وحوالي 3.1% من قيمة إجمالي الواردات العربية ولم تتمكن أي دولة عربية خلال 2001 من تحقيق فائض في ميزانها التجاري الزراعي،ماعدا موريتانيا التي حققت فائض بلغ حوالي 92 مليون دولار.(2)

وتميزت ورادات الدول العربية من المنتجات الزراعية بتسجيل زيادة ضئيلة في قيمتها في عام 2002 بلغت 0.3% مقارنة مع عام 2001(من 28.36 مليار دولار إلى 28.45مليار دولار) ويعود سبب هذا النمو المتواضع إلى الانخفاض الذي عرفته أسعار بعض السلع الزراعية في الأسواق العالمية،في حين انخفضت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة 2.9% نظرا لبدء العمل في إلغاء المعاملة التفضيلية التي كانت تحظى بها تلك الصادرات في بعض الدول الأوروبية،بالإضافة إلى المنافسة الشديدة التي تواجهها في أسواق تلك الدول مما ساهم في انخفاض قيمة الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية ذات القدرة على التصدير.(3)

وفي عام 2003سجلت قيمة الواردات الزراعية زيادة بنسبة 1.9% مقارنة مع عام السابق،كما سجلت قيمة الصادرات الزراعية العربية لنفس الفترة زيادة بنسبة 8.8% وانخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 0.5%.(4)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،مرجع سابق.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

الواردات والصادرات من السلع الغذائية الرئيسية:

بلغت قيمة واردات الدول العربية من السلع الغذائية عام 2000 ،19.7مليار دولار وذلك بزيادة قدرها 2.7%من حيث القيمة.أما من حيث الكمية فقد تراجعت بنسبة 0.7%.(1)

وتراجعت في عام 2001من حيث القيمة النسبية 1.6% مقارنة مع العام السابق وسجلت زيادة من حيث الكمية وذلك بنسبة 1.6%.(2)

أما في عام2003 فقد بلغت قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية حوالي18.7مليار دولار وذلك بتراجع بلغت نسبته حوالي1.7%من حيث القيمة و5.6%من حيث الكمية وذلك مقارنة مع العام السابق.أما فيما يخص هيكل الواردات فقد تبوأت مجموعة الحبوب في كل عام مركز الصدارة في قائمة الواردات من السلع الغذائية المستوردة.(3)

أما فيما يتعلق بالصادرات من السلع الغذائية العربية،فقد سجلت انخفاض عام2000بنسبة17.3% من حيث القيمة وبنسبة 13.1%من حيث الكمية والسبب في هذا الانخفاض يعود إلى انخفاض الصادرات من بعض السلع الزراعية وفي مقدمتها الزيوت النباتية.واستمر هذا الانخفاض في عام 2001حيث سجلت الصادرات الغذائية انخفاضا مقارنة بالعام السابق نسبته4.4%من حيث الكمية،و10.1% من حيث القيمة ويرجع هذا التراجع في قيمة الصادرات إلى التطورات السلبية التي لازمت الصادرات.

أما في عام2003 فقد سجلت هذه الصادرات تراجعا بنسبة3.2% في كل من الكمية والقيمة مقارنة مع عام.2002

2- التجارة العربية البينية في المنتجات الزراعية :

تتباين الدول العربية فيما بينها في الأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية من إجمالي التجارة الكلية ويعود ذلك إلى عدة اعتبارات ترتبط بمدى توفر فائض من السلع للتصدير أو وجود عجز فيها،والسياسات التسويقية المحددة لحركة التجارة الخارجية والاتفاقيات الموقعة بين الدول لتنظيم حركة تجارة السلع الزراعية فيما بينها.(4) ومما يمكن ملاحظته أن التجارة الزراعية العربية البينية قد تراجعت في عام2001 بنسبة16.1% مقارنة مع العام السابق وذلك من حوالي3.1 مليار دولار إلى حوالي2.6 مليار دولار،حيث تمثل هذه التجارة حوالي7.7% من التجارة الإجمالية العربية من تلك السلع،كما تراجعت الصادرات الزراعية العربية البينية بنسبة5.1%وتشكل هذه الصادرات حوالي22% من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية الإجمالية لعام2001.(5)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2002،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2003،مرجع سابق.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2005،مرجع سابق.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2004،مرجع سابق.

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،مرجع سابق.

أما في عام2002 فقد حققت معظم الدول العربية مقارنة مع العام السابق زيادة في حجم صادراتها البينية الزراعية العربية.فأصبحت الصادرات الزراعية العربية تشكل حوالي46.9%من إجمالي قيمة الصادرات الإجمالية.(1)

وعلى مستوى الواردات،فقد بلغت قيمة الواردات الزراعية البينية في عام 2001 حوالي1.1 مليار دولار،وذلك بمعدل انخفاض قدره25.7% مقارنة مع العام السابق حيث تشكل هذه الواردات حوالي4% من إجمالي الواردات الزراعية العربية لعام2001 فواردات الدول العربية الزراعية البينية تتسم بصغر حجمها مقارنة مع الواردات الزراعية الإجمالية.

لذلك فإن تطوير وتعزيز التجارة الزراعية العربية البينية وزيادة حجمها،يتطلب تحقيقه تنسيق السياسات الزراعية في إطار تنمية التبادل التجاري الزراعي،وتدعيم التكامل الاقتصادي العربي،وزيادة فاعلية المؤسسات التمويلية العربية فيما يتعلق بتمويل التجارة البينية الزراعية هذا إضافة تطوير وتنمية البنية الأساسية اللازمة،واستغلال الموارد الزراعية من منظور عربي متكامل،وتحفيز وتشجيع سياسات جذب الفوائض المالية لاستثمارها في مجال الإنتاج الزراعي،ووضع السياسات والقوانين المحفزة للاستثمار في القطاع الزراعي،ومما لاشك فيه أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر أهم الوسائل الفاعلة في تطوير التجارة البينية العربية وتعزيز دورها بما يسهم في الارتقاء بمستوى التكامل الاقتصادي العربي.(2)

3- الفجوة الغذائية العربية :

لقد كانت كنتيجة للقصور في التنمية الزراعية العربية حدوث عجز متفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة نوعا ما في بعض السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب والقمح حيث وصلت نسبة الاعتماد على استيرادها من الخارج حوال55%و58% على التوالي،مما كان له الأثر السلبي على الأمن الغذائي،وزيادة قيمة الفجوة الغذائية والتي بلغت قيمتهاعام2003 حوالي14.6 مليار دولار وبانخفاض طفيف بلغ0.9% مقارنة مع عام2002،ويعود سبب هذا الانخفاض إلى أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية.(3)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2004،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2003،مرجع سابق.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد2005،مرجع سابق.

شكل رقم 01 : تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية

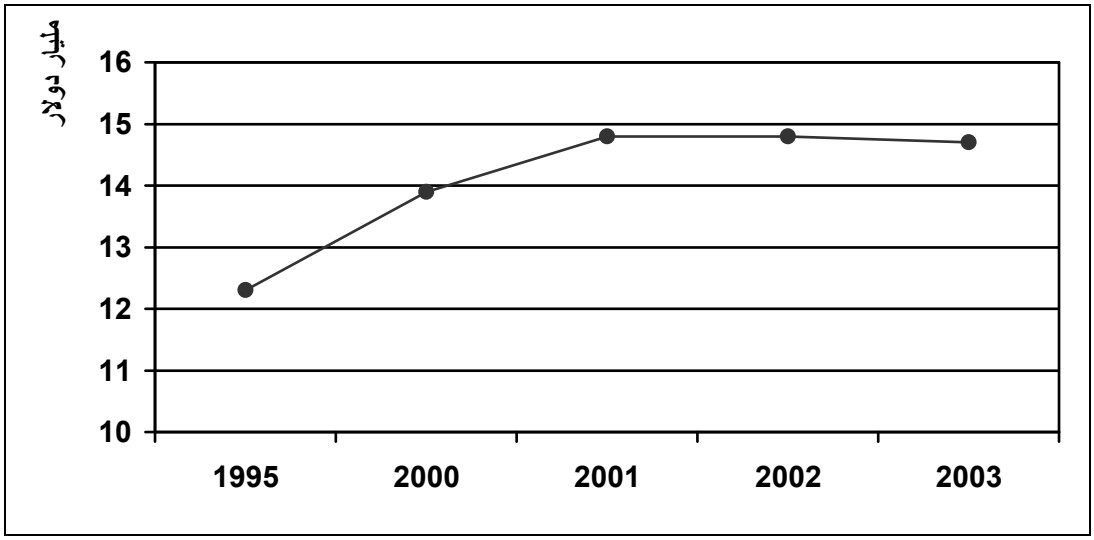

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

ويبن تطور الحجم الكمي للفجوة الغذائية العربية لمجموعات سلع أساسية خلال الفترة 1995-2003 زيادة استهلاك الحبوب وعلى رأسها القمح حيث ارتفع استهلاكه من حوالي70.1 مليون طن عام1995 إلى حوالي92.8 مليون طن عام2003،كما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك من حوالي 283 كغم/السنة كمتوسط للفترة 1995 -1999 إلى حوالي 313كغم/السنة كمتوسط للفترة 2000-2003.وتمثل قيمة الفجوة في مجموعة الحبوب عام2003 حوالي47.9%من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية ويأتي القمح من حيث الأهمية النسبية في مقدمة سلع الحبوب ذات الفجوة حيث يمثل حوالي42.1 من قيمة مجموعة الحبوب وحوالي20.2%من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية،أما فيما يتعلق بمجموعة السلع الغذائية الأخرى،فإن قيمة الفجوة الغذائية تتفاوت من سلعة إلى أخرى حيث تمثل قيمة الفجوة في الألبان حوالي16.7%،يليها اللحوم12.3%،ثم الزيوت والشحوم10.2%،وتراوحت نسبة الزيادة في قيمة الفجوة للسلع الزراعية عام2003 مقارنة مع العام السابق بين 2.5% في الشعير و17.2% في الخضروات ومن جهة أخرى انخفضت قيمة الفجوة في الحبوب والقمح والسكر والفواكه والبقوليات وتراوحت نسبة الانخفاض بين0.8% في البقوليات و29.7% في الفواكه،لذلك فإن التوقعات تشير إلى أنه في حال استمرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي العربي في وضعها الحالي مع استمرار زيادة الحاجة إلى المواد الغذائية في الدول العربية في ظل تزايد السكان وزيادة متوسط الدخل الفردي،أن يحدث اتساع في كمية الفجوة الغذائية وأن تبلغ في عام2010 حوالي 61مليون طن من الحبوب يكون حوالي28 مليون طن منها للقمح وحوالي7 مليون طن للسكر،وحوالي5 مليون طن من الزيوت،وحوالي15 مليون طن من اللحوم،وحوالي17 مليون طن من الألبان.(1)

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

4- الاكتفاء الذاتي الغذائي :

جدول رقم 14: الاكتفاء الذاتي الغذائي للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية للوطن العربي (2001-1995)

	نسبة الاكتفاء الذاتي%1995	نسبة الاكتفاء الذاتي%1997	نسبة الاكتفاء الذاتي%1998	نسبة الاكتفاء الذاتي%1999	نسبة الاكتفاء الذاتي%2000	نسبة الاكتفاء الذاتي%2001
الحبوب و	53.1	54.9	56.7	50.1	46.4	49.7
الدقيق	51.3	50.7	51.7	50.4	46.0	48.2
القمح	45.5	38.1	50.5	32.8	21.2	44.9
والدقيق	72.4	73.4	72.9	77.0	67.8	66.2
الشعير	50.0	51.6	48.7	36.8	38.5	39.5
الأرز	100.0	98.7	99.0	100.5	98.3	98.4
الذرة	40.1	29.1	34.5	33.4	37.8	33.9
الشامية	65.4	75.8	80.4	68.2	57.6	61.1
البطاطس	33.1	52.0	41.4	43.6	45.6	39.3
سكر(مكرر)	97.5	98.5	98.6	98.8	99.2	99.0
بقوليات	96.8	96.5	96.1	98.2	97.3	95.5
زيوت	86.3	84.4	83.6	85.8	85.9	85.7
وشحوم	64.4	70.7	70.5	71.6	71.5	68.9
الخضروات	95.2	96.9	96.3	97.0	96.8	97.4
الفواكه	114.3	103.9	101.8	106.6	108.4	102.7
لحوم						
الألبان						
ومنتجاتها						
البيض						
الأسماك						

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004-2005،مرجع سابق.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول والذي يشرح تطور نسب الاكتفاء الذاتي من مجموعات السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة1995-2002 مايلي :

- أن العالم العربي مكتف ذاتيا في الأسماك فقط ولكنه قريب من الاكتفاء الذاتي في البطاطس والخضر والفواكه والبيض.

- أن نسب الاكتفاء المنخفضة تتركز في السكر ويليها الزيوت والشحوم،ثم الحبوب بما فيها القمح والشعير.

- وأن نسب الاكتفاء الذاتي من اللبن السائل تزيدعن70% وتزيد عن80% في كل من اللحوم.أما البقول فإن نسبة الاكتفاء الذاتي منها تزيد عن60%.

ثانيا : القطاع الصناعي

رغم قيام الدول العربية بتبني سياسات تنموية متحيزة للقطاع الصناعي،وإهمال القطاع الزراعي كما ذكرنا سابقا،إلا أن القطاع الصناعي ظل يعاني من تدهور شديد والذي يتضح من خلال مجموعة من المؤشرات يكمن أهمها فيما يلي :

1- العمالة في القطاع الصناعي :

إن نمو العمالة يعتمد بدرجة كبيرة على حجم الاستثمار العام والخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية وعلى درجة التقانة التي تستخدمها المشاريع المستوعبة لتلك الاستثمارات،وتشير البيانات المتاحة إلى أن التنمية الصناعية التي حققتها الدول العربية لم تحقق النتائج المرجوة منها في ما يخص توفير فرص عمل جديدة ومكافحة البطالة،كما أنها لم تتمكن من تحقيق تغيرات جوهرية في التركيبة الهيكلية للأيدي العاملة العربية،مع أن التصنيع قد حظي بأولوية متقدمة في خططها الإنمائية طيلة العقود الأربعة الماضية،وهذا بسبب المعدل المرتفع لزيادة السكان،والحاجة لزيادة الاستثمارات وتوطين ودمج التقنيات الحديثة في الإنتاج بشكل أكثر فاعلية مما هو قائم.

وقد ارتفع عدد العاملين في القطاع الصناعي(الذي يشمل الصناعة التحويلية والصناعة الاستخراجية ويضاف إليهما في بعض الدول الصناعية الحرفية وقطاعات الكهرباء والغاز والمياه)من10.2 مليون عامل في عام 1980.(1) إلى 18.5 مليون عامل في2003،وذلك بمتوسط زيادة سنوية قدرها2.7%،وهي تعادل تقريبا متوسط الزيادة السنوية لعدد السكان خلال نفس الفترة.(2)

كما تراجعت نسبة العاملين في قطاع الصناعة إلى إجمالي القوى العاملة من 26% في عام1985 إلى20.4%في عام1995،والى17.7% في عام2003،وعموما فإن الأهمية النسبية للعمالة الصناعية تتفاوت في الدول العربية تبعا لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية فيها.وتبعا لذلك يمكن تقسيم الدول العربية،حسب النمط الغالب لمعظم الصناعات القائمة،إلى ثلاث مجموعات مختلفة،تتميز المجموعة الأولى منها بامتلاكها لإمكانيات صناعية محدودة لذلك فهي تعتمد اعتمادا رئيسيا على الصناعات التقليدية كثيفة الاستخدام للعمالة،أما المجموعة الثانية فلديها مرونة في اختيار مزيج من الصناعات ذات الكثافة العمالية العالية،مثل صناعة المنسوجات والملابس وصناعة الأغذية،وصناعات أخرى غيرها ذات كثافة رأسمالية ترتكز على التقانة الحديثة التي لا تفتح المجال لتشغيل المزيد من العمالة وتوفير فرص عمل جديدة.أما بالنسبة للمجموعة الثالثة فهي على العكس تماما.حيث تضم عدد قليل من العمال نسبيا،في حين تعتمد على الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية بصورة أساسية مع محدودية اهتمامها نسبيا بالأنشطة الصناعية ذات العمالة المكثفة،و ذلك لاستيعاب الأنماط الصناعية

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

الحديثة،التي لا يمكن الاستغناء عنها في مجال الصناعات البتروكيمياوية والصناعات الرأسمالية،التي تركز عليها الدول العربية النفطية(وبخاصة الخليجية)التي لديها وفرة في الموارد ونقص في العمالة المحلية.(1)

2- مصادر توليد الناتج في القطاع الصناعي :

يقدر أن تصل مساهمة كل من النفط والغاز في توليد القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية حوالي85% عام2004،حيث أن نشاطها لا يزال يمثل الأساس في منتجات هذه الصناعية،أما النسبة المتبقية فتسهم فيها الخامات الأخرى،المعدنية مثل الحديد وغير المعدنية مثل الفوسفات،أما بالنسبة للصناعة التحويلية وبالنسبة لمصادر القيمة المضافة،فإن مساهمة مختلف الصناعات فيها لم تتغير كثيرا عما كانت عليه في الأعوام السابقة حيث أن أكبر نسبة مساهمة تحظى بها كل من صناعة الكيماويات والمنتجات النفطية والبلاستيك والفحم والمطاط وتليها الصناعات الغذائية،ثم صناعة معدات آليات النقل،وهذا ما يوضح سيطرة القطاع الاستخراجي المعتمد على النفط والغاز على الصناعة العربية مما يؤدي إلى حدوث نوع من المنافسة غير المفيدة فيما بينها وتدفع إلى المضاربة ويعمل على تعميق اندماج هذه الأقطار انفراديا في السوق العالمي.(2)

ويلخص الشكل التالي تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية و الصناعة التحويلية في الوطن العربي خلال الفترة1997-2004.

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2003،مرجع سابق.

2- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

الشكل رقم 02 : تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الوطن العربي خلال الفترة1997-2004.

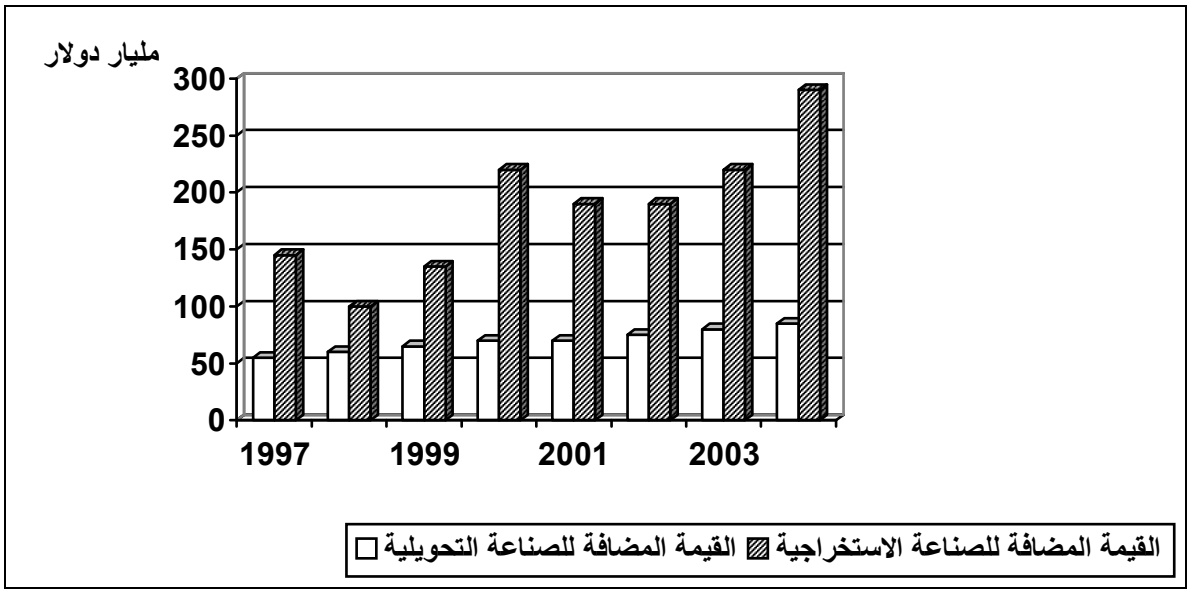

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005،مرجع سابق.

3- مساهمة الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات السلعية :

إن نسبة الصادرات الصناعية في الصادرات السلعية تعكس توجه سياسات التصنيع ومقدار ما تحقق من نجاحات،خاصة إذا تمت مقارنتها مع نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي،إضافة إلى ما تمثله هذه النسبة أيضا من مؤشر يعكس نمط التصنيع ذاته،والذي يتباين من مجرد التوسع في تصدير المواد الأولية المصنعة(كالصناعات البتروكيمياوية في حالة اعتماد الاقتصاد على البترول) إلى نمط تصدير معمق للصناعات التحويلية،وهو النمط السائد في دول شرق آسيا حاليا،فكلما زادت نسبة الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات السلعية عن نسبة الصناعات التحويلية في هيكل الاقتصاد الوطني،دل ذلك على نمط للتصنيع يعتمد على التوجه الخارجي ويعمق من الصناعات التحويلية،أما في حال انخفاض نسبة الصادرات الصناعية إلى الصادرات السلعية عن نسبة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي،فإن ذلك يدل على ارتكاز نمط التصنيع على المواد الأولية سواء الزراعية أو الخامات البترولية والمعدنية.

وبمقارنة هاتان النسبتان في بعض الدول الصناعية و الدول النامية الصناعية الجديدة بالدول العربية يلاحظ أن هاتين النسبتين بلغتا في كل من اليابان وكوريا نحو:(92 : 27)،(87 : 24)على التوالي عام1982.في حين بلغت هاتان النسبتان في الدول العربية(27.5 : 67.5) عام1998.(1)

1- محمد محمد مصطفى البنى،<< التحديات العالمية التي تواجه الصناعات التحويلية العربية ودور التكامل الاقتصادي في مواجهتها-تجارة الأردن البينية مع الدول العربية >>،مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي،الجامعة الأردنية -عمان -المملكة الأردنية الهاشمية،20-22سبتمبر2000ص ص22-23.

ورغم تباين نسبة المقارنة بما يعكس الفارق في مرحلة التصنيع،فإن هذه المقارنة تؤكد على تواضع نمط التصنيع السائد في الدول العربية.

وفي ظل ما تتمتع به المنطقة من وفرة في المواد الأولية الزراعية و المعدنية و البترول قد يكون هذا النمط طبيعي،إلا أن التحول إلى مرحلة أعلى من التصنيع يصبح أمرا ضروريا بمرور الزمن إذا ما أريد للصناعات التحويلية أن تساهم بنصيب أكبر في الناتج المحلي و تقود عملية التنمية،وهو ما لا يمكن الوصول إليه إلا إذا زاد نصيب تلك الصناعات في الصادرات السلعية الأمر الذي طال انتظاره حيث لا يزال الجانب الأكبر من صادرات الصناعات التحويلية يرتكز على البتروكيماويات وهي صناعات خفيفة تعتمد بدرجة عامة على المدخلات الأولية و لا تعكس مرحلة متقدمة من التعميق الصناعي.

و من جهة أخرى،فإن نصيب الصادرات التحويلية في هيكل الصادرات السلعية يعكس مدى التقدم في عملية التصنيع و أحد مظاهر القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية في السوق العالمية،في حين يعكس ارتفاع الصادرات الأولية (زراعية و معدنية) في المقام الأول ما يتمتع به الاقتصاد الوطني من ميزات نسبية اكتسبها لظروف تاريخية أو جغرافية أو طبيعية مناخية.وبالتالي فإن انخفاض نسبة الصادرات الصناعية التحويلية في هيكل الصادرات السلعية في الاقتصاديات يمثل أحد نقاط الضعف في التجارب الإنمائية لدول المنطقة.لذلك لضمان نجاح عملية التنمية،من الضروري أن يكون معدل نمو الناتج الصناعي أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حتى يسمح لنصيب الصناعة في الاقتصاد الوطني بأن يرتفع ومن ثم يحدث تحول في الهيكل الاقتصادي الوطني،ويكتسب درجة أعلى من التقنية والديناميكية,التي يتميز بها قطاع الصناعات التحويلية إذا ما واصلت عملية التصنيع تطورها وارتقائها من مرحلة إلى أخرى أكثر حداثة وديناميكية.

وأخيرا يمكننا القول بأن جهود التصنيع العربي لم تنجح في تحقيق الحد الأدنى من مقومات التنمية المستقلة في إطار عربي تكاملي،وذلك نتيجة غياب النهج التكاملي للتصنيع على الصعيد العربي وهذا ما يجب على أي استراتيجية مستقبلية أن تأخذه بعين الاعتبار.(1)

كما يجب الإشارة إلى أن الصناعة العربية تواجهها مجموعة من الصعوبات بدأت بوادرها في الظهور في السنوات الأخيرة،وهي في تزايد مستمر إن لم تتمكن الدول العربية من مواجهتها ومن بين الصعوبات مايلي : (2)

– شدة المنافسة في الأسواق العالمية في ظل تحرير التجارة وتدويلها.

– تغيير المزايا النسبية التقليدية في الإنتاج نتيجة حدوث تطورات في طبيعة الإنتاج من كثافة نسبية في الموارد إلى كثافة نسبية في التقنية والمهارات الفنية،مما يؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية

1– نفس المرجع السابق.

2– طارق محمود عبد السلام،مرجع سابق،ص67.

على مستوى الصادرات العربية التي تعتمد على الصناعات كثيفة العمالة كالصناعات في المواد الغذائية والمنسوجات والجلود،ما لم يتم تدعيمها بتقنيات حديثة تزيد من ميزتها النسبية.

– عدم دقة المعلومات الاقتصادية مما يؤدي إلى عدم شفافيتها،إضافة إلى توافرها بشكل لا يعطي صورة واضحة وكافية عن الأوضاع الاقتصادية،وهو أمر ضروري عند اتخاذ القرارات في إطار السوق المحلية والخارجية.

– تزايد الاهتمام باشتراطات المعايير والمواصفات القياسية الخاصة بالجودة والصحة والبيئة وهو ما يعوق نفاذ كثير من الصناعات العربية للأسواق العالمية.

وبغية التصدي لهذه المعوقات والتحديات،يتعين على الدول العربية أن تقوم بمجموعة من الخطوات والإجراءات أهمها : (1)

–انتهاج سياسات صناعية قطرية تأخذ بعين الاعتبار التطورات التقنية المعاصرة وتعمل على تحسين نوعية السلع الصناعية العربية،حتى يتسنى لها منافسة السلع الأجنبية محليا ودوليا.

– اعتماد سياسات واستراتيجيات فاعلة للتعاون الصناعي العربي،بما يساعد على توسيع فرص الاستثمار الصناعي،ورفع كفاءة الوحدات الإنتاجية القائمة أو التي تحت الإنشاء والانتفاع الأمثل من الطاقات والموارد المتوفرة في كل بلد عربي،وذلك عن طريق إقامة مشاريع صناعية مشتركة وأجهزة لتبادل المعلومات في المجالات الفنية والإنتاجية والتسويقية،وأجهزة مشتركة في مجال الأبحاث والتدريب،إضافة إلى التنسيق في مجال المواصفات والمقاييس،وإبرام اتفاقيات للتسويق المشترك واتفاقيات للخدمات الصناعية،وإلى غير ذلك من أساليب التعاون الأخرى.

– زيادة الإنفاق على البحث والتطوير والتدريب الصناعي،وربط مراكز البحوث العلمية والتطبيقية بالصناعات القائمة.

– العمل على تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في الصناعات الحديثة،وخاصة الصناعات فائقة التقانة،في مجال تقانة المعلومات،والإلكترونيات،وغيرها من الصناعات المتعلقة بالإنتاج المعرفي.

– تشجيع قيام عمليات دمج وتكامل بين الشركات الصناعية العربية،حتى تتمكن من مواجهة التحديات في الأسواق الخارجية.

1– التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2004،مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثاني :

إن أهم ما يعاني منه الاقتصاد العربي بشكل عام هو ظاهرة التخلف الاقتصادي الذي نجمت عنه التبعية الاقتصادية،وتتضح ميزات هذا التخلف من خلال ما تعانيه البلدان العربية من تدهور على المستوى الاجتماعي والذي يظهر من خلال الظروف الصحية المتدهورة،وارتفاع نسبة الأمية بالإضافة إلى تدني مستوى التعليم والعجز عن تلبية حاجيات السكان الغذائية نتيجة الزيادة المرتفعة في عدد السكان إلى غير ذلك من المؤشرات الاجتماعية،أما على المستوى الاقتصادي فهي تتضح من خلال ضعف المؤسسات الاقتصادية،سواء استغلال الموارد المتاحة أو عدم استغلال جزء كبير منها،ضعف الترابط بين اقتصاديات الوطن العربي وتكامله مع الاقتصاد الرأسمالي،ضعف التأثر بالوسائل العلمية.....إلخ.

كما أن المتتبع للتطورات الاقتصادية المختلفة على مستوى الوطن العربي يلاحظ أنها مازالت تعاني من خلل كبير يتطلب من البلدان العربية إعادة حساباتها،في طبيعة علاقاتها البينية،ذلك أن التنمية المنعزلة للدول العربية أثبتت عدم نجاعتها رغم توفر عناصرها بل بالعكس نجد أن التنمية القطرية لم تزد هذه الدول إلا تبعية للخارج.

وهذا ما يتطلب تسليط الضوء على العلاقات الاقتصادية العربية البينية،ودراسة نقاط قوتها وضعفها،ومحاولة تصحيح الخلل الذي يشوبها،ذلك أن العمل على تقوية هذه العلاقات هو الحل الأمثل في تقريب الدول العربية من بعضها البعض والعمل على رفع مستويات التنمية بها والتي تعتبر دليلا واضحا عن نجاح محاولات التكامل الاقتصادي العربي.

الفصل الثالث:

رؤوس الأموال العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي

تمهيد :

لقد تمكنت بعض الدول العربية خلال الحقبة النفطية من تحقيق فوائض مالية كبيرة،قامت باستثمار معظمها في الخارج في الدول المتقدمة والتي توفر لها فرص استثمار مغرية على عكس ما توفره الدول العربية الأخرى والتي هي بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة للنهوض باقتصاداتها.

وعادة ما تلجأ هذه الأخيرة إلى الأسواق المالية العالمية للحصول عليها(والتي قد تكون هي نفس الأموال العربية المودعة هناك) بتكلفة مرتفعة وشروط قاسية.

ورغم توفر فرص الاستثمار المغرية في الدول المتقدمة إلا أن هذا لا يمنع تعرض الأموال العربية للعديد من المخاطر مثل المصادرة والحجز والاستيلاء وخاصة بعد أحداث 11سبتمبر 2001، والتي كان من المتوقع بعدها أن يقوم المستثمرون العرب بسحب أموالهم من الخارج وإعادتها إلى داخل الوطن العربي،إلا أن هذا لم يحدث أو حدث بنسب قليلة جدا مما يثير عمق أزمة الثقة بين المستثمرين العرب من جدوى الاستثمار داخل الوطن العربي أو من جدوى الإصلاحات الاقتصادية التي يشهدها،أو لعدم معرفتهم حقيقة فرص الاستثمار الكبيرة المتاحة لهم.

وهذا ما يتطلب من الدول العربية إعادة النظر في قوانينها ونظمها الاستثمارية وتوفير المناخ الملائم لعودة هذه الأموال العربية إضافة إلى جذب استثمارات من كافة دول العالم.

المبحث الأول :التدفقات الرأسمالية والبينية في الدول العربية

تدخل التدفقات الدولية لرأس المال في إطار ما يعرف بالتمويل الدولي والذي يمثل ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبطة بتوفير رؤوس الأموال دوليا،حيث تعتبر التدفقات الرأسمالية بين البلدان من أبرز مظاهر العولمة،وخصوصا التدفقات بين البلدان المتقدمة والنامية.وفيما يلي عرض لبعض خصائص التدفقات الرأسمالية وموقعها في البلدان العربية.

المطلب الأول : التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في الدول العربية

1- خصائص التدفقات الرأسمالية :

تتألف التدفقات الرأسمالية من تدفقات رسمية كالمنح والقروض الميسرة(من مصادر متعددة الأطراف أو ثنائية)،و تدفقات خاصة تشمل الاستثمار الأجنبي واستثمار الحافظة وديون البنوك وغيرها من الائتمان المتعلق بالتجارة.و للتدفقات الرأسمالية مزايا ومساوئ حيث تتمثل مزاياها في كونها تؤدي إلى كفاءة في توزيع الاستثمار والادخار،التقليل من المخاطر بسبب التنويع في الحافظة الاستثمارية، ونشر الأساليب الجيدة المتعلقة بإدارة الحكم،والحد من ميل الحكومات إلى اتباع سياسات اقتصادية غير ملائمة.أما مساوئ التدفقات فقد تشمل الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي مما يؤدي إلى الضرر بالتنافسية،وفقدان السيطرة على السياسة النقدية إذا ما قام الاقتصاد باتباع سياسة سعر صرف ثابت،وبتقلبات حادة تعكس بعض الصفات لهذه التدفقات كسلوك القطيع وعدم التماثل في المعلومات وآثار العدوى.كما تؤدي التدفقات إلى حدوث ارتفاع في الائتمان المحلي من طرف البنوك والذي يؤدي إلى استثمارات خطرة ومجازفة قد تؤدي إلى إضعاف البنوك والقطاع المالي.

بالإضافة إلى أن استعمال هذه التدفقات قد يأخذ شكل زيادة في الاستثمار أو الاستهلاك أو الاحتياطات أو الثلاثة معا.

أما بالنسبة للعلاقة بين التدفقات الرأسمالية والنمو الاقتصادي فهي تعتمد على نوعية(وحجم) التدفقات-حيث تعطي الأفضلية بالغالب للاستثمار المباشر-إضافة إلى مستوى التقدم الاقتصادي والدخل في الاقتصاديات المعنية.(1)

2- أشكال التدفقات الدولية لرؤوس الأموال :

يمكن التمييز بين ثلاث أشكال من التدفقات الدولية لرأس المال وهي :

الاستثمار الأجنبي المباشر،استثمار محافظ الأوراق المالية،التدفقات المالية الأخرى(أساسا القروض المصرفية).

حيث يمكن اعتبار أن كل من المعونات الدولية والقروض الأجنبية أهم أشكال التدفقات الدولية

1- علي البلبل و أيتن فتح الدين،<<التدفقات الرأسمالية والبينية في الدول العربية>>،وقائع الندوة المنعقدة حول:التكامل الاقتصادي العربي:التحديات والآفاق،أبو ظبي،الإمارات العربية،23-24 فبراير 2005،ص ص180-181.

لرؤوس الأموال الموجهة نحو البلدان النامية،خاصة قبل انفجار أزمة المديونية عام1982،والمترتبة عن عجز بعض البلدان النامية(البرازيل،المكسيك،بيرو...)عن تسديد الديون الضخمة التي حصلت عليها.

أ- المعونات الأجنبية :

<<تتجه غالبية الآراء إلى اعتبار المعونات الأجنبية كافة التحويلات الدولية،التي تتم وفقا لشروط وقواعد ميسرة.بعيدا عن القواعد والأسس المالية التجارية السائدة وفقا لظروف السوق.وبذلك فهي تتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض الميسرة الرسمية ذات الطابع الاقتصادي والتي تنطوي على تحويل الموارد من الدول المتقدمة(والدول النفطية) إلى الدول الأقل نموا بهدف تحقيق التنمية،وتعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فيها.>>.(1)

ونتيجة الآراء التقليدية إلى تسليط الضوء على الدور الهم الذي لعبته المعونات الأجنبية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من الدول النامية،والتي كان من المتعذر عليها تحديث هياكلها الاقتصادية والاجتماعية بدون هذه المعونات.ومن ناحية أخرى تتجه بعض الآراء المعاصر إلى الحد من أهمية الدور الذي لعبته هذه المعونات الأجنبية فيما يتعلق بقضية التنمية في الدول المتخلفة،بل تنهض بعض هذه الآراء على أساس أن هذه المعونات الأجنبية قد أعاقت تنمية الدول المتخلفة،وذلك لما أدت إليه من زيادة العجز في ميزان مدفوعات هذه الدول بسبب زيادة حجم خدمة الديون،وربط اقتصادياتها باقتصاديات الدول المانحة للمعونات،وعدم التزام هذه المعونات بأولويات خطط التنمية في الدول المتخلفة،وتركيزها على تنمية بعض القطاعات دون غيرها وزيادة التفاوت في توزيع الدخول.

وقد بلغت الآراء التي انتقدت المعونات الأجنبية إلى حد مطالبة الدول النامية بمقاطعتها.(2)ذلك أن ما أدت إليه المعونات الخارجية من مشاكل جعل الكثير من الاقتصاديين يعتقدون بأن حل مشاكل الدول النامية يتطلب زيادة الاستثمار الأجنبي وتحسين شروط التبادل التجاري لهذه الدول بدلا من الاعتماد على المعونات الخارجية والتي تفوق مساؤها مزاياها

ب- القروض الأجنبية :

اتجهت أغلب الدول النامية انطلاقا من فترة السبعينات نحو الاستدانة الخارجية كوسيلة لتغطية الفجوة بين الادخار والاستثمار،وذلك بسبب انخفاض الإعانات الأجنبية وارتفاع الاقتطاعات من الاحتياطات نتيجة زيادة العجز في موازين مدفوعات هذه الدول.

وتمثل القروض الخارجية النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للأقطار النامية ويقصد بها تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة لقطر آخر وفق شروط معينة يتم الاتفاق عليها بين الطرفان.فالقروض الخارجية تمثل التزامات خارجية على ـــــ

1- يونس أحمد البطريق،<<السياسات الدولية في المالية العامة>>،الطبعة الثانية،الإسكندرية،الدار الجامعية،ص.9

2- نفس المرجع السابق،ص ص35-36.

القطر المستفيد منها وتتجسد هذه الالتزامات بحتمية سدادها أو ما يسمى بحتمية الدين والتي تتضمن

مدفوعات أصل الدين ومدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن آجال يقوم بتحديدها الطرفان المتعاقدان على القرض.(1)

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر :

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي وأهميته :

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه : تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين،بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع،فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية للدولة المضيفة.(2)

ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صندوق النقد الدولي على أنه ذلك النوع الاستثماري الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر.وتنطوي هذه العملية على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.(3)

كما تعرف منظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الاستثمار الأجنبي بأنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين(بلد المنشأ) والذي يتحصل أو يمتلك أصول في بلد آخر(البلد المضيف أو المستقبل) وذلك قصد تسيير هذه الاستثمارات.وعليه يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها.ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع ملكية أسهم رأس المال والأرباح المعاد استثمارها والقروض من الشركة الأم للشركات التابعة في الدولة المضيفة طالما أنها تفضي إلى السيطرة على الأصول المستخدمة للإنتاج في الخارج.

وتكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فيما يقدمه من خدمات للتنمية الاقتصادية والتقليل من أعبائها ومساهمته في توليد الادخار،كما أنه يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ذلك أن انسيابه يمثل إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام،ويترتب عنه تشغيل موارد كانت عاطلة كما قد يؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا.ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضا مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة للدول التي يعجز مستوى المدخرات المحلية فيها عن

1- عرفان تقي الحسني،<<التمويل الدولي>>عمان،دار مجدلاوي للنشر،1999،ص ص65-66.

2-عبد السلام أبو قحف،<<مقدمة في إدارة الأعمال الدولية>>،الطبعة الرابعة،القاهرة،مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع،1998،ص.10

3- صندوق النقد الدولي،<<دليل ميزان المدفوعات>>،الطبعة الخامسة،1993،ص93.

تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتنمية الاقتصادية.(1)

2- شروط جذب الاستثمار الأجنبي :(2)

يجب التمييز بين الشروط الأساسية والشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي على النحو التالي:

- الشروط الأساسية لجذب الاستثمار :

تمثل هذه الشروط الظروف القبلية للاستثمار التي يجب توفرها من أجل جذب الاستثمار الأجنبي والتي في حال عدم توفرها لا يمكن انتظار قدوم المستثمرين وطنيين كانوا أم أجانب.

ويتمثل الشرط الأول في توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي،حيث أن توفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا ليس بالإمكان الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار،فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فإنه لا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي،ويأتي الاستقرار الاقتصادي في المرتبة الثانية بعد التأكد من مدى تحقق الاستقرار السياسي، حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما.ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار نذكر العناصر التالية:

* عناصر الاقتصادي الكلي :توازن الميزانية العامة(التحكم في عجز الميزانية)،توازن ميزان المدفوعات،التحكم في معدل التضخم،استقرار سعر الصرف...

* العناصر الاقتصادية لجذب الاستثمار : حرية تحويل الأموال(الأرباح خاصة) الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار،القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل،الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار(آجال الحصول على رخصة الاستثمار أو إنشاء مؤسسة اقتصادية).

* أخيرا وضمن الشروط القبلية لجذب الاستثمارات الأجنبية يجب التأكيد على ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفر الشفافية في المجال الاقتصادي(الصفقات العمومية).

- الشروط المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي :

بعد توفر الشروط الأساسية للاستثمار يجب ضمان الشروط الإضافية والتي تمكن البلد من اللحاق بمجموعة الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي،ويمكن تجميع هذه الشروط في أربعة عناصر هي :

1- حجم السوق ومعدل نموه : إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق إلا أن حجم السوق لا يهم في حد ذاته بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل،أي أن المناطق الأكثر جذبا للمستثمرين الأجانب،هي المناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعا في أسواقها والتي توفر فرصا جديدة للاستثمار،أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبير-شرط أساسي-لكن يجب أن يكون

1- http://www.ulumin sania.net/b19.htm/2005/09/05.

- ناجي بن حسين،<<تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر>>.

2- نفس المرجع السابق.

السوق ديناميكيا وهو ما ينطبق على دول جنوب شرق آسيا.

2- توفر الموارد البشرية المؤهلة :تتبع الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية لذلك فإن توفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار كما كان الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة كهونغ كونغ،حاليا

إن البحث عن تدنية التكاليف عن طريق عنصر العمل لا يحتل إلا مكانة ثانوية في تحديد توجهات الاستثمار.

3- توفر قاعدة متطورة : لوسائل الاتصال(الهاتف،الانترنيت...) والمواصلات (البرية،الجوية،البرية، السكك الحديدية)فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

4- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة : إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين،حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا،كما أن خوصصة هذه المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب،ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاولة من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى.(1)

د- استثمار المحفظة المالية :(2)

يقصد باستثمارات المحفظة المالية تلك الاستثمارات المالية التي تظهر في شكل شراء أسهم أو سندات لشركات خارج الحدود الوطنية،وأذونات أو عملة الدولة المضيفة ويرتبط هذا النوع من الاستثمار بأسواق الأوراق المالية باعتبارها القنوات التي تتم من خلالها تنفيذ عمليات الاستثمار.

وبعبارة أخرى يقصد بالاستثمار في المحفظة المالية أو ما يسمى بالاستثمار الأجنبي غير مباشر، كل استثمار في الأصول و الأوراق المالية في أسواق المال العالمية،وينطوي هذا النوع من الاستثمار على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في بلد ما،بشراء أسهم الشركات القائمة في بلد آخر،كما قد تقوم بعض المنظمات الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل بالاكتتاب في أسهم شركات القطاع الخاص المنتشرة في الدول النامية،ولا يعطي مثل هذا النوع من الاستثمارات من الحق للمستثمرين إلا ما يجنيه إي مساهم عادي من مساهمته ضمن شركات مساهمة.

وفي ظل هذا النوع من الاستثمار لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لجزء أو كل مشروع الاستثمار وفي بعض الأحيان لا يكون المستثمر الأجنبي متحكما إلا جزئيا في إدارة وتنظيم المشروع.

وعموما فإن هذا المصدر للتمويل يتجه إلى البلدان التي تتوفر بها أسواق مالية متطورة نسبيا،

1- نفس المرجع السابق.

2- نادية العقون،<<تحرير حركة رؤوس الأموال وآثارها على ميزان المدفوعات:دراسة حالة الجزائر الفترة1990/2000>>،رسالة ماجستير،جامعة بسكرة،قسم العلوم الاقتصادية،فرع نقود وتمويل،2003-2004،غير منشورة،ص ص25-26.

وأجهزة وأدوات للوساطة المالية وأنظمة متحررة للاستثمار،كما يترتب عن الاستثمار في الأوراق

المالية حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي يأخذ شكل ورقة مالية(أسهم،سندات).

عموما فإن أغلب الأسواق المالية الدولية الكبرى تقع في الدول المتقدمة نظرا لتوفرها على الشروط الضرورية لقيام سوق مالي قوي وأهم هذه الشروط هي :

- المستوى العالي من التطور الاقتصادي.
- المشاركة الفعالة والواسعة في التجارة الدولية.
- وفرة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المتخصصة في إجراء العمليات المالية بكفاءة.
- عدم فرض قيود نقدية على المعاملات.

فإصدار أوراق مالية قابلة للتداول وحاملة للفائدة وفق قاعدة قانونية يعتبر إحدى الأشكال الأكثر تقدما للتمويل.ولسوق السندات الوطنية تراث عريق في غالبية البلدان الصناعية،وبسرعة لم يقتصر الوصول إلى الادخار المحلي على المقترضين المحليين بل شمل ذلك مقترضين أجانب.حيث أن تدويل تدفقات رأس المال ساهم في انتقال الأموال المقرضة من مراكز مالية إلى مراكز مالية أخرى مضاعفة بذلك نقاط العبور إلى أسواق رأس المال ومؤمنة بعدا دوليا للتمويل بواسطة السندات.

3- التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية :

لم تأخذ التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية اتجاها ملحوظا خلال فترة1990-2002،باستثناء الارتفاع الطفيف في فترة1996-1998 وذلك بسبب الزيادة المرحلية في استثمارات أسهم الملكية بالخصوص في دول الإصلاح(الأردن وتونس ومصر والمغرب).حيث بلغ متوسط التدفقات خلال الفترة حوالي9 بليون دولار.أي ما يعادل2.5%من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية مع الإشارة إلى أن الدول العربية تمثل حوالي8.5% من إجمالي الناتج للدول النامية،فعوامل<<الجذب>>لم تقم بدورها الكافي في الدول العربية،فقد بقي معدل النمو العربي على حاله بمقدار3.5% في كلا الفترتين1990-1997 و1998-2002.إلا أن هناك ما يلفت النظر ويضفي بعض التفاؤل على هذا الأمر،حيث أن ما يزيد عن65% من إجمالي التدفقات أصبح يأتي من مصادر خاصة،كما أن حوالي نصف التدفقات هي استثمارات مباشرة،بالإضافة إلى ذلك فإنه في الآونة الأخيرة هناك ازدياد في التدفقات عن طريق سندات الدين بسبب الإصدارات السيادية في العديد من البلدان العربية،إلا أن هذا بالطبع لا ينفي الحاجة إلى المزيد من التدفقات المنتجة.فإن كانت الدول العربية قد تفادت الأزمات المالية على غرار الأزمة الآسيوية بسبب قلة التدفقات وتذبذباتها،فإن ذلك حرم المنطقة من المزيد من الاستثمارات الخاصة اللازمة لدعم النمو الاقتصادي.

ويمكننا إضافة نقطتين هامتين فيما يتعلق بالتدفقات الرأسمالية في البلدان العربية،تتعلق النقطة الأولى بتدفقات الدين،فقد ظهرت أهمية سندات الدين السيادية كما ذكرنا سابقا خصوصا في لبنان وتونس والمغرب ومصر وقطر،حيث ارتفع إجمالي الإصدارات من حوالي1.5 بليون دولار في عام 1998 إلى ما يفوق4 بليون دولار عام2002.وهذا يعكس بالطبع تحسن في الجدارة الائتمانية والتطور المالي لمعظم هذه الدول.

وقد قابل هذه الزيادة ثبات أو انحسار في رصيد قروض البنوك إلى الدول العربية في الفترة1997-2002،حيث أنه لم يحدث ارتفاع في رصيد القروض بشكل ملحوظ إلا في الفترة1998-1999 فقط،ويعود السبب الرئيسي في ذلك للزيادة في القروض من قبل دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة الانخفاض في أسعار النفط في ذلك الوقت.وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه القروض هي قصيرة الأجل ومعظمها مصدرها البنوك في الدول المتقدمة.

أما النقطة الثانية فهي تتعلق بكم هو حجم ومدى التدفقات العربية البينية من إجمالي هذه التدفقات حيث تشير الأدلة المتاحة إلى أن الاستثمارات البينية في أسهم الملكية وسندات الدين مازالت محدودة، بينما تمثل قروض البنوك من الدول النامية والناشئة حوالي25% من إجمالي رصيد القروض لكن ليس بإمكاننا الإشارة بالتحديد كم هي حصة الدول العربية من نصيب الدول النامية والناشئة.(1)

المطلب الثاني : الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية

إن أغلبية التدفقات الرأسمالية إلى الدول العربية هي عبارة عن استثمارات مباشرة من الممكن أن يكون لها-من بين إجمالي التدفقات-الأثر الأكبر على الاستقرار والنمو.والعوامل التي أطلقت الاستثمارات المباشرة لهذا الحجم كان سببها زوال الحواجز أمام التدفقات من هذا النوع،وظهور ترتيبات إقليمية للتجارة الحرة،والتوسع في طرق الإنتاج العمودي العالمي والتي كنتيجة لها ازدادت التجارة في مكونات المراحل المختلفة من عملية الإنتاج.

1-المناخ الاستثماري في الدول العربية:(2)

يعرف المناخ الاستثماري لدولة ما بأنه مجمل الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والقانونية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري.

وهكذا فإن أهم العوامل المكونة للمناخ الاستثماري-بعضها متغير وبعضها ثابت-والتي تؤدي محصلة تفاعلها إلى تشكيل معطيات جديدة تؤدي إلى جذب أو طرد الاستثمار يمكن إجمالها فيما يلي:

- الظروف السياسية والأمنية.
- الظروف الاجتماعية.
- الأوضاع الاقتصادية.
- النظم القانونية ومدى فاعليتها ووضوحها.
- التنظيم الإداري.

1- علي البلبل و أيتن فتح الدين،مرجع سابق،ص ص183-186.

2- زعباط عبد الحميد،<<المناخ الاستثماري في الجزائر>>،الملتقى العلمي الدولي الثاني،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة سكيكدة،ص ص2-3.

- حجم السوق والذي يعتمد على الدخل ودرجة تطوره ويعتمد على معدل النمو.
- مدى تطور البنية التحتية.

وتأتي في المرتبة الثانية الحوافز والمزايا الاستثمارية وكذلك الترويج للاستثمار (تنفيذ حملات ترويجية للتعريف بمزايا وجاذبية الاستثمار في الدول التي ترغب في استضافة الاستثمارات الأجنبية.).

وبالرغم من أهمية الحوافز الاستثمارية والبرامج الترويجية في جذب الاستثمار،إلا أن تنفيذ إصلاحات في السياسية الاقتصادية تبقى العامل الأهم.(1)

أما فيما يتعلق بالمناخ الاستثماري في الدول العربية،فإن معظم هذه الدول قد بذلت في السنوات الأخيرة جهود جبارة لتحسين مناخها الاستثماري وذلك من خلال تهيئة كافة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات،ويمكن أن نلاحظ ذلك من خلال الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية التي تهدف إلى اعتماد سياسة اقتصادية مستقرة في مجالات سعر الصرف أو تحديد الأسعار والتجارة الخارجية كذلك تسعى كافة الدول إلى خلق توازن أفضل بين القطاعين العام والخاص.

ومن خلال الحديث عن المناخ الاستثماري لابد من الإشارة إلى الأحداث التي عرفتها المنطقة في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي والمتمثلة بالحرب على العراق والانتفاضة الفلسطينية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر والتي شكلت بمجملها منعطفا تاريخيا ومفترق طرق في العلاقات الدولية،كل هذا وغيره أدى إلى حدوث نوع من عدم الاستقرار في المنطقة والذي يعتبر من أهم العوامل في جذب الاستثمارات الأجنبية،ولذلك فإن الدول العربية تقوم بمحاولات الوقوف أمام هذه القضايا من خلال العمل على تعزيز التعاون العربي المشترك بعقد مؤتمرات القمة واجتماعات اللجان العليا المشتركة،وكذلك تعزيز العلاقات العربية مع دول الجوار.(2)

2- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية :

لقد اتخذت تدفقات الاستثمارات المباشرة في الدول العربية اتجاها تصاعديا بصورة عامة،إلا أن هذا النمط يتسم بتذبذبات حادة في معدلات النمو،ويشير ذلك بوضوح إلى الطبيعة غير المستقرة للمنطقة العربية كهدف لهذه الاستثمارات.فلقد حصلت المنطقة خلال الفترة 1990 -2002 في المتوسط علىحوالي0.75% من إجمالي الاستثمارات مع العلم أن الدول العربية تمثل حوالي2% من إجمالي الناتج العالمي.كما حصلت أيضا على3.1% من إجمالي الاستثمارات للدول النامية (وهذه النسبة هي أعلى من النسبة لإجمالي التدفقات والتي تبلغ2.5%وذلك لقلة الاستثمارات الأخرى غير المباشرة في الدول العربية).(3)

1- نفس المرجع السابق،ص3

2-مؤسسة تشجيع الاستثمار،<<تدفقات الاستثمارات المباشرة بين الدولة العربية،حالة الأردن>> مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي،عمان الأردن20-22 سبتمبر2004،ص.748

3- علي بلبل و أيتن فتح الدين،مرجع سابق،ص191.

وحسب البيانات التفصيلية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(انكتاد)،بلغ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الدول العربية(21دولة) في عام2003حوالي8.62 مليار دولارمقابل5.38 مليارديولارعام2002،وذلك بزيادة نسبتها60%مثلت ما نسبته 1.54%من إجمالي التدفقات على مستوى العالم وما نسبته5.01%من حصة الدول النامية وهي أعلى نسبة تصل إليها التدفقات إلى الدول العربية منذ عام1995 بالنسبة للعالم والدول النامية.

ويعود ذلك إلى الزيادة الملحوظة التي عرفتها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في(13) دولة عربية عام2003 شملت المغرب من481 مليون دولار عام2002 إلى2279 مليون دولار عام2003،تليها السودان(من713 مليون دولار إلي1349 مليون دولار)،الأردن(من56 مليون دولار إلى379 مليون دولار)،البحرين(من217 مليون دولار إلى517 مليون دولار)،سلطنة عمان(من23 مليون دولار إلى138 مليون دولار)،لبنان(من257 مليون دولار إلى358 مليون دولار)،موريتانيا(من118 مليون دولار إلى214 مليون دولار)،الكويت(من7 مليون دولار إلى67 مليون دولار)،وبلغت الاستثمارات الواردة إلى ليبيا نحو700 مليون دولار،والى السعودية حوالي 208ملايين دولار،واقل من ذلك إلى كل من سوريا وجيبوتي والصومال.

وفي المقابل عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تراجعا في(6)دول عربية عام2003 حيث انخفضت في كل من الجزائر(من1065 مليون دولار إلى634 مليون دولار)،مصر(من 647ملايين دولار إلى 237مليون دولار)،الإمارات(من834 مليون دولار إلى480 مليون دولار)، تونس(من821 مليون دولار إلى584 مليون دولار)،قطر(من631 مليون دولار إلى400 مليون دولار)،واليمن(من102 مليون دولار إلى تدفقات سالبة).ولم تشهد كل من العراق وفلسطين أية تدفقات واردة خلال هذه الفترة.

أما في عام2004 ،فتشير البيانات الأولية المتوافرة من أربع عشرة دولة عربية إلى أنها قد استقطبت حوالي16.7 مليار دولار وهو رقم قياسي تصل إليه الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الوطن العربي منذ البدء برصد هذه الاستثمارات.

وهذا الارتفاع في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة يعزى إلى قيام العديد من الدول العربية بفتح قطاعات جديدة أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت حكرا على القطاع العام وتشمل قطاعات النفط والغاز والبنية التحتية والاتصالات والطاقة الكهربائية والمصارف والتأمين والتعدين، إضافة إلى عودة الأموال العربية المهاجرة والمغتربة وإعادة استثمارها بينيا حيث تدخل الاستثمارات العربية البينية التي أفادت من قوانين الاستثمار الأجنبي وحوافزها ضمن أرقام الاستثمار الأجنبي المباشر،إلى جانب قيام العديد من الدول العربية بتبسيط وتحسين النظم والإجراءات التي تتعلق
بمعاملات الاستثمار وتعزيز جهود الترويج والاهتمام بجذب مستثمرين من مناطق جديدة مثل روسيا والصين والهند وتركيا وإيران ووسط وشرق أوروبا.

وقد تصدرت السعودية قائمة الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عام2004 بحوالي 3.8 مليار دولار وبنسبة23.1%من إجمالي الاستثمارات الواردة تليها الكويت(3.6 مليار دولار

وحصة21.4%) وقطر(2.0 مليار دولار وحصة12.0%)والمغرب (1.7 مليار دولار وحصة10.2%) ولبنان(1.3 مليار دولار وحصة7.8%)والجزائر(0.9 مليار دولار وحصة5.7%).

وقد استحوذت هذه الدول الست على حصة تعادل80.2%من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة.(1)

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات في الدول العربية،فتشير البيانات المتاحة إلى أن غالبية الاستثمارات في السعودية والجزائر وعمان وقطر والكويت واليمن هي في قطاع المحروقات،أما في كل من البحرين ومصر والمغرب وتونس ولبنان فإن الاستثمارات قد توزعت على قطاعات مختلفة كالسياحة والبنوك والاتصالات و البناء والصناعات التحويلية.(2)

1- www.iagic.org/pdf/climate/2004/05-06-2006.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،<<مناخ الاستثمار في الدول العربية2004>>،الجزء الأول، ص ص31-33.

2- علي البلبل و أيتن فتح الدين،مرجع سابق،ص194.

الجدول رقم 15 : تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1995–2003)

السنة / الدولة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	المجموع
المغرب	335	357	1.188	417	850	215	2.825	481	2.279	8.947
مصر	598	636	887	1.076	1.065	1.235	510	647	237	6.891
الجزائر	25	270	260	501	507	438	1.196	1.065	634	4.896
تونس	378	351	365	668	368	779	486	821	584	4.800
البحرين	431	2.048	329	180	454	364	81	217	517	4.621
السودان	-	-	98	371	371	392	574	713	1.349	3.868
قطر	94	339	418	347	113	252	296	631	400	2.890
الإمارات	399	301	232	258	985 -	515 -	1.184	834	480	2.188
الأردن	13	16	361	310	158	787	100	56	379	2.180
لبنان	35	80	150	200	250	298	249	257	358	1.877
السعودية	1.877 -	1.129 -	3.044	4.289	780 -	1.884 -	20	615 -	208	1.276
سوريا	100	89	80	82	263	270	110	115	150	1.259
سلطنة عمان	29	60	65	101	39	16	83	23	138	554
فلسطين	-	4	7	218	189	62	20	-	-	500
موريتانيا	7	4	1	-	1	40	92	118	214	477
الكويت	7	347	20	59	72	16	147 -	7	67	448
جيبوتي	3	3	2	3	4	3	3	4	11	36
الصومال	1	1	1	-	1 -	-	-	-	1	3
العراق	2	1	1	7	7 -	3 -	6 -	2 -	-	7 -
ليبيا	107 -	136 -	82 -	128 -	128 -	142 -	101 -	96 -	700	220 -
اليمن	218 -	60 -	139 -	219 -	308 -	6	136	102	89 -	789 -
إجمالي الدول العربية	255	3.582	7.288	8.740	2.495	2.629	7.711	5.378	8.617	46.695
الدول النامية	113.300	152.700	193.224	194.055	231.880	252.459	219.721	157.612	172.033	1.686.984
العالم	331.100	386.100	481.911	690.905	1.086.750	1.387.953	817.574	678.751	559.576	6.420.620

المصدر :المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،مناخ الاستثمار في الدول العربية .2004

3- الاستثمارات العربية البينية المباشرة :

مما لاشك فيه أن بعض الاستثمارات المباشرة لمختلف الدول العربية قد أتت من دول عربية أخرى ومجاورة.

أ- مفهوم الاستثمارات العربية البينية :

تعرف الاستثمارات العربية البينية بأنها تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية من خارج الدول العربية المضيفة،توظف في مشاريع استثمارية خاصة أو عامة أو مختلطة،تدار على أسس تجارية،تكتسب الاستثمارات العربية البينية أهمية خاصة بوصفها أحد ركائز التشابك والتلاحم الاقتصادي العربي،وليس من شك في أن المقدرات الاقتصادية للدول العربية من موارد وخدمات ويد عاملة ورؤوس أموال،وأراضي زراعية وسوق معتبرة تدعوا إلى ضرورة التسريع لتعبئة رؤوس الأموال العربية وتوظيفها في المنطقة. فضلا عن ذلك فإن الظروف الإقليمية والدولية وما ترتب عنها من إعادة رسم الخارطة السياسية والاقتصادية والأمنية في العالم تدفع الدول العربية إلى استغلال فرص التكتل لمواجهة التحديات وتعزيز مواقفها التفاوضية مع الأطراف الدولية.(1)

ب- حجم الاستثمارات العربية البينية:

لقد ارتفعت الاستثمارات العربية البينية الخاصة المرخص لها وفق القطر المضيف خلال الفترة من1995 وحتى نهاية2004 من1.43 مليار دولار عام1995 إلى5.9 مليار دولار عام2004 وهو أعلى مستوى تصل إليه الاستثمارات البينية خلال هذه الفترة التي عرفت تقلبات في حجم هذه التدفقات.

واستمر لبنان خلال هذه الفترة في تصدر مجموعة الأقطار العربية المضيفة للاستثمار باستثمارات إجمالية بلغت4.7 مليار دولار وحصة17.8%من الإجمالي،تأتي بعده مصر(3.9 مليار دولار وحصة14.6%)والسودان(3.8 مليار دولار وحصة14.1%)،السعودية(3.4 مليار دولار وحصة12.6) والإمارات(2.4 مليار دولار وحصة8.8%)ثم سوريا(1.6مليار دولار وحصة6.0%)، وقد استحوذت هذه الدول الست على نحو74%من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة (1995-2004)البالغة نحو26.73 مليار دولار.

أما فيما يتعلق بوضع الاستثمارات العربية البينية خلال عامي2001و2002 فقد بلغ إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة في المشاريع التي تم الترخيص لها لأربع عشرة دولة عربية مضيفة للاستثمار.توافرت عنها البيانات من مصادر قطرية وأخرى خارجية حوالي5898.4مليون دولار عام 2004 مقابل 3843.6 مليون دولار عام 2003،وذلك بزيادة نسبتها 53.4% وقد جاءت

1- محمد قويدري،محمد فرحي،<<أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي>>،الملتقى الدولي،التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة،سطيف،2004، ص2.

السعودية على رأس قائمة الدول المضيفة باستثمارات عربية قدرها1297.3مليون دولار بما نسبته 22%من إجمالي الاستثمارات العربية البينية خلال العام2004 تلتها مصر باستثمارات بلغت1109

ملايين دولار (18.8%)ولبنان بحوالي1050 مليون دولار (17.8%)،والسودان بحوالي657 مليون دولار (11.1%)،والإمارات بحوالي525 مليون دولار (8.9%)،والمغرب بحوالي374.4 مليون دولار (6.35%)،والبحرين بحوالي274.2 مليون(4.65%)والجزائر بحوالي260.5 مليون دولار (4.4%).هذا وقد استحوذت هذه الدول الثماني على حوالي94.1%من إجمالي التدفقات الاستثمارية العربية البينية.

وبمقارنة الاستثمارات العربية البينية خلال عامي2003و2004،سجلت الاستثمارات زيادة في عشر دول عربية (الأردن،البحرين،تونس،الجزائر ،السعودية،السودان،سوريا،سلطنة عمان، مصر ، لبنان)، بينما تراجعت في أربع دول عربية(الإمارات، ليبيا، المغرب، اليمن).

حيث نلاحظ في هذا الصدد الارتفاع الكبير الذي شهدته الاستثمارات العربية الوافدة إلى كل من السعودية ومصر ولبنان،حيث قفزت في السعودية من297.3 مليون دولار عام2003 إلى1297.3 مليون دولار خلال عام2004،وفي مصر من125.5 مليون دولار إلى1109 ملايين دولار ،وفي لبنان من850 مليون دولار إلى1050 مليون دولار على التوالي خلال الفترة ذاتها.

أما فيما يتعلق بالدول العربية المصدرة للاستثمارات البينية خلال العام2004،فقد تصدرت الإمارات المجموعة بحوالي1977.9 مليون دولار بما نسبته33.5%من إجمالي الاستثمارات العربية البينية المصدرة إلى اثنتي عشرة دولة عربية،جاءت بعدها السعودية بحوالي1654.5 مليون دولار وحصة28.1%إلى إحدى عشرة دولة عربية،والكويت بحوالي838.3 مليون دولار وحصة14.2%إلى تسع دول عربية.وعلى المستوى القطاعي تركزت الاستثمارات العربية البينية في قطاع الخدمات،حيث استحوذ على ما نسبته75%من هذه الاستثمارات،تلاه قطاع الصناعة بنسبة بلغت23%ثم قطاع الزراعة بنسبة بلغت13%ثم جاءت القطاعات الأخرى بنسبة تقل عن الواحد بالمائة.(1)

أما فيما يتعلق بحصة كل بلد عربي من إجمالي الاستثمار الأجنبي مقارنة بالاستثمار البيني،فيمكننا القول بأن كل من الإمارات والسعودية والسودان وسورية ولبنان وليبيا ومصر تحظى بحصة من إجمالي الاستثمارات البينية أعلى من الحصة المماثلة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، ولكن العكس صحيح للمجموعة الأخرى من البلدان التي تضم الأردن والبحرين والجزائر وقطر وعمان والمغرب،وهذا يشير إلى أن محددات الاستثمار المباشر تختلف حسب هويتها،إذ أن محددات الاستثمار الأجنبي تدفعها في الأغلب أساسيات اقتصادية أما محددات الاستثمار البيني العربي فتدفعها بالإضافة عوامل تتعلق بالقربى والعلاقات.(2)

1- www.iagic.org/pdf/climate/2004/05/06/2006.

– المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،<<مناخ الاستثمار في الدول العربية2004>>،الجزء الأول،ص ص29-31.

2- علي البلبل و أيتن فتح الدين،مرجع سابق،ص202.

المطلب الثالث : الجهود العربية لتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية واستثمارها بين الدول العربية

لقد حظي موضوع انتقال رؤوس الأموال واستثمارها في البلدان باهتمام منظمات العمل المشترك منذ إنشاء جامعة الدول العربية.وقد تمثل هذا الاهتمام في إبرام عدد من الاتفاقيات لحل مشكلات انتقال رؤوس الأموال واستثمارها بين البلاد العربية وهذه الاتفاقيات هي :

1- اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية(1953):

ويتلخص التنظيم الذي وضعته الاتفاقية لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في ثلاث نقاط أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي :

- تقر الفقرة الأولى من المادة الثانية من هذه الاتفاقية المبدأ العام الذي من الواجب أن تلتزم به الحكومات العربية الأعضاء والمتمثل في تعهد الدول بأن تجيز انتقال رؤوس الأموال للمساهمة في مشاريع التنمية مع تمتع رعايا الدول العربية بالأفضلية في ذلك.

- وفيما يخص المعاملة الضريبية فيحكمها قاعدتان :

أ- عدم خضوع رؤوس الأموال لأي رسوم أو ضرائب عند انتقالها من دولة إلى أخرى.

ب- يخضع عائد رأس المال المستثمر للضرائب التي تفرضها الدولة المستثمر فيها ويعفى من جميع أنواع الضرائب التي تفرضها دولة الأصل.

- تحيز حكومة كل بلد من البلدان العربية لرؤوس الأموال التي ترد إليها بالعودة إلى موطنها الأصلي،دون أن تخل بحق كل دولة من الدول الأطراف في وضع ما تراه من القواعد والقوانين بقصد حماية رؤوس أموالها من التسرب إلى الخارج،كما تسمح كل دولة من الدول الأطراف بتحويل الأرباح الناتجة عن استثمار رؤوس الأموال التي ترد إليها تنفيذا لهذه الاتفاقية إلى موطن رأس المال الأصلي.

وأهم ما يمكن ملاحظته على هذه الاتفاقية هي أنها جاءت قاصرة من عدة جوانب :

1- أنها تتضمن مجرد التزام بوسيلة حيث أن الدول تعمل في حدود إمكانياتها ووفقا لأنظمة تحويل العملات الخارجية وأنظمة الاستيراد.

2- أنها تتضمن بعض المبادئ العامة دون أي تنظيم تفصيلي،وهذا ما جعل أثرها محدودا للغاية في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في المنطقة العربية في ذلك الوقت.

3- أنها أولت اهتمامها فقط لرأس المال الخاص وأغفلت رؤوس الأموال الحكومية والتي كانت في تلك الفترة تشكل المصدر الأهم لانتقال رؤوس الأموال بين البلدان الأعضاء.

4- وحتى فيما يتعلق برأس المال الخاص فقد اقتصرت على مواجهة عقبة واحدة هي <<الضرائب>>والتي يتم فرضها على هذه الأموال عند انتقالها أو ما تتعرض له من ازدواج ضريبي مع إغفال عقبات رئيسية أخرى مثل المصادرة والتأميم،وتقيد حق المستثمر في ممارسة حقوقه إلى غير ذلك من العقبات.(1)

1- طارق محمود عبد السلام،مرجع سابق،ص ص113-114.

ومن الناحية العملية لم يحدث فعلا انتقال لرؤوس الأموال العامة،أما رؤوس الأموال الخاصة فقد اقتصر انتقالها على عرض الاستثمار في الإسكان فقط دون مشروعات التنمية كما ينص الاتفاق،وذلك لأن الاتفاقية لم تحدد الخطوات العملية لتنفيذ ما جاء فيها،فضلا عن ضعف المبادلات التجارية.(1)

2- اتفاقية استثمار رؤوس الأموال وانتقالها بين البلدان العربية(1970) :

رغم تواضع أحكام هذه الاتفاقية هي أيضا،إلا أنها تضمنت بعض التفصيلات لتشجيع الاستثمار مقارنة باتفاقية عام 1953م.وتدعو هذه الاتفاقية إلى أن يبذل كل بلد عربي مصدر لرؤوس الأموال جهوده لتشجيع الاستثمارات في الأقطار العربية الأخرى على سبيل التفضيل،ويقوم بتقديم ما قد يلزم في هذا الشأن من خدمات وتسهيلات،كما تبذل الأقطار المستوردة لرأس المال كل جهد وتقدم كل تيسير لاستثمارات المال العربي على سبيل التفضيل وفقا لبرامج التنمية فيها(2) وأن تعمل الدول الأعضاء على تشجيع استثمار رأس المال العربي في المشروعات الاقتصادية المشتركة.وذلك دعما للتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية(3) كما تنص الاتفاقية على أن تقوم الدول الأعضاء بتقرير النظم والشروط والحدود التي تكفل على أساسها الاستثمارات العربية وتحديد القطاعات المتاحة لها وإعلام الأقطار العربية الأخرى بها وإيداع هذه النظم والشروط والقطاعات وأي تغيير يحدث لها لدى الأمانة العامة لمجلس الوحدة.(4)

وبالنظر إلى المناخ السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية والذي ساد بعد حرب(أكتوبر)من عام1973 فقد تم إجراء تعديلات في بعض أحكام الاتفاقية بحيث تلتزم الدول المضيفة للاستثمار بعدم تأميم أو مصادرة الاستثمارات العربية التي تقام فيها.

3- اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار :

صدرت هذه الاتفاقية بتوصية من المؤتمر الثاني لخبراء التمويل العرب الذي عقد في الكويت في مارس 1970م وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية في أوت 1970م.(5)

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحقيق مايلي :

- تأمين المستثمر العربي بتعويضه تعويضا مناسبا عن الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية،والحد من الآثار التي قد تترتب على تحقيقها،وهي المخاطر الصالحة للتأمين.

- تشجيع الاستثمارات بين الدول الأعضاء وذلك من خلال تشجيع انتقال رؤوس الأموال بينها

1- نفس المرجع السابق،ص.114

2- سليمان المنذري،مرجع سابق،ص.118

3- طارق محمود عبد السلام،مرجع سابق،ص.115

4- سليمان المنذري،مرجع سابق،ص118.

5- www.uluminsania.net/20-03-2005.

- كريمة نعمة النوري،<<العولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال في البلاد العربية>>.

وذلك لتحويل جهودها الإنمائية لصالح شعوبها،ولتحقيق ذلك فإن المؤسسة تعمل على تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمارات وأوضاعها في أقاليم الدول الأعضاء.(1)

4- اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية :

وقد أبرمت هذه الاتفاقية عام 1974 بقرار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتهدف إلى حل أي نزاع قانوني ينشأ مباشرة عن أحد الاستثمارات بين الدول المضيفة أو إحدى هيئاتها أو مؤسساتها العامة وبين مواطني الدول العربية الأخرى سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا وقد نصت هذه الاتفاقية على إنشاء هيئة دائمة تدعى مجلس تسوية منازعات الاستثمار وتشكيل محكمة التحكيم للفصل في المنازعات المذكورة.ولم تنضم إلى هذه الاتفاقية سوى دولة عربية واحدة ولذلك فقد ضلت حبر على ورق.(2)

يتضح من خلال متابعة تطبيق الاتفاقيات التي تمت الإشارة إليها بأنها كانت محدودة النطاق من حيث العضوية باستثناء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،كما أنها لم تعد مواكبة للتطورات التي حدثت في البيئة الاقتصادية في المنطقة خاصة خلال الحقبة النفطية،مما تطلب الأمر إعادة النظر فيها وإعداد اتفاقية جديدة شاملة لتنظيم العلاقات الاستثمارية بين الدول العربية.(3) وهي :

5- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية(1980) :

لقد وضعت هذه الاتفاقية بهدف سد أوجه النقص وتلافي القصور الذي اعترى الاتفاقيات التي سبقتها وتم التصديق على هذه الاتفاقية في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان25-1980/11/27 وبانضمام مصر إلى هذه الاتفاقية عام1992 يبلغ عدد الدول المصادقة عليها تسع عشرة دولة.

وتقوم الاتفاقية على المبادئ الآتية :

1- الاتجاه نحو تحقيق المواطنة الاقتصادية العربية،وذلك عن طريق معاملة رأس المال العربي في الوطن العربي كرأس المال الوطني مع إمكانية إعطائه مزايا إضافية.

2- مراعاة الحقوق والالتزامات المتبادلة بين طرفي العلاقة بما يضمن في النهاية فائدة محققة للمستثمر،وتنمية حقيقية للبلد المضيف.

3- توفير الضمانات والتسهيلات الكفيلة بتشجيع الاستثمار العربي داخل الوطن العربي.(4)

1- قدي عبد المجيد،وصاف سعيدي،سملالي يحضية،<<آليات ضمان الاستثمارات الأجنبية-حالة النظام العربي لضمان الاستثمار->>،الملتقى العلمي الدولي الثاني كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،سكيكدة،ص.47

2- سليمان المنذري،مرجع سابق،.119

3- نفس المرجع السابق،ص ص119-.120

4- طارق محمود عبد السلام،مرجع سابق،ص ص117-118.

لذلك يمكن اعتبار هذه الاتفاقية الإطار القانوني الموحد الذي يوفر الضمانات المالية والقضائية والقانونية والتسهيلات والحوافز الكفيلة بتشجيع الاستثمار العربي داخل الوطن العربي.(1)

ثم بدأ مجلس الوحدة في إعادة النظر في إعداد اتفاقية جديدة لتشجيع الاستثمار في ضوء الاتفاقيات القائمة وملاحظات الدول وفي منتصف عام2000 وافق على<<اتفاقية تشجيع وحماية رؤوس الأموال بين البلدان العربية>> ودخلت هذه الاتفاقية حيز النفاذ في عام2002 ولكن بتصديق 3 دول فقط وهي(الأردن والسودان ومصر) وقد كانت محل اتفاقية 1970.وتهدف هذه الاتفاقية إلى خلق وتوفير وتهيئة البيئة المناسبة لإقامة الاستثمارات الخاصة بمستثمري الدول المتعاقدة والتي يتم إقامتها
في أراضي الدول المتعاقدة الأخرى،وتوثيق التعاون الاقتصادي بين الدول المتعاقدة على أسس من المساواة والمنفعة المشتركة،بما يحفز على دفع أنشطة الاستثمارات فيها،وتوفير الحماية العربية ذات المستويات الدولية للاستثمارات العربية في الدول المتعاقدة إضافة إلى الحماية التي يكفلها التشريع الوطني لكل دولة.كما أن الاتفاقية تساعد على حرية انتقال الأشخاص والأموال والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي بين هذه الدول.

وعند إقرار الاتفاقية قام المجلس بطلب إعداد مشروع اتفاقية جديدة لتسوية منازعات الاستثمار تتماشى مع المتغيرات الاقتصادية العالمية وتمتاز بالشفافية والوضوح.وأقر في نهاية2000 <<اتفاقية تسوية منازعات الاستثمار في الدول العربية>>،غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى منتصف2003.وقد قامت بإلغاء المجلس الذي أنشأته اتفاقية1974 وعهدت بصلاحياته في تفسير الاتفاقية إلى مجلس الوحدة واكتفت بجهاز إداري ينشأ في الأمانة العامة كبديل لأمانة المجلس المذكور.وأعادت الاتفاقية صياغة القواعد الخاصة بالتوفيق والتحكيم الواردة في الاتفاقية السابقة.(2)

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن تشجيع الاستثمار وحركة رأس المال في المنطقة العربية هو بحاجة إلى إزالة بعض المعوقات وكذلك ضرورة التزام الدول بتطبيق الأحكام التي وردت في الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار في الدول العربية والتي احتوت على الكثير من التسهيلات والحوافز بالإضافة إلى ذلك فإن تشجيع انتقال رؤوس الأموال واستثمارها في المنطقة يحتاج إلى:(3)

1- إعادة النظر في تشريعات الاستثمار عبر فترات زمنية وذلك بغرض تطويرها على ضوء التجارب العملية والمتغيرات المستجدة.

2- الدعوة إلى تقديم الحوافز الإضافية والمدروسة للمشروعات الاستثمارية،التي لها القدرة على أن تتحمل أعباء إضافية بسبب نقص أو قصور الخدمات المتعلقة بالهيكلة الأساسية.

1- سليمان المنذري، مرجع سابق،ص.120

2- محمد محمود الإمام،<<تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي>>،الطبعة الأولى بيروت لبنان مركز دراسات الوحدة العربية،2004،ص ص503-504.

3- www.uluminsania.net/20-03-2005.

- كريم نعمة النوري،<<العولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال في البلاد العربية>>.

3- ضرورة توفير الرعاية الضرورية للمشروعات الاستثمارية العربية،وأولى مظاهر هذه الرعاية تتمثل في وفاء الدولة المضيفة بالتزاماتها تجاه المشاريع الاستثمارية.

4- النظر في توفير الحماية المناسبة لمنتجات المشاريع الاستثمارية العربية،من منافسة المنتجات المثيلة المستوردة،وخاصة في السنوات الأولى من بدء المشاريع.

5- تحقيق الانسجام في معاملة المستثمر من الناحيتين القانونية والمؤسسية،أي التطبيق السليم للقوانين وتحقيق فعالية المؤسسات من أجل تشجيع وجذب الاستثمارات.

6- دراسة طرق تطوير الأسواق المالية العربية وإمكانية فتحها على بعضها البعض وذلك لزيادة تدفق الاستثمارات العربية البينية.

7- وجود أجهزة تقوم بالإشراف على الاستثمار في الدول العربية هو دليل على الأهمية التي تعطيها تلك الدول لمساعدة المستثمر والعمل معه،وعلى هذه الدول أن تمنح الصلاحيات والسلطة الكافية لغرض الإشراف على العملية الاستثمارية.

وأخيرا،فإن التأكيد على مسؤولية المستثمر تجاه تهيئة الظروف الملائمة لنجاح استثماراته وذلك من خلال حسن اختياره للفرصة الاستثمارية وبيت الخبرة المؤهل من ذوي المعرفة للظروف والأوضاع المحلية لوضع دراسة الجدوى اللازمة...الخ.(1)

1-www.uluminsania.net/20-03-2005.

- كريم نعمة النوري،<<العولمة وحرية انتقال رؤوس الأموال في البلاد العربية>>.

المبحث الثاني : رأس المال العربي المهاجر

في الوقت الذي تعمل فيه الدول العربية جاهدة على جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية بالداخل بالرغم من منافسة جميع دول العالم لها.تبرز قضية في غاية الأهمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وهي قضية الحد من هجرة الأموال العربية للخارج،وإعادة توطينها في البلدان العربية، وهذا ما سنحاول مناقشته من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول : تقدير تدفقات رأس المال العربي إلى الخارج

قد لا يكون مبالغا فيه إذا قلنا بأن ظروف البلدان العربية محفزة لتدفق رأس المال إلى الخارج.فقد شهدت هذه البلدان فترتي ازدهار نفطي عام1973و1979 مكنتها من تحقيق فوائض مالية كبيرة في منطقة تتسم بعدم الاستقرار السياسي.

ولقد أدى هذا إلى تكهنات مفرطة ومتفاوتة كثيرا حول حجم التدفقات إلى الخارج،ومقدار الأصول المالية الأجنبية العربية التي مازال يتوفر لها تقديرات معقولة.لذلك فإنه سيتم تغطية هذا النقص بتقديم أسلوب جديد لحساب تقديرات جديدة لتدفق رأس المال العربي إلى الخارج والجزء الهارب منه.(1)

1- تدفقات رأس المال إلى الخارج :(2)

إن الأسلوب الذي سيتم اتباعه لتقدير تدفقات رأس المال يستند إلى العلاقات بين صافي الأصول المالية الأجنبية والحساب الجاري في ميزان المدفوعات.والأسلوب غير مباشر ذلك أن الأسلوب المباشر لتقدير تدفق رأس المال من حساب رأس المال والمالي غير متاح بسبب عدم توفر بيانات عن تدفق رأس المال،خاصة دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تنشر بيانات بهذا الخصوص.

إن رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات CA يساوي التغير في صافي الأصول الأجنبية،وصافي الأصول المالية الأجنبية يساوي صافي الأصول المالية الأجنبية للجهاز المصرفي (البنك المركزي والبنوك التجارية)،ΔNFA_{BS} ،زائد صافي الأصول المالية الأجنبية للقطاع غير المصرفي)ΔNFA_{NB} ،أي:

$$CA=\Delta NFA_{BS}+\Delta NFA_{NB}$$

وفي ضوء توفر البيانات عن CA وΔNFA_{BS} ،فإن مقدار ΔNFA_{NB} يساوي الفرق بينهما.

فبالنسبة للبلدان العربية،فإن ميزانيات القطاع غير المصرفي غير متوفرة،لذلك فسوف نفترض أن ΔNFA_{NB} تساوي التغير في الأصول الأجنبية لهذا القطاع.ونلاحظ أن هذا الافتراض، ΔNFA_{NB} $=\Delta FA_{NB}$ يخفض تقدير التغير في الأصول الأجنبية للقطاع غير المصرفي،إذا كان التغير في خصوم القطاع إيجابيا.

1-Freedom House ,2001.Freedom in the world :country Ratings,1972-2001.Washington,D,C: Freedom House,P7.

2- علي البلبل و أيتن فتح الدين،مرجع سابق،ص207.

لذلك،فإن الخطأ في هذا الافتراض في الجانب السليم بتوليد حد أدنى لمقدار تدفق رأس المال إلى الخارج.وبالنسبة للقطاع المصرفي،فمن المعقول اعتبار التغير في الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي غير مرتبط مباشرة بتدفق رأس المال إلى الخارج لأن هذه الاحتياطات توضع في استثمارات قصيرة الأجل ولا تدار كليا على أساس المقارنة بين العائد والمخاطر لأن الاحتفاظ بها يعزى للمحافظة على استقرار أسعار الصرف ووضع ميزان المدفوعات.

ومن خلال ما تقدم،فإن تدفق رأس المال في القطاع المصرفي إلى الخارج يقاس بتغير الأصول الأجنبية باستبعاد الاحتياطات الدولية$(FA\text{-}R)_{BS}$.أما المكون الأخير في تدفق رأس المال الخارجي فهو بند السهو والخطأ في ميزان المدفوعاتE ،الذي يعتبر في الغالب تدفق رأس المال إلى الخارج غير مسجل.لذا،فإن تدفق رأس المال إلى الخارج،CO ،يمكن أن يقاس كحاصل جمع كما يلي :

$$CO = \Delta NFA_{NB} + \Delta\,(FA\text{-}R)_{BS} + E$$

وبناء عليه،يبين الجدول الموالي التدفقات الرأسمالية إلى الخارج والتي بلغت كحد أدنى خلال فترة1990–2002 حوالي90 بليون دولار ،أي ما يعادل7 بليون دولار كمتوسط سنوي.

كما يجب الإشارة،إلى أن معظم التدفقات مصدرها القطاع غير المصرفي(مؤسسات وأجهزة استثمار) وأن التدفقات الرأسمالية المعاكسة(إلى الداخل) بلغت حوالي43 بليون دولار في عام1991 لتمويل حرب الخليج و32 بليون دولار في عام1998 لدعم الإنفاق المحلي نتيجة الانخفاض الشديد في أسعار النفط.أما بالنسبة لمتوسط نسبة التدفقات إلى الناتج فقد بلغت 0.7%،أي أنها كحد أدنى كان بإمكانها زيادة معدلات الاستثمار بأقل من1% سنويا إذا وظفت محليا.(1)

1– نفس المرجع السابق.

جدول رقم 16 : التدفقات الرأسمالية إلى خارج الدول العربية

(بليون دولار)

CO	E	ΔNFA_{NB}	$\Delta(FA_{BS}-R)$	عـــام
15.7	2.7	11.5	1.5	1990
42.7-	8.9	44.8-	6.9-	1991
6.0-	10.8	1.4	18.3-	1992
10.4-	8.2	17.1-	1.5-	1993
4.8-	9.1	16.0-	2.1	1994
4.6-	2.1	1.5-	5.1-	1995
14.6	4.5	7.6	2.4	1996
14.3	3.5	6.6	4.2	1997
31.7-	6.8-	11.4-	13.5-	1998
7.0	0.4-	19.1	11.6-	1999
70.0	6.0	43.4	20.7	2000
41.5	0.8	39.3	1.5	2001
27.7	5.0-	33.8	1.0-	2002
90.6	44.4	71.8	25.6-	المجموع
7.0	3.4	5.5	2.0-	المتوسط

المصدر:علي البلبل و أيتن فتح الدين،مرجع سابق،ص210.

- **هروب رأس المال :**

السؤال ذو العلاقة الذي يمكن طرحه هو كم من هذه التدفقات الرأسمالية إلى الخارج كانت رأس مال هارب؟

وقبل الإجابة على هذا السؤال يجب التعرف أولا على مفهوم هروب رأس المال من خلال آراء بعض الاقتصاديين ومنهم :

Kindleberger حيث عرف هروب رأس المال بأنه:التدفقات غير الطبيعية لرؤوس الأموال نتيجة عمليات الخوف أو الشك(الريبة).بينما يرىWalter أن عمليات هروب رأس المال تشمل عمليات تعديل محافظ الأوراق المالية التي تتم الاستجابة للتدهور في مستويات العائد،المخاطرة المرتبطة بالأموال الموجودة في دولة ما والتي تنشأ في ظل وجود تعارض بين أهداف مالكي الأصول والدولة،وقد يتعارض ذلك أو لا يتعارض مع القانون.ومن أبرز التعريفات التي حاولت أن تميز بين التدفقات العادية لرأس المال و التدفقات غير العادية تعريفDooley لهروب رأس المال الذي يمثل الأصول الخارجية المملوكة بواسطة القطاع الخاص والتي لا تولد دخلا مسجلا في ميزان مدفوعات الدولة تحت الدراسة.(1)

1-www.annaba.org/20-03-2005.

– أزمة الثقة من جدوى الاستثمار وعدم جدوى الإصلاح من أسباب هروب رأس المال العربي.

أما الإجابة على السؤال السابق فهي صعبة بطبيعة الحال بدون معرفة مسبقة عن رصيد الأصول المالية الأجنبية للقطاع غير المصرفي قبل سنة الدراسة.لذلك فإنه سيتم توفير بعض المؤشرات حول مدى واتجاه هذا الهروب ومن خلال ذلك توليد مقدار للأصول المالية الأجنبية للقطاع غير المصرفي.وأحد مقاييس رأس المال الهارب هو ذلك الجزء من رصيد البلد من الأصول الأجنبية الذي لا يعطي عائدا مسجل كدخل استثمارات.والفكرة في هذا السياق هي أن الاحتفاظ بدخل الاستثمار في الخارج يشير إلى قضايا تتعلق بتهريب رأس المال،ذلك أن المستثمر يسعى إلى حماية دخل الاستثمار من الضرائب أو من تسليم النقد الأجنبي إلى السلطات النقدية،أو الاعتراف به كعائد ثروة أجنبية غير مسجلة،أسباب أدت أولا إلى تهريب رأس المال.

وباستخدام هذا الأسلوب،يمكن القول بأنه إذا كان دخل الاستثمار المسجلIY أقل من دخل الاستثمار الذي كان يجب أن يتحقق على أصول مالية مسجلة مساوية(للنظام المصرفي في هذه الحالة)IY_{BS}فإن ذلك مؤشرا على زيادة في حركة تهريب رأس المال،والعكس صحيحا أيضا،فإذا زاد الدخلIYعنIY_{BS}،فإن ذلك يدل على انخفاض مكون رأس المال الهارب.(1)

المطلب الثاني: أسباب ونتائج تدفق رأس المال إلى الخارج

لقد أسهمت العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في هجرة الأموال العربية للخارج،كان من بينها عوامل جاذبة من البلدان الأجنبية المستقبلة للأموال وعوامل طاردة من داخل البلدان العربية،فما هي أسباب تدفقات رأس المال هذا؟و ما هي نتائجها؟إن تحليل السؤال الأول يساعدنا على تحديد العوامل والشروط التي تسهل إعادة رأس المال المتدفقة إلى الخارج إلى داخل الوطن،وأما تحليل السؤال الثاني فيساعدنا في فهم أهمية تدفق راس المال إلى الخارج وصدارة الاهتمام بإعادته إلى الوطن.

- **الأسباب:**

ويمكن تقسيم هذه الأسباب إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية

أ-الأسباب الخارجية:

يمكن إيجاز أهم هذه الأسباب على النحو التالي:

-المحافظة على الأموال وكون هذه الاستثمارات مضمونة: فمن وجهة نظر الأموال العربية المهاجرة تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية المكان والملاذ الآمن للحفاظ على قيمة هذه الأموال نتيجة لقوة الأداء الاقتصادي بهذه الدول المرفق بالقوة السياسية والعسكرية في ظل حرية اقتصادية تمنع الاقتراب من والتعدي على هذه الأموال.(2)

1-Freedom House.2001,OP.Cit.PP 13-14.

2- عادل حميد يعقوب عبد العال،<<هجرة رؤوس الأموال الإسلامية إلى الخارج في ظل العولمة "الحالة العربية">>،بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثالث للاقتصاد الإسلامي،كلية الشريعة،جامعة أم القرى،المملكة العربية السعودية،ص19.

وبتحليل أوضاع هذه الدول من الناحية الاقتصادية(حالة الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أنها أكبر متلقي لهذه الأموال وعلى اعتبار أنها القوة الاقتصادية الأولى في العالم) يلاحظ بأن الواقع العملي يشير إلى أن تجميد الأرصدة الإيرانية والعراقية والليبية قد أدى إلى الزعزعة من مصداقية(الضمان والمحافظة على الأموال العربية) بعد أزمة الرهائن وحرب الخليج الثانية وأزمة لوكيربي وقد استمر هذا التزعزع بعد أحداث11 سبتمبر 2001.(1)

– الربحية: إن قرار الاستثمار يبنى على أساس المقارنة بين معدل الربحية المتوقع وبين ما يتحقق للمشروع المقترح من كلفة وعادة ما يعبر عن الإيرادات المستقبلية بشكل نسب مئوية من العائد بالإنتاجية الحدية لرأس المال،حيث تتأثر حركة رأس المال بدافع الربح،وعليه وبافتراض ثبات العوامل الأخرى فإن رأس المال ينجذب إلى تلك البلدان التي يرتفع فيها عائد الاستثمار نسبيا.(2)

فعنصر الربحية يعتبر من العناصر المهمة والمحددة لتحركات رؤوس الأموال وهجرتها،ومن المعروف اقتصاديا أنه كلما زادت درجة نضج الاقتصاد وتطوره كانت فرص الاستثمار المربح فيه قليلة وبالتالي تصبح فرص الاستثمار في البلدان أقل تطورا أكثر ربحية منها في الدول المتقدمة.وبتطبيق معيار(درجة نضج الاقتصاد وتطوره) على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية يلاحظ تدني نسبة الربحية بها إذا ما قورنت بمعدل الربحية في دول جنوب شرق آسيا ففي الوقت الذي يصل فيه معدل الربحية في مجموعة دول جنوب شرق آسيا من 13–14% يصل فيه معدل الربحية حوالي 4.3% في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية.

ولذلك لا يمكن اعتبار عنصر الربحية من العناصر قوية التأثير على هجرة رؤوس الأموال العربية للخارج وتتفق مع ذلك كثير من الدراسات التي تمت بهذا الخصوص.

– قدرة المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال على استرجاع ودائعهم وتحويل أرباحهم في أي وقت بدون عوائق : تتسابق دول العالم في سن التشريعات الخاصة بتحويل الأرباح أو استرجاع الأموال في أي وقت بالنسبة للاستثمارات الأجنبية،ومع ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في العالم حتى الآن التي لا تعلن في قوانينها موقفا من تحرك رؤوس الأموال الوطنية أو الأجنبية دخولا أو خروجا وإن كان هذا لا يعني عدم وجود سياسات تحد من مثل هذه التحركات.

ولا شك أن حرية تحركات الاستثمارات الأجنبية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبصفة خاصة الأموال والاستثمارات العربية ليست بالسهولة المطبقة في كثير من دول العالم،إنما تخضع لاعتبارات سياسية واقتصادية تحددها مصلحة المؤسسات والشركات والبنوك والأسواق الأمريكية بالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تزعمت سياسات الحرية والتحرر الاقتصادي والغير مطبقة على أرض الواقع أو المطبقة بعدة مكاييل.(3)

1– عادل حميد يعقوب عبد العال،مرجع سابق،ص.19

2– العقون نادية،مرجع سابق،ص.28

3– عادل حميد يعقوب عبد العال،مرجع سابق،ص ص23–25.

هذه هي أهم الأسباب الخارجية لهجرة رؤوس الأموال العربية للخارج بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل التقدم والتطور في البنية التحتية والفوقية للاستثمار في هذه الدول.

ب- الأسباب الداخلية(الطاردة) لهجرة رؤوس الأموال العربية للخارج :

ويمكن توضيحها فيما يلي :

- ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاديات العربية : ويتمثل ضعف المقدرة الاستيعابية لاقتصاديات العالم العربي في عدم استطاعة هذه الاقتصاديات استغلال الموارد المتاحة لديها استغلالا كاملا في تحقيق مستوى من التنمية تتناسب مع مستوى هذه الموارد.

- بالرغم من الإصلاحات الإدارية والقانونية التي قامت بها معظم البلدان العربية مازال هناك الكثير من المشاكل التي يتعرض لها المستثمرين العرب داخل البلدان العربية فلازالت المزاجية وشيوع الروتين والفساد الإداري والمالي وغياب الشفافية والتسهيلات تمثل حاجزا كبيرا لانسياب رؤوس الأموال بين الدول العربية وهروبها للخارج،زد على ذلك غياب التطبيق العملي على أرض الواقع للإصلاحات الإدارية والتنظيمية وكذلك التشريعات المتعلقة بجذب الاستثمارات العربية في البلدان العربية.(1)

- عدم الاستقرار السياسي في المنطقة يجعلها في وجهة نظر الكثيرين غير آمنة للاستثمار.فالبلد الذي يتمتع بأكبر درجة من الاستقرار (السياسي والاقتصادي والاجتماعي) بالإضافة إلى ما يقدمه من الإغراء والضمانات هو الذي يستحوذ على أكبر قدر من تدفقات رؤوس الأموال.(2)

وتشير كل الأسباب السابقة إلى عمق أزمة الثقة التي يعيشها الأثرياء العرب من جدوى الاستثمار داخل الوطن العربي أو من جدوى الإصلاحات الاقتصادية التي يشهدها،أو إلى عدم معرفتهم الحقيقية بفرص الاستثمار الكبيرة المتاحة في مختلف المجالات والتي لا تلقى الترويج اللازم لها كما يجيد الغرب الترويج لمشاريعهم لاستقطاب رؤوس الأموال من مختلف دول العالم.(3)

فالأسباب المذكورة سابقا هي أسباب توضح هروب رأس المال إلى الخارج والذي يمثل جزء من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج،والأسباب لكل منهما مختلفة بشكل كبير،فالجزء غير الهارب من تدفق رأس المال إلى الخارج هو نتيجة للسلوك الطبيعي وتطور الأنشطة الاقتصادية الناتجة عن التفاعل بين نمو الثروة والتجارة الخارجية والتكامل المالي الدولي.(4)

1- عادل حميد يعقوب عبد العال،مرجع سابق،ص ص24-26.

2-رحيم حسين،<<دور الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات-حالة البلدان العربية->>،المؤتمر العلمي الدولي الثاني:سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية،إشارة خاصة لحالة الجزائر،سكيكدة،09-2003/12/10،ص6.

3- www.bint jbeil.com/20-03-2005.

- نايف كريم،<<الأموال العربية المهاجرة:السطو أو العودة>>.

4-International Monitary.2002,¨Capital Flight :Concepts, Measurement,and Isues¨,Staff Studies for the world Economic out look.Washington,D,C:IMF.P19

فنمو الثروة يؤدي إلى زيادة الطلب على الأصول المالية،وتقليص المخاطر إلى الحد الأدنى ينطوي على الاحتفاظ بهذه الأصول في محفظة استثمارية متنوعة،كما أن حساب رأس المال المفتوح،في ظل نظام مالي محلي غير متطور،يتضمن الاحتفاظ بالمحفظة الاستثمارية بمكون من الأصول الأجنبية.وهكذا يحدث تدفق رأس المال إلى الخارج بشكل عادي.وتزداد مثل هذه التدفقات مع التوسع في التجارة الدولية ذلك أن الشركات المنخرطة في التجارة الدولية ترغب في الاحتفاظ بأرصدة تشغيلية من الصرف الأجنبية وبسبب زيادة ائتمان الصادرات للمستوردين.والمهم في الأمر هو أن تدفق رأس المال إلى الخارج العادي له علاقة ضئيلة بمعدل عائد الاستثمار في الاقتصاد المحلي.ولكن في ظل صدمات خارجية مثل شروط تبادل تجاري أقل أو أسعار فائدة أجنبية أعلى،فإن تدفق رأس المال العادي يتأثر بمعدلات العائد المحلي لأن هذه الصدمات تخلق فرقا بين أسعار الفائدة الأجنبية والمحلية،وبالتالي تحفيز التدفق إلى الخارج.

وفي عالم مثالي،لا يتخلله صدمات دولية،فالعائد على رأس المال في البلدان النامية يجب أن يكون أعلى منه في البلدان المتقدمة وذلك بسبب ندرة رأس المال وبالتالي نسبة رأس المال إلى العمل منخفضة.وهذا من المفروض أن لا يحفز فقط بقاء رأس المال في الوطن،بل يجب أيضا أن يجلب تدفق رأس مال أجنبي أكبر إلى الداخل.ولكن الواقع يشير إلى أن كثيرا من رأس المال يتدفق إلى خارج البلدان النامية.وأن أكثر من75% من تدفقات رأس المال تتجه نحو البلدان المتقدمة.ويمكن أن يكون ذلك ناتجا عن السياسات والهياكل الاقتصادية السائدة.وإذا تناولنا السياسات الاقتصادية فقط نستطيع تحديد مثل هذه السياسات بثلاث : النقدية وسعر الصرف والمالية .فالسياسة النقدية المتميزة بالكبت المالي في ظل تضخم مرتفع تؤدي إلى أسعار فائدة حقيقية سالبة،وسياسة سعر الصرف الهادفة إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي غير قابل للاستمرار تولد توقعات بتخفيض العملة مستقبلا مما يخفض قيمة الأصول المحلية.وأما السياسة المالية التي تفرض ضرائب تمييزية على دخل رأس المال،وتبقي عجز الميزانية غير قابل للاستمرار مع احتمالات المستقبل بتنقيد الدين العام،فإنها تجعل الأصول الأجنبية ملاذا لرأس المال أكثر مكافأة.

وعليه فإنه من غير المستغرب أن تكون نتيجة هذه السياسات زيادة مخاطر الاحتفاظ بأصول محلية وأن تحدث ارتفاعا في تدفق رأس المال إلى الخارج أو هروب رأس المال.وإذا استمرت هذه السياسات،فإن أثرها المشوه على تخصيص الموارد والهيكل الاقتصادي يستطيع أن يؤدي إلى تقليص ارتفاع العائد على رأس المال وقلب مكون رأس المال الهارب إلى تدفق عادي.(1)

2- النتائج :

إن رأس المال المهاجر إلى الخارج والذي يفوق المستويات "العادية" التي يتطلبها نمو الثروة والتجارة وتنويع الحافظة له آثار سلبية على الاقتصاد تتضمن:زيادة في حجم القطاع العام بسبب

1-International Monitary.2002.Ibid,P 19.

اضطراره لزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.(1)

فتراجع القطاع الخاص من خلال تدفق رأسماله إلى الخارج يؤدي بالقطاع العام إلى تولي حصة أكبر في الاقتصاد وهذا ما ينطبق على التجربة العربية.إذ أن حصة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي رغم انخفاض قيمتها عبر الزمن،بقيت مرتفعة نسبيا عند34% مقارنة بحوالي21%للدول النامية.

كما أن تدفق رأس المال إلى الخارج وخصوصا رأس المال الهارب يقلص القاعدة الضريبية بنقل الثروة الخاصة خارج سلطة الإدارة الضريبية الوطنية،مما يؤدي إلى زيادة عجز الميزانية إضافة إلى تدهور في توزيع الدخل بنقل عبء الضريبة من رأس المال إلى العمل.

وأهم نتيجة هي النظر إلى تدفق رأس المال إلى الخارج كتحويل الادخار من الاستثمار المحلي (وحيازة الواردات المطلوبة) إلى الاستثمار المالي الأجنبي،وبالتالي تقليص معدل النمو الاقتصادي الذي كان يمكن تحقيقه مما يؤدي إلى إغلاق فرص خلق مواطن عمل لاستيعاب العمالة العربية المتنامية.(2)

المطلب الثالث : العوامل الجاذبة لعودة رأس المال العربي المهاجر

يكاد يتفق جميع الاقتصاديين إلى أن عودة جميع الأموال والاستثمارات العربية المهاجرة بشكل سريع وتلقائي،هو ضرب من الخيال،كما أنه من المستحيل من الناحية العملية مقاطعة الاستثمار في جميع دول العالم خارج الوطن العربي،فكبر حجم الأموال المهاجرة،وتنوع الاستثمارات بين قصيرة الأجل ومتوسطة وطويلة الأجل والقيود التي تفرضها الدول الأجنبية على تحركات هذه الأموال، والمصالح المشتركة والتشابكات الاقتصادية بين البلدان العربية والبلدان الأجنبية والظروف السياسية أحيانا تحتم وضع استراتيجية لعودة الأموال والاستثمارات المهاجرة إلى بلدانها العربية بشكل منظم وتدريجي وتبعا للتقدم الذي يتم تحقيقه في مجال إيجاد آليات مناسبة لجذب هذه الأموال.(3)

فعودة رأس المال العربي تنطوي على عمليتين،الأولى معنية بتشجيع الأثرياء والمدخرين العرب بإعادة استثماراتهم إلى الوطن(الجزء الزائد عن اعتبارات التنويع وغيرها)،والثانية معنية بتشجيع المستثمرين العرب بالبحث عن فرص استثمارية في الوطن العربي وذلك بتحويل هذه الأصول الأجنبية إلى ثروة عينية محلية.(4)

إن العوامل الحاسمة التي تؤثر على قرارات المدخرين العرب هي:معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مقابل الأجنبي،وسعر الفائدة الأجنبية مقابل العربية وانخفاض العملات العربية المتوقع،

1- علي البلبل و أيتن فتح الدين،مرجع سابق،ص.206

2- Freedom House.2001,OP.Cit.P 16.

3- عادل حميد يعقوب عبد العال،مرجع سابق،ص.27

4- علي البلبل أيتن فتح الدين،مرجع سابق،ص208.

ودرجة المبالغة في سعر الصرف الحقيقي(التي تنبئ بانخفاض مستقبلي في سعر الصرف والأصول المسعرة فيها)،والمخاطر السياسية،وتطور القطاع المالي.

ويبين تحليل هذه العوامل خلال فترة1990-2002،أنه رغم زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي عن معدلات نمو الناتج المحلي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي(OECD)،3.5% مقابل 2.8%،فإن الأولى تميزت بتقلبات واسعة واستمرت تتأثر بشدة بشروط التبادل التجاري للنفط،كما ولدت الإصلاحات الاقتصادية والمالية أسعار فائدة حقيقية موجبة،إلا أنها ظلت أقل من أسعار الفائدة الأجنبية وتوقعات انخفاض العملات العربية.

ويسبب نقص الصرف الأجنبي الناتج عن عدم القدرة على زيادة الصادرات العربية غير الأولية بلغت تخفيضات أسعار العملات العربية نحو10%سنويا خلال الفترة 1990-2002،إضافة إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية العربية بحوالي1%سنويا منذ عام 1990.أما المخاطر السياسية فإنها عامل ثابت كما يبدو بالنسبة لهذا الجزء من العالم،وألقت بظلالها(ربما بشكل مبالغ فيه) على قدرة المستثمرين على استعادة العوائد ورؤوس الأموال.و بالنسبة للقطاع المالي،فإنه لا يزال متأخرا حتى عن القطاع المالي للبلدان النامية،حيث أن نسبة الائتمان الخاص العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي - أحد مقاييس التطور المالي- أقل من متوسط البلدان النامية.وإذا اقترن بعدم وجود أسواق مالية عربية متطورة،فإن هذا يعني ندرة المؤسسات والأدوات لاستيعاب رأس المال العربي المهاجر وتحويله إلى تمويل استثمارات عينية.لذلك فإنه لا يستغرب مدى تدفق رأس المال العربي إلى الخارج.وهكذا يمكننا الاستنتاج أنه إضافة إلى الاعتدال في المخاطر السياسية والسياسات الاقتصادية الكلية السليمة،فإن ما يعزز عودة رأس المال العربي هو(الرأي المألوف ذكره والذي يؤكد دور) نمو الاقتصاد والقطاع المالي المتطور وهيكل اقتصادي قادر بشكل خاص على زيادة الصادرات غير التقليدية.(1)

إضافة إلى ذلك فإنه من الضروري تحويل هذه الأموال العائدة إلى استثمارات حقيقية منتجة،ومن أجل ذلك فإن العرب بحاجة إلى الاعتماد على عاملين متشابكين هما: التحرير السياسي وتطوير القطاع الخاص.فالتحرير السياسي (وبالتالي الثقافي) لا يسمح فقط للناس أن يفكروا بحرية وعمل الأشياء بإبداع،ولكن يضع سياسات وأعمال الحكومة تحت تمحيص أكبر وفي خدمة النمو وحسن الوضع العام.كما أن تطوير القطاع الخاص لا يقل أهمية لأنه هو الوكيل الذي عليه أن يقوم بهذا التحويل.(2)

1- علي البلبل و أيتن فتح الدين،مرجع سابق،ص ص208-.209

2- International Monitary.2002,P 28.

وفي هذا السياق،فلابد للقطاع الخاص أن يملك الشرعية السياسية بالعمل في بيئة استثمارية كفأة بدون معيقات تساعد على تعزيز ربحيته مقابل مخاطر معينة.ولكن القطاع الخاص يجب عليه أن يتحمل مسؤولية الحيازة على التكنولوجيا،والإدارة،والقدرات التسويقية المطلوبة لرفع الاقتصاديات العربية إلى المساهمة ذات المعنى في الاقتصاد العالمي.(1)

فعلى الرغم من الإصلاحات والتغييرات التي تمت في المجالات الاقتصادية وصدور قوانين الاستثمار والضمانات القانونية،إلا أن المستثمرين يشعرون أنه مادام هناك موقع خاص للقطاع العام في بعض البلدان العربية ومادامت هناك فئات اجتماعية تقاوم التغير فإن المستثمرين يشعرون بالقلق من احتمالات الرجوع إلى الوراء.وفي دراسة قيمة لجون بيج وليندا فان غليدر عن<<المؤسسات والاستثمار والنمو في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا>> يفصل الباحثان في ذكر أسباب انخفاض الاستثمارات الخاصة في المنطقة العربية وأهم ما يذكراه هو:

1- البيروقراطية والتقدير الشخصي للمسؤولين الإداريين.

2- عدم ملاءمة الإطار القانوني وموثوقية الجهاز القضائي.

3- ضعف الاعتراف بحقوق الملكية وإنفاذ العقود.

4- بطء نظام المحاكم مما يجعل المستثمرين يعتمدون على نظام التحكيم التجاري.

5- يشكو المستثمرون خارج بلدان الخليج،من نقص البنية الأساسية الملائمة وغياب بيئة مواتية من شأنها أن تسمح للقطاع الخاص على تقديم هذه الخدمات.

ويمكننا أن نضيف لهذه الأسباب أن النظام المصرفي العربي ورغم ما جرى عليه من حركة إصلاح مهمة في أكثر من نصف الدول العربية مازال يعاني من تبعية بنوكه المركزية لسلطة التدخل الحكومي.وربما يكون النقد الموجه للبنوك العربية بشكل عام يتمثل في عدم قدرتها على التعامل بعضها مع البعض الآخر دون المرور بوسيط مصرفي غربي.وبناء عليه فإنه من الضروري تطوير البنية المصرفية وذلك من خلال توحيد التشريعات والمصطلحات المصرفية لتهيئة مناخ الاستثمار اللازم.و توفير كافة الخدمات التي تؤدي إلى خلق المستثمر الفعال والقادر على الاستمرار في مختلف الأسواق بفعالية وإنشاء صناديق الاستثمار التي تتولى توظيف أموال المستثمرين في الأوراق المالية.وتنشيط الإقراض لحيازة الأوراق المالية والإقراض بضمانها بما يرفع من درجة سيولتها ويجعلها أكثر جاذبية خاصة لصغار المستثمرين.(2)

1- International Monitary.2002.Ibid,P 28.

2- قيس جواد العزاوي،<<الضمانات السياسية والأمنية والاقتصادية للاستثمار عربيا وأوروبيا>>، أعمال المؤتمر الدولي التاسع :آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوروبية،مركز الدراسات العربي-الأوروبي،بيروت،13-15 فيفري 2001،ص ص55-656.

المبحث الثالث : أسواق رأس المال العربية وفكرة إقامة سوق مالية عربية مشتركة

تضع المتغيرات الدولية المعاصرة العديد من التحديات أمام الدول العربية للخروج من سيطرة الاعتبارات القطرية والتوجه نحو تعزيز التكامل فيما بينها،وفي مقدمة ذلك التكامل المالي،وبخاصة وأن هذه الدول تملك من مقومات التكامل والتوحد ما لا يملكه غيرها،وأول خطوة يجب البدء بها لتحقيق ذلك

هي إنشاء سوق مالية عربية موحدة تحقق التكامل المالي بين الدول العربية،وتعمل على تشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين هذه الدول،بالإضافة إلى استعادة الأموال العربية المستثمرة في الخارج،وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية،وتدعيم التجارة البينية العربية،وتوفير مصادر التمويل اللازمة للمشروعات الإنتاجية.

المطلب الأول : الواقع الحالي للبورصات العربية

قبل التطرق إلى أسواق المالية العربية وخصائصها،نتعرض أولا لدور الأسواق المالية في الاقتصاد بصفة عامة وذلك فيما يلي :

1- دور الأسواق المالية في الاقتصاد :

لقد كان الاعتقاد السائد بأن التمويل بنظام الوساطة المالية،أي من خلال الجهاز المصرفي،هو أساس قيام اقتصاد السوق،خاصة مع التطور الكبير الذي عرفه عالم الصيرفة في الآليات وفي التقنيات إلا أنه،وبفعل التكاليف المرتفعة نسبيا لهذا النظام بالنسبة للمؤسسات،والسعي نحو توظيفات أكثر مردودية بالنسبة للمدخرين،تم التحول إلى الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد،حيث أصبحت عمليات التمويل تتم أكثر فأكثر من خلال إصدار الأوراق المالي،فانخفض نصيب البنوك في التمويل وانتشرت اللاوساطة أو ما يعرف باقتصاد الأسواق المالية.(1)

وهناك تعاريف عديدة أعطيت للسوق المالية،من بين هذه التعاريف جاء تعريفها بأنها:<<المكان الذي يجمع بين عارضي الأموال وطالبيها من أجل تلبية إحداهما لاحتياجات الآخر-بمراعاة شروط معينة-لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية>>.(2)

وتندرج الأسواق المالية في إطار سوق رؤوس الأموال طويلة الأجل،والتي تعتبر قاعدة التكوين الرأسمالي في أي مجتمع.ولهذا فإن قيام الأسواق المالية ظلت ضرورة من ضروريات تنشيط الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.وتنقسم السوق المالية إلى سوق أسهم وسوق سندات،وبواسطتهما تتمكن المؤسسات من التمويل بالأموال الدائمة.(3)

1- جبار محفوظ،<<البورصة وموقعها من أسواق العمليات المالية>>،الجزء الأول،الطبعة الأولى، دار هومة،2002،ص ص39-40.

2- محمد براق،<<السوق المالية ودورها في تمويل التنمية في الوطن العربي>>،الملتقى الدولي، التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة ،سطيف،2004،ص.2

3- رحيم حسن،مرجع سابق،ص3.

ونميز بين مستويين من الأسواق المالية:أولية وثانوية.

وعليه،فإن السوق المالية تعبر عن شبكة من القنوات يتم من خلالها تدفق رؤوس الأموال.ونتيجة الانفتاح الواسع النطاق الذي عرفته الأسواق المالية،والتطور الذي عرفته تكنولوجيات الإعلام والاتصال،أعطيا الأسواق المالية بعدا عالميا،حيث أصبحت التدفقات المالية تتم عبر مختلف نقاط العالم في زمن قياسي.

وضعف الأسواق المالية،أو غيابها أحيانا،يمكن اعتباره من الأسباب الأساسية لتدني حجم الادخار وتدفق رؤوس الأموال نحو الخارج.والتالي،فإن هذا العجز يمثل سببا جوهريا في تفاقم أزمة المديونية الخارجية،والتي طالما بررت بعجز الادخار المحلي.

2- شروط الفعالية والفاعلية في الأسواق المالية :

حتى تتصف السوق المالية بالفاعلية القصوى أو الكفاءة العالية يجب أن تكون :

- سوق كاملة :أي أن المعلومات شاملة ومتاحة للجميع وتكلفة الحصول عليها ميسرة.
- سوق مرنة :أي أن هناك استجابة لتغيرات الأسعار.
- سوق واسعة :أي أن عدد المتعاملين فيها كبير،والذي يترجم عمليا بكبر أحجام أوامر البيع والشراء.
- سوق عميقة :ويعبر عمق السوق عن وجود أوامر بيع أو شراء للأوراق المالية قادرة على التأثير في الأسعار الجارية لهذه الأوراق،بحيث تتوفر المعرفة الفورية بالأسعار والقدرة على التنفيذ الفوري للأوامر بالسرعة والتكلفة المناسبة.

وتقاس الفعالية بحجم ونوعية المدخرات المستقطبة خلال فترة زمنية معينة وكذا بحجم التمويل الممنوح للمستثمرين.

وهكذا يمكن أن نعبر عن الفعالية بمدى قدرة السوق على جذب رؤوس الأموال،أو بالأحرى جذب الاستثمارات وتنشيطها.والتنشيط هنا يعبر عن الحركية والدوران.ومن مؤشرات الفعالية:

- تمكين أصحاب المدخرات الصغيرة من سوق المال وتثمير أموالهم.
- جذب رؤوس الأموال المحلية،بما فيها بعض الودائع المصرفية.
- جذب رؤوس الأموال الأجنبية،أو استرجاع جزء من رؤوس الأموال الوطنية الموجودة في الخارج.
- تكريس ثقافة الاستثمار في المجتمع.
- المساهمة في توزيع الثروة وتحقيق العدالة بدلا من أن تكون أداة لتركيز الثروة.
- تكريس الحرية الاقتصادية وثقافة الشفافية في مجال الأعمال.
- المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي رفاهية المجتمع بدلا من أن تكون مجالا للمضاربات وأداة لاغتناء فئة قليلة على حساب فئات عريضة من المجتمع.(1)

1- رحيم حسن،مرجع سابق،ص ص3-6.

3- الواقع الحالي للبورصات العربية:

لقد عرفت الدول العربية أسواق رأسمال من خلال الدول الاستعمارية التي قامت باحتلالها واستنزفت ثرواتها،حيث قامت بإنشاء العديد من البنوك والبورصات تطبيقا لنظمها الاقتصادية، ولضمان تصدير المواد الخام إليها،وتسويق منتجاتها بهذه الدول.

وفي هذا الإطار عرفت مصر أسواق رأس المال كأول دولة عربية، حيث يعود إنشاء سوق الأوراق المالية في مصر إلى نهاية القرن التاسع عشر،فتم إنشاء بورصة الأوراق المالية في الإسكندرية عام 1883م وبورصة القاهرة في عام 1904م،أم بالنسبة لبقية الدول العربية فحتى عام 1989 لم يكن في العالم العربي سوى خمسة بورصات إضافة إلى البورصة المصرية،وهي بورصات: لبنان(1920م)،والمغرب(1967م)،وتونس(1968م)،والكويت(1977م)،والأردن(1978م)، وظلت بورصة لبنان معطلة حتى عام 1995م نتيجة ظروف الحرب الأهلية في لبنان.

وفي عام 1989 تم إنشاء ثلاث بورصات في البحرين،ومسقط،والعراق،وبدأت سوق نشطة للأسهم في السعودية،وفي عام 1999م تم إنشاء أربع بورصات أخرى في كل من السودان،وقطر، والجزائر،وفلسطين،وفي عام 2000م أنشئت كل من بورصة دبي وبورصة أبو ظبي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ورغم ما يعكسه واقع أسواق الأوراق المالية في البلدان العربية من حداثة عهد معظم هذه الدول في إنشاء بورصات للأوراق المالية،إلا أنه يمكن القول أن هذه البورصات قد قطعت شوطا لا يستهان به خلال السنوات القليلة الماضية من أجل تطوير أسواقها المالية بما يزيد من الشفافية،ويحسن من معايير الإفصاح وعمليات التداول.(1) ويمكن إيجاز أهم التطورات التي عرفتها البورصات فيما يلي:

أ- تطور الأطر التشريعية:(2)

لقد قامت الدول العربية بإتباع سياسات لتطوير الأطر التشريعية والقانونية لبورصتها بما يضمن خلق الحوافز وتطور هذه الأسواق،ويأتي في مقدمة هذه التشريعات:قانون سوق الأوراق المالية و لوائحه التنفيذية،وقانون الشركات والقوانين التي لها تأثير مباشر على السوق كقانون البنوك و المؤسسات المالية ومدققي الحسابات،ويضم تطور الأطر التشريعية مايلي:

1- تطور قوانين الشركات:استهدفت التعديلات على وجه الخصوص مايلي:

-حماية المساهمين أو المستثمرين من خلال تطوير القوانين المتعلقة بحقوق وواجبات كل منهم.

1- أشرف محمد دوابة،<<نحو سوق مالية عربية>>،مؤتمر التجارة العربية البينية،عمان الأردن،20-22 سبتمبر،2004،ص ص463-.464

2- يخلف عبد الرزاق،<<الاستثمار في بورصة القيم المنقولة:دراسة لواقع البورصات العربية وآفاقها المستقبلية>>،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،تخصص نقود ومالية،2001،غير منشورة،ص156.

- تطوير الضوابط التنظيمية التي تحكم نشاط ومتطلبات إصدار الأوراق المالية.

- تقديم الشروط والمزايا لإنشاء شركات المساهمة والأحكام المتعلقة بانتقال ملكية الأوراق المالية.

2- تعديل وتطوير الأنظمة الضريبية:وقد ساهمت في تعزيز الأوراق المالية،وخلق الحوافز لدفع النشاط الاستثماري والتعامل في الأوراق المالية وذلك من خلال:

– تشجيع تحويل الشركات المغلقة إلى شركات مساهمة عامة،وإدراج أسهمها في البورصة بمنح بعض المزايا الضريبية.

– القيام بتخفيض أو إلغاء الضرائب على العوائد الجارية والفوائد،والضرائب على الأرباح الرأسمالية المتحققة من خلال التعامل في الأوراق المالية،كما عاملت بعض منها صناديق الاستثمار معاملة المستثمر الفرد،فيما يتعلق بضرائب التعامل بالأوراق المالية.

3– تعديل واستحداث قوانين جديدة خاصة بسوق البورصة:لقد كان الهدف من وراء التعديلات المستمرة في الأحكام والتشريعات الخاصة بسوق البورصة،توفير المزيد من الثقة وحماية المستثمرين وذلك بتعزيز الثقة والشفافية والإفصاح،وتبسيط عمليات وإجراءات التداول والتسوية،وتم ذلك من خلال النقاط التالية:

– إجبار الشركات المدرجة بضرورة الإفصاح عن بياناتها بشكل ربع سنوي،والالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لإعداد البيانات.

– تطوير القوانين الخاصة بمهنة المحاسبة والتدقيق.

– ضرورة التزام الشركات بالإفصاح الفوري عند حدوث أي تبدلات في أنشطتها.

– فرض الأحكام على ظاهرة تسرب أو استغلال معلومات خاصة،وحماية صغار المستثمرين من المستثمرين الأجانب.(1)

ب– تحسين البنية التحتية: (2)

يشتمل ذلك على نظام التداول والأنظمة وآليات الدفع والمقاصة والتسوية والحفظ المركزي، وأجهزة خدمات المعلومات التي تساعد على تعزيز الشفافية وتقليل المخاطر،ودقة عمليات التداول حيث عملت البورصات العربية على تطويرها من خلال:

– مكننة أنظمة التداول لديها وهذا ما قامت به كل من:تونس،الكويت،مصر،المغرب،عمان.

– استخدام وسائل اتصال حديثة كالانترنيت لنشر المعلومات والبيانات عن أنشطتها وأداء الشركات بها والقوانين الحاكمة لها.

1– يخلف عبد الرزاق،مرجع سابق،ص ص156–157.

2– بن وارث حجيلة،<<أثر برامج الخوصصة والأسواق المالية في الدول العربية،مع دراسة حالة الجزائر>>،جامعة الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،فرع التخطيط والتنمية،2002–2003 غير منشورة،ص106.

ج– تطوير الأطر المؤسسية:

يضم الإطار المؤسسي للبورصة الأجهزة التي تقع عليها مهمة إدارة السوق،والرقابة والإشراف على أنشطة التداول والتسوية فيه،إضافة إلى خدمات الوساطة الاستثمارية المختلفة.ولتطوير هذه الأطر فقد عمدت البورصات العربية إلى انتهاج اتجاهين:

– فصل الدور التشريعي والرقابي عن الدور التنفيذي في إدارة البورصة وذلك لتعزيز الدور الرقابي للسوق نتيجة للأهمية التي يكتسبها هذا الأمر في تنظيم نشاط وتداول الأوراق المالية،وتعزيز مصداقية السوق وتجنب الازدواجية في المهام.

– خوصصة البورصة:وذلك بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في إدارة عمليات التداول،من خلال القيام بتحويل ملكية وصلاحيات الإدارة والإشراف وحتى وضع الأنظمة للبورصة والمؤسسة الملحقة بها إلى المتعاملين في السوق أنفسهم،مما يساعد على خلق وابتكار الأساليب والأدوات وتطويرها وتوفير القدرة على الاستجابة لمتطلبات المتعاملين المتغيرة باستمرار،ويوجد ثلاث بورصات خاصة في كل من تونس،المغرب،الأردن(حسب القانون الجديد).(1)

د– الانفتاح على الخارج وتشجيع الاستثمار الأجنبي:

عملت البورصات العربية على تعزيز انفتاحها أمام الاستثمار الأجنبي وبصفة خاصة البورصات التي كانت تتميز بالانغلاق،حيث خففت من القيود التي تواجه جذب الاستثمارات الأجنبية مع توفر الثقة في البورصات كما هو الحال في مصر،المغرب،الأردن،لبنان.(2)

هـ– تطوير أنشطة الوساطة:

لقد تضمنت الإصلاحات الجديدة تنظيم الوساطة في السوق حتى تكون قادرة على التحليل واتخاذ القرار الاستثماري الصحيح وإدارة المحافظ وتقييم أداء الشركات.حيث لوحظ ولأول مرة أن التشريعات الجديدة قد نصت على أن تتخذ الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية شكل شركة المساهمة أو شركة التوصية بالأسهم.ووضعت مجموعة من الأحكام والضوابط التي تنظم عمل هذه الشركات.(3)

فلقد شهد نشاط الوساطة تطورا ملحوظا خلال السنوات القليلة الماضية،حيث ارتفع عدد شركات الخدمات الاستثمارية والمالية وصناديق الاستثمار وتعددت أنشطتها،فبالإضافة إلى أعمال الوساطة بالعمولة والوساطة بالشراء والبيع لصالح محافظهم،توسعت الشركات في مجال تسويق وتغطية الإصدارات الأولية وإدارة المحافظ للغير.(4)

1– يخلف عبد الرزاق،مرجع سابق،ص ص157–1158.

2– بن وارث حجيلة،مرجع سابق،ص.107

3– سليمان المنذري،مرجع سابق،ص.133

4– يخلف عبد الرزاق،مرجع سابق،ص159.

كما قامت بعض الأسواق بتأسيس شركات رأس المال المخاطر وشركات صناعة السوق، بالإضافة إلى زيادة المصارف العربية وأهميتها لنشاط الوساطة في البورصات،مما أدى إلى ازدياد عدد بنوك الاستثمار وشركات الاستثمار المالي التابعة للمصارف العربية،وتوسعت في تقديم خدمات الوساطة الاستثمارية كما أن مؤسسات الوساطة الاستثمارية الأجنبية قد ساهمت في بعض الدول في تحقيق أرباح

جيدة مما شجع على تأسيس المزيد منها،وازدادت المنافسة بينها مما انعكس على تطوير الخدمات المقدمة.(1)

و- برامج الخوصصة:

لقد أدى التوسع في برامج الخوصصة لدى الكثير من البلدان العربية إلى زيادة دفع نشاط التداول في البورصات،حيث تعتبر البورصة آلية تنفيذ عمليات بيع الشركات التي تم خوصصتها وذلك من خلال بيع الحصص ويتم تقييم أسهم الشركات من خلال البورصة،فعلى سبيل المثال قامت السلطات المغربية منذ1993 ببيع حصص لها في نحو40 شركة،تم إدراج12 منها في بورصة الدار البيضاء بقيمة إجمالية بلغت نحو مليار دولار.(2)

المطلب الثاني : أداء البورصات العربية وسماتها

رغم ما تشهده البورصات العربية من تطورات وإصلاحات إلا أنها مازالت تتميز ببعض الميزات المشتركة التي تجعلها في حاجة إلى مزيد من التطوير والتي انعكست على الأداء العام لهذه الأسواق.

1- أداء البورصات العربية:

شهدت أسواق الأوراق المالية العربية تحسنا عاما،وقد أشار إلى هذا بيانات صندوق النقد العربي عن أداء الأسواق العربية في الربع الأول من عام2004،وفيما يلي عرض لأداء الأسواق العربية من خلال مايلي:

أ- مؤشرات أسعار أسواق الأوراق المالية العربية:

أظهر المؤشر المركب لصندوق النقد العربي في نهاية الربع الأول من عام 2004 ارتفاعا واضحا في الأداء العام لأسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في الصندوق(أسواق أبو ظبي وعمان والبحرين والسعودية والكويت والدار البيضاء والجزائر وتونس ودبي والخرطوم ومسقط والدوحة وبيروت ومصر) بنسبة ارتفاع11.8% مقارنة مع الربع الرابع من عام2003،ونسبة ارتفاع54.2%مقارنة مع الربع الأول من عام2003.(3)

1- يخلف عبد الرزاق،مرجع سابق،ص.159

2- بن وارث حجيلة،مرجع سابق،ص ص107-.108

3-أشرف محمد دوابة،مرجع سابق،ص466.

والسبب في هذا التحسن يعود إلى عدة عوامل أهمها ارتفاع أسعار النفط وبقاء معدلات أسعار الفائدة منخفضة،إضافة إلى النتائج الإيجابية التي استطاعت تحقيقها أغلب الشركات المدرجة في الأسواق العربية مما أدى لزيادة إقبال المستثمرين على شراء الأسهم.(1)

أما فيما يخص الأداء الفردي لهذه الأسواق،فقد ارتفعت في نهاية الربع الأول من عام 2004م مؤشرات كل أسواق الأوراق المالية العربية المشاركة في الصندوق مقارنة مع الربع الرابع من عام

2003م باستثناء سوق البحرين للأوراق المالية والذي انخفض بنسبة1.1%.وقد سجل مؤشر سوق الدوحة أعلى ارتفاع بين الأسواق العربية حيث ارتفع بنسبة25.1%،يليه مؤشر سوق الأسهم السعودي بنسبة18.8%ثم مؤشر بورصتي القاهرة والإسكندرية بنسبة15.7%.

وإذا ما تمت المقارنة مع أداء الأسواق المالية الدولية فيظهر المؤشر المركب للصندوق أن أداء أسواق الأوراق المالية العربية في نهاية الربع الأول من عام 2004م قد فاق الأداء الذي سجلته أغلب الأسواق المالية الدولية خلال نفس الفترة،حيث سجل مؤشر مؤسسة التمويل الدولية(ستاندرد آند بورز) الخاص بالأسواق الناشئة ارتفاعا نسبته10.9%،كما سجل مؤشر نيكاي ارتفاعا نسبته9.7%،في حين انخفض مؤشر سوق لندن المالي بنسبة2%.(2)

ب- أحجام أسواق الأوراق المالية العربية:

بلغت القيمة السوقية لأسواق المال العربية622.4 مليار دولار عام2004 مقابل361.8 مليار دولار عام2003 وذلك بزيادة نسبتها72%،وقد كانت المرتبة الأولى من حيث إجمالي القيمة السوقية من نصيب السعودية وذلك بنسبة49.20% تلتها الكويت(11.82%) وتراوحت نسب الأسواق الأخرى ما بين 8.92% إلى أقل من 1%.(3)

ورغم هذا الارتفاع فإن أسواق الأوراق المالية العربية مازالت متواضعة من حيث قيمتها السوقية مقارنة بالأسواق الدولية وحتى ببعض الأسواق الناشئة في آسيا حيث تصل قيمتها السوقية عدة تريليونات من الدولارات،حيث يقل حجم الأسواق المالية العربية مجتمعة عن حجم سوق الأوراق المالية في تايوان.(4)

1-www.iagic.org/PDF/climate/2004/05-06-2006.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،<<مناخ الاستثمار في الدول العربية2004>>،الجزء الأول، ص.26

2-أشرف محمد دوابة،مرجع سابق،ص ص466-467.

3-www.iagic.org/PDF/climate/2004/05-06-2006.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،<<مناخ الاستثمار في الدول العربية2004>>،الجزء الأول، ص.26

4-أشرف محمد دوابة،مرجع سابق،ص467.

ج-الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية:

انخفض عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الأربعة عشر في نهاية العام 2004 إلى 1597شركة مقابل 1723 شركة كانت مدرجة في عام2003 ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض عدد الشركات المدرجة في سوق المال في مصر من967 شركة عام 2003 إلى 792 شركة في عام 2004

وقد حافظت الشركات المصرية المدرجة في سوق المال بمصر على تصدرها بحصة تقارب 50%،تليها الأردن(12%) ثم الكويت(7.83%) وتراوحت نسب الأسواق الأخرى ما بين 7.7% إلى أقل من 1%.(1)

كما أنه ليس هناك وجه للمقارنة بين الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية العربية والمدرجة في غيرها من الأسواق المتقدمة إذ تفوق الشركات به ما عليه الحال في الأسواق العربية سواء من حيث العدد أو حجم وقيمة الأوراق المالية للشركات.(2)

د-أحجام التداول في أسواق الأوراق المالية العربية: (3)

عرفت أحجام التداول في الأسواق المالية العربية خلال الربع الأول من عام 2004م ارتفاعا بنسب متفاوتة،فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة55.8%لتبلغ حوالي 93.069 مليار دولار مقارنة مع 59.738 مليار دولار في الربع الرابع من عام 2003.

وسجلت قيمة الأسهم المتداولة في سوق الدوحة للأوراق المالية أعلى ارتفاعا من بين الأسواق العربية الأخرى وذلك بنسبة103%،وفي سوق الخرطوم للأوراق المالية ارتفعت هذه القيمة بنسبة 97.3%،بينما ارتفعت في سوق الأسهم السعودي بنسبة 78.6% لتبلغ 69.788 مليار دولار،وهو ما يمثل نسبة 75% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية.ورغم هذا الارتفاع إلا أنه يتميز بالضآلة بالمقارنة لحجم التداول في الأسواق الدولية.

وفي المقابل انخفضت قيمة التداول في بورصة القيم المنقولة بالدار البيضاء بنسبة 30%،وفي بورصة الجزائر بنسبة6%،وفي بورصة تونس بنسبة4.6%خلال نفس الفترة.(3)

1-www.iagic.org/PDF/climate/2004/05-06-2006.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،<<مناخ الاستثمار في الدول العربية2004>>،الجزء الأول، ص.27

2- أشرف محمد دوابة،مرجع سابق،ص.467

3- نفس المرجع،ص468.

هـ-عدد الأسهم المتداولة في أسواق الأوراق المالية العربية :

انخفضت عدد الأسهم المتداولة عام 2004 إلى 57.03 مليار سهم مقابل 63.39 مليار سهم عام 2003 أي بنسبة10%وذلك نتيجة تراجع عدد الأسهم المتداولة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام(من49.6 مليار سهم إلى 33.5 مليار سهم) وفي سوق الخرطوم للأوراق المالية(من4.37 مليار سهم إلى 2.15 مليار سهم) للفترة ذاتها.وقد حافظت سوق الكويت للأوراق المالية على تصدرها بحصة

58.8%من إجمالي عدد الأسهم المتداولة،تلاها سوق الأسهم السعودي(18.06%) وتراوحت نسب الأسواق الأخرى ما بين 8.98%إلى أقل من1%.(1)

2- السمات المشتركة للبورصات العربية :

بالرغم من الاختلاف في أسواق رأس المال العربية من حيث طبيعة تركيبها ومستوى تنظيمها وتطورها،إلا أنها تتميز بجملة من الخصائص والميزات التي تشترك فيها جميع البورصات العربية، والتي سنوجزها فيما يلي :

أ- صغر حجم السوق وضيق نطاقه :

وتتميز أسواق الأوراق المالية في البلدان العربية بضيق نطاق السوق وذلك من حيث النقص الشديد في كل من العرض والذي يتم قياسه عادة بعدد الشركات المدرجة،والطلب والذي يتمثل في عدد وحجم أوامر الشراء،كما تتصف بورصات الأوراق المالية العربية بصغر متوسط حجم رأس المال السوقي،وانخفاض نسبة رأس المال السوقي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي يعبر عنها بالرسملة. ويلاحظ أن ضيق حجم السوق وصغر حجم متوسط رأس المال السوقي ينتج عنه زيادة فرص التقلبات غير المبررة في الأسعار لا سيما مع ضعف الرقابة والنقص في الإفصاح المالي.

ب- ارتفاع درجة تركز التداول :

ويقصد بها نسبة تداول الأسهم النشطة إلى إجمالي حجم التداول.ويعكس ذلك جودة الأوراق المالية المتداولة حيث تعاني كل بورصات الأوراق المالية العربية من هذه المشكلة التي تعكس قلة عدد الأسهم ذات الجاذبية ويعود ذلك لسببين هما :

- احتفاظ بعض كبار المستثمرين بأسهم الشركات الواعدة.
- انخفاض جودة غالبية الأسهم المدرجة خاصة أسهم شركات القطاع العام.(2)

1-www.iagic.org/PDF/climate/2004/05-06-2006.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،<<مناخ الاستثمار في الدول العربية2004>>،الجزء الأول، ص ص26-27.

2- صلاح الدين حسن السيسي،<<الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم،تطوير وربط البورصات العربية وتأسيس البورصة العربية الموحدة>>،الطبعة الأولى،القاهرة،عالم الكتب،1423هـ-2003م، ص ص59-60.

ج- القصور التشريعي والتنظيمي :

تتميز البورصات العربية بقصور تشريعي وتنظيمي،ويعود ذلك إلى اختلاف القواعد والنظم التي تحكم شروط إصدار الأوراق المالية وإدراجها في البورصات،زد على ذلك اختلاف طرق عملها وعدم وضوح القواعد والنظم المنظمة لكل من السوق الأولية والثانوية،مع ما يرافقها من قصور وجمود تشريعي،من غياب الاستقلال الإداري للبورصات ونقص أو غياب الأجهزة والآليات المساندة والمستقلة في

هذه البورصات مثل : مؤسسات شركة التسوية والمقاصة والحفظ والإيداع المركزي وصناديق ضمان المعاملات وجمعيات الوسطاء.(1)

د- ضعف الفرصة المتاحة للتنويع :

توفر أسواق الأوراق المالية العربية للمستثمرين فرصا ضعيفة لتنويع محفظة أوراقهم المالية، وهذا ما يصنع قيودا على استراتيجيات الاستثمار،وتجدر الإشارة إلى أن حجم التداول يتركز في أغلب البورصات العربية في قطاع البنوك وقطاع المقاولات،كما أخذت أسهم شركات الاتصالات تستحوذ في الوقت الحاضر على نسبة عالية من حجم التداول،رغم وجود قطاعات واعدة تحقق أرباح عالية ودون أن تحظى بالتداول عليها وذلك بسبب ضعف المستثمرين أو الإشاعات المروجة.

هـ- ضعف السيولة :

لعل المهمة الرئيسية للسوق هي تحقيق السيولة للأوراق المالية عندما تكون كفأة،وللسيولة دورا هاما في جلب المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء،ويمكن رصد ما تتمتع به البورصات العربية من ضعف في سيولتها من خلال انخفاض عدد العمليات التي تبرم يوميا أو في سنة.

ولحل هذه المشكلة المتعلقة بالسيولة ينصح باستخدام استراتيجية التقسيم أو استراتيجية التوزيعات في صورة أسهم،إضافة إلى تشجيع المؤسسات المالية الأخرى للاستثمار كما يؤدي خفض فترة تسوية الصفقات إلى تحسين السيولة.

رغم أن الكثير من الخبراء يؤكدون على أن توفر السيولة للسوق لها جانبا سلبيا لأنها تحد من عزيمة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية طويلة الأجل،وبالمقابل يتزايد سلوك المضاربين لأنهم يستطيعون التنبؤ باتجاهات السوق خلال الآجال القصيرة.(2)

و- التقلبات الشديدة في الأسعار :

من الميزات الأساسية التي تميز بورصات الأوراق المالية العربية في الوقت الحاضر شدة التقلبات في حركة الأسعار،ويعود سبب ذلك في الأسواق الناشئة إلى اعتمادها على التمويل من المصادر الخارجية والتي تتمثل في القروض وإصدار المزيد من الأسهم مع اعتماد أقل على

1- يخلف عبد الرزاق،مرجع سابق،ص ص154-155.

2- محمد براق،مرجع سابق،ص11.

الأرباح المحتجزة،وهذا النمط التمويلي في ظل ما يسمى بالرفع المالي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة حدة التقلب في ربحية السهم وفي قيمته السوقية بالتالي وفي معظم البورصات العربية هناك هامش مسموح به لمدى تغير السعر اليومي للورقة المتداولة يتراوح بين5 و10% مع العلم بأن التقلب الشديد في أسعار الأوراق المالية يثير المخاوف لدى المستثمرين الأجانب عند دخولهم السوق أو خروجهم منها.(1)

3- مظاهر وأسباب ضعف الأسواق المالية العربية :

إن مظاهر وأسباب ضعف الأسواق المالية العربية تتعدد تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كل منها،ويمكن إجمالها بشكل عام فيما يلي :

– الصغر النسبي لحجم المشروعات في المنطقة العربية وهذا ما يجعل تمويلها سهلا من عدد قليل من الأفراد وأصحاب الدخول والثروات الكبيرة.

– الاعتماد على التمويل الذاتي إلى حد كبير،وإعادة استثمار الأرباح غير الموزعة،ويظهر ذلك جليا في حالة توسع الشركات الناجحة في نشاطاتها،حيث يفضل كبار المستثمرين الذين قدموا رأس المال الأصلي.

– خفض نسبة الأرباح الموزعة وتكوين احتياطات وإعادة استثمارها في نفس المشروع في المستقبل،أو زيادة رأس المال.

– خوف المدخرين من المضاربة الشديدة التي تضر بالسوق المالية في المدى الطويل، وخصوصا الفرد العادي والذي يخشى من توظيف مدخراته في الأوراق المالية.

– قيام بعض المصارف وشركات التأمين والاستثمار بتوظيف جانب كبير من أموالها في الخارج الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض مقدار الأموال السائلة التي توجه إلى السوق المالية المحلية.(2)

1– صلاح الدين حسن السيسي،<<الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم،تطوير وربط البورصات العربية وتأسيس البورصة العربية الموحدة>>،مرجع سابق،ص.61

2– صلاح الدين حسن السيسي،<<بورصات الأوراق المالية–الأهمية،الأهداف،السبل،مقترحات النجاح–>>،الطبعة الأولى،القاهرة،عالم الكتب،1423هـ–2003م،ص30.

المطلب الثالث : سوق رأس المال العربية بين النظرية والتطبيق

إن سوق رأس المال من أهم الأسواق التي تركز التكتلات الاقتصادية على إتمام التكامل فيما بينها بالإضافة إلى أسواق السلع والخدمات و أسواق العمل،ورغم تأخر الدول العربية في تحقيق التكامل في أسواق السلع والخدمات،وكذلك أسواق العمل العربية فإن هذا لا يحول دون التعاون فيما بينهما لإنشاء سوق مالية عربية موحدة،بما فيما ذلك من منافع عديدة للدول العربية.

1– أهمية إنشاء سوق مالية عربية موحدة بالنسبة للدول العربية:(1)

هناك منافع عديدة يمكن للدول العربية تحقيقها من خلال إقامة سوق مالية عربية موحدة وتتمثل هذه المنافع:

– ترسيخ مفاهيم التعاون والتضامن الاقتصادي بين الدول العربية، والخروج من نطاق الفردية إلى إستراتيجية العمل الجماعي من أجل المنافسة والبقاء،خصوصا وأن عوامل الاتفاق بين الدول العربية تفوق بكثير عوامل الاختلاف.

– فإقامة سوق مالية عربية موحدة يمكن أن يكون نواة للتعامل الجماعي العربي وكذا إقامة السوق العربية المشتركة التي أضحت ضرورة ملحة لمواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية المتلاحقة،ممثلة في تطورات الانفتاح التجاري على الأسواق العالمية في إطار منظمة التجارة العالمية وتعاظم أهمية ودور التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة الذي لا يتسع فيه مكان للكيانات الصغيرة.

– تدعيم الاقتصاديات العربية وتحقيق التكامل والتوازن فيما بينهما،مما يساعد في بناء اقتصاد عربي عربي،والذي تكون نتيجته القضاء على التبعية الاقتصادية وقرينتها التبعية السياسية التي تقع تحت وطأتها العديد من البلدان العربية في وقتنا الحاضر، وبالتالي المساعدة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

– مساندة جهود التنمية في البلاد العربية وذلك من خلال إشراك الشعوب العربية في التنمية. مما يؤدي إلى تنمية السلوك الادخاري وكذلك السلوك الاستثماري بصورة رشيدة، ويسهم في تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد الاقتصادية العربية.

– الإسراع بتنشيط الاقتصاديات العربية وحمايتها من آثار الركود والتباطؤ في معدلات النمو.بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم للحكومات والمؤسسات والأفراد سواء على المستوى الفردي أو الجماعي العربي المشترك وذلك بالنسبة للمشروعات المشتركة بين الدول العربية والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة لا يمكن توفيرها في دولة واحدة.

– استعادة توطين رؤوس الأموال العربية المستثمرة في خارج أسواق المال العربية والتي تقدم بنحو 700 بليون دولار ،والنتيجة الحسابية تشير إلى أن كل دولار عربي جرى استثماره في الوطن العربي يقابله ما يقارب من60 دولار جرى توظيفها في الأسواق المالية الدولية.

1– أشرف محمد دوابة،مرجع سابق،ص ص471–472.

– حرية حركة الأموال العربية بين الدول العربية،خاصة وأن هذه الحركة مازالت متواضعة جدا ولا تمثل أكثر من خمسة في المائة من الأرصدة العربية المغتربة في أسواق المال العالمية،رغم أن كثيرا من الدول العربية فتحت الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبي وقامت بتعديلات تشريعية لاستقطاب المزيد من ذلك الاستثمار بينما يتفاقم العجز في الموارد ترتفع المديونية الخارجية لمعظم الاقتصاديات العربية.مع العلم بأن رأس المال العربي كفيل بتلبية الاحتياجات الاستثمارية في الدول العربية.

– تنشيط الأسهم الضعيفة التي تنتشر في معظم البورصات بلا استثناء،وزيادة رواج المنتجات والأسهم بصفة عامة،بالإضافة إلى تنمية المدخرات العربية وتطوير أداء الاستثمارات والتجارة البينية العربية التي لم تتجاوز نسبتها9.5%.

– تفعيل عملية التداول بين الأسواق المالية العربية مع رفع مستويات الشفافية والإفصاح في هذه الأسواق.

2– معوقات قيام سوق مالية عربية موحدة:(1)

رغم ما سيعود من مكاسب على الاقتصاديات العربية من قيام سوق مالية عربية موحدة،إلا أن هناك من المعوقات ما يقف حائلا دون قيام هذه السوق. ويمكن إيجاز هذه المعوقات فيما يلي:

– اختلاف التشريعات و التنظيمات المنظمة للأسواق المالية في كل بلد عربي وهو ما حال دون التنسيق فيما بينهما.

– ضيق الطاقة الاستيعابية لرؤوس الأموال العربية وذلك بسبب عدم تطور أساليب التسير المالي وصغر حجم الاقتصاديات العربية،وهو الأمر الذي لا يعطي للأسواق المالية العربية الفرصة بأن تنمو وتتطور.

–القيود الكبيرة والرقابة الصارمة المفروضة من قبل السلطات النقدية والمالية في الدول العربية على تداول القيم المنقولة.

– قصور الوساطة المالية العربية المباشرة في الربط بين المدخرين والمستثمرين ومحدودية حريتهم للعمل في مختلف الأسواق المالية العربية،وذلك يسبب وجود تشريعات وتنظيمات تمنعهم من ذلك.

– السياسات النقدية والمالية المتباينة في البلدان العربية،وكذا القيود الكبيرة الموضوعة على حركة رؤوس الأموال وأسعار الفائدة وأسعار الصرف وكذا سياسة الإقراض البنكي.

– هشاشة الترابط بين الاقتصاديات العربية وضعف العمل المشترك مما أدى إلى عدم تكامل الأسواق المالية العربية.هذه الأسواق توجد بها كل على حدى العديد من القيود التشريعية والتنظيمية وكذا المعوقات الهيكلية التي تحول دون عملية ربط هذه الأسواق فيما بينها أو تكاملها.

1– محمد براق،مرجع سابق،ص12.

3– مقومات إنشاء سوق مالية عربية موحدة:

لا يمكن تطوير العلاقات المالية العربية بواسطة سوق الأوراق إلا من خلال وجود مجموعة من المقومات الأساسية لبناء سوق مالية عربية موحدة،ويمكن ذكر هذه المقومات فيما يلي :(1)

أ– المناخ الاستثماري :

إن خلق مناخ استثماري ملائم داخل الوطن العربي لتوظيف الأرصدة العربية،وتشجيع تدفقها للاستثمار،يعتبر مسؤولية وطنية لا غنى عنها،إذ يتطلب ذلك تعديل التشريعات والإجراءات الاستثمارية

التي توفر للمستثمرين حرية وسرعة انتقال الأموال والأرباح،وتحمي المشاريع والمساهمين فيها من احتمالات التأميم أو المصادرة،مما يخلق الثقة لدى المستثمر في مستقبل استثماره.

ورغم تطور المناخ الاستثماري العام للبلدان العربية،إلا أنه مازال أمام حكومات هذه البلدان كثير من الشجاعة بسبب نقص الإرادة السياسية وهو ما حال دون تحقيق أهداف شعوب هذه البلدان.

ب- الطاقة الاستيعابية :

وتتمثل في مجموع الفرص الاستثمارية التي يمكن استغلالها في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة،لذلك فإن الطاقة الاستيعابية المحدودة في أي اقتصاد يمكن أن تكون بمثابة حاجز أمام التنمية الاقتصادية،في حين يمكن للطاقة الاستيعابية الواسعة أن تؤدي إلى المزيد من التراكم الاستثماري الذي يعتبر أساس أية انطلاقة إنمائية وخاصة في اقتصاديات نامية كالاقتصاديات العربية.

وبالنسبة للدول العربية فهي تملك طاقة استيعابية واسعة وهو ما أدى إلى تنافس الدول الأوروبية والأمريكية للاستثمار للاستفادة من الطاقة المتوفرة،ولابد للمستثمرين العرب من توجيه أموالهم للاستثمار في البلدان العربية،والقيام بالتعاون الإقليمي الذي له تأثير واضح على الطاقة الاستيعابية،وذلك بعد التغلب على العوائق التي تقيد وتحد كثيرا من الطاقة الاستيعابية.

ج- الأجهزة والمؤسسات المالية :

يرجع قصور التدفقات المالية الاستثمارية فيما بين الدول العربية إلى حد كبير إلى ضعف أو عدم اكتمال جسر الوساطة المالية الذي لابد أن تمر عليه تلك التدفقات،ويعود السبب في ذلك إلى ضعف المؤسسات المالية العربية وقصورها في تشكيل الإطار المؤسسي المتكامل لسوق المال بكل دولة.(2)

لذلك فإنه ينبغي تطوير المؤسسات المالية والأجهزة على نحو يتناسب وتطلعات كافة الأسواق المالية العربية مجتمعة،يضاف إليه إحداث التشريعات والتنظيمات التي تسهل تداول وتسجيل الأوراق المالية في قيد أي سوق مالية منها كما أنه يتعين أن تكون الأجهزة متشابهة فيما بينها من حيث الهياكل والمهام.(3)

1- يخلف عبد الرزاق،مرجع سابق،ص.12

2- صلاح الدين حسن السيسي،<<الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم،تطوير وربط البورصات العربية وتأسيس البورصة العربية الموحدة>>،مرجع سابق،ص.89

3- محمد براق،مرجع سابق،ص13.

د- حرية تدفق رؤوس الأموال :

حيث تعتبر قناة اتصال بالغة الأهمية بين الأسواق المالية العربية تأتي لتنشيط هذه الأسواق.

هـ- استقرار أسعار الصرف :

وهو عبارة عن مقوم أساسي يساهم في تشجيع حركة رؤوس الأموال.(1)

4- البورصة العربية الموحدة :

إن التعاون العربي المشترك فكرة ليست وليدة اليوم بل ولدت مع قيام جامعة الدول العربية عام 1945م إلا أن هذه الفكرة لقيت من العراقيل ما حال دون الوصول إلى تحقيقها على أرض الواقع،ويعتبر التنظير لإنشاء بورصة عربية موحدة خطوة في اتجاه التعاون العربي المشترك،وقد وجد هذا التنظير طريقه إلى الواقع العملي حيث مر إنشاء بورصة عربية موحدة بعدد من المراحل نوجزها فيما يلي :

المرحلة الأولى :

وبدأت في عام 1982م حيث تم إنشاء اتحاد البورصات العربية انطلاقا من حقيقة كون بورصات الأوراق المالية إحدى الأشكال التي تعبر عن الأسواق المالية المنظمة ذلك أنها تقوم بمهامها في إطار هياكل اقتصادية تسمح للأفراد والهيئات حيازة الأوراق المالية بمختلف أنواعها،كما تتيح لهم حرية التصرف بها بيعا وشراء.فإنشاء هذا الاتحاد أريد به أن يكون جهاز توجيهيا وترشيديا تكون أدواته الأساسية بورصات الأوراق المالية القائمة آنذاك.وأن يسهم في تطوير البورصات وتقديم المساعدة الفنية في إنشاء بورصات جديدة في الدول العربية التي ترغب في ذلك،إضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب وتوفيق التعاون لاستكشاف أفضل الطرق الممكنة لقيام سوق مالية عربية.(2)

المرحلة الثانية :

وتمثل البدايات الفعلية للربط بين البورصات العربية،فمنذ عام1987 وحتى عام 1992 قامت الدول العربية بالتركيز على تبادل تسجيل الأوراق المالية للشركات بين البورصات الأعضاء في عملية الربط،وقد كشفت هذه المرحلة عن بعض المعوقات ،أهمها : اختلاف شروط القيد للشركات،وتباين القوانين المنظمة لعمليات التداول.(3)

المرحلة الثالثة :

وتميزت هذه المرحلة بقيام الدول العربية يتبنى آلية جديدة للربط بين البورصات من خلال عقد اتفاقيات ثنائية أو ثلاثية أو متعددة الأطراف.حيث تم في 1996 عقد اتفاق بين ثلاث أسواق عربية للأوراق المالية هي مصر والكويت ولبنان،والذي بدأ تنفيذه في يناير1997،والذي يعد الأول من نوعه يربط أسواقها المالية،كما يعد بمثابة نواة لربط البورصات العربية وخطوة نحو توحيدها كما أن هذا

1- محمد براق،مرجع سابق،ص.13

2- سليمان المنذري،مرجع سابق،ص.145

3- أشرف محمد دوابة،مرجع سابق،ص447.

الاتفاق من شأنه أن يؤدي إلى توسيع نطاق السوق.(1)

وقد لوحظ أن الدول العربية الأخرى لم تقم بالانظمام إلى هذا الاتفاق الثلاثي كما كان يتوقع،وفضلت الدخول في اتفاقيات ثنائية،حيث وقعت كل من البحرين والكويت،والبحرين وعمان، وعمان والكويت اتفاقيات ثنائية للربط بينها،والتي تحولت إلى اتفاقية ثلاثية بينها فيما بعد.

كما أن الواقع كشف أن عملية الربط بين البورصات العربية،وخاصة بين الكويت ومصر ولبنان كانت شكلية حيث أنه لم ينتج عنها لا إيجابيات ولا سلبيات،فلم يزد حجم التعاملات ولم يأت أحد من

لبنان إلى مصر أو العكس،بل على العكس من ذلك فقد كان تواجد المستثمر السعودي في البورصة المصرية أو الكويتية أو اللبنانية أكبر من تواجد المستثمرين من الدول التي تم الربط بينهما.

كما استمرت البورصات العربية في تحقيق خطوات إيجابية في مسار التعاون والتكامل فيما بينهما،وذلك من خلال قيامها بإبرام اتفاقيات فيما بين العديد منها بهدف التعاون المشرك فيما بينها، وفي هذا الإطار تم التوقيع على بروتوكول تعاون بين بورصتي القاهرة والإسكندرية وبورصة تونس،كما اتفقت إدارتي سوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي على توحيد الكفالة المصرفية المقدمة من قبل الشركات المدرجة ومكاتب الوسطاء لكل من السوقين،إضافة إلى اتفاقية موقعة بين سوقي البحرين والأردن،ومذكرة تفاهم بين هيئة الأوراق المالية في الأردن وسوق الكويت للأوراق المالية،وبين سوق أبو ظبي وسوق الخرطوم للأوراق المالية.

المرحلة الرابعة :

وفيها اتخذ الاتحاد العربي للبورصات قرارا بإنشاء أول شركة مقاصة عربية برأسمال10ملايين دولار مقسمة على الدول الأعضاء مقرها في بيروت،حيث يعتبر إنشاء هذه الشركة بمثابة نقلة نوعية على مستوى العمل العربي المشترك في مجال توحيد البورصات،وزيادة حجم التعاملات،وتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية بين البورصات العربية بلا قيود وضمان تسوية حقوق المتعاملين فيها.(2)

أما فيما يتعلق بنشاط المؤسسة في بدايات عملها فقد قام بتحديدها مجلس الاتحاد في المقاصة والتسوية للعمليات المشتركة التي تتم بين الأسواق المالية العربية،والعمل كمركز إيداع بالنسبة لأسواق الأوراق المالية،وتسهيل عمليات قيد وتداول أوراق الشركات العربية من خلال إصدار شهادات إيداع عربية تسجل في البورصات العربية ويتم عليها التداول،وتسجيل عمليات الاكتتاب للشركات العربية في الأسواق المالية العربية.(3)

1- صلاح الدين حسن السيسي،<<الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم،تطوير وربط البورصات العربية وتأسيس البورصة العربية الموحدة>>،مرجع سابق،ص.81

2- أشرف محمد دوابة،مرجع سابق،ص ص475-.476

3- صلاح الدين حسن السيسي،<<الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم المتطور وربط البورصات العربية وتأسيس البورصة العربية الموحدة>>ص86.

المرحلة الخامسة :

نظرا لما كشفته تجربة الربط بين البورصات من أن ضعف المعلومات المتوفرة للمستثمرين عن البورصات في الدول العربية،فقد قام اتحاد البورصات العربية بتبني مشروع شبكة المعلومات المالية والذي يهدف إلى ربط البورصات العربية من أجل زيادة فاعلية التداول والتعامل بين هذه البورصات وتنشيط التعاملات المالية بين الأسواق المشاركة،بالإضافة إلى توفير قاعدة بيانات حية لجميع المتعاملين في الأسواق مما يزيد من عمقها واتساعها وجذب مستثمرين جدد.ويقوم نظام الشبكة بتوفير خدمة تبادل

الأوامر الآلي بين وسطاء البورصات المشاركة بهدف تيسير وتفعيل تبادل الاستثمار بين هذه الأسواق وتوسيع قاعدة التداول بينهم.ويوفر مشروع الشبكة فوائد ومزايا على مستوى البورصة تتمثل فيما يلي :

– توفير حجم بيانات حية ودقيقة عن كل أنشطة الاستثمار في كل بورصة مما يتيح لمسؤولي البورصة دراسة أداء السوق ومقارنته بأسواق عربية أخرى،كما تقوم الشبكة بتوفير معلومات غير مباشرة عن الأسواق تتضمن على سبيل المثال مختلف المعلومات المالية عن كل شركة مدرجة.

– الانتشار والامتداد الإقليمي والعالمي لكل بورصة وتوسيع أنشطة الاستثمار فيها وامتدادها إلى جميع الأسواق العربية والعالمية.

– سهولة ومرونة مراقبة التداول بين البورصات الأعضاء وتوفير بيانات حديثة وسريعة عن جميع الشركات المدرجة والوسطاء المعتمدين في السوق واتخاذ القرارات السليمة التي يكون هدفها زيادة كفاءة السوق.

– زيادة العمق الاستثماري لكل بورصة،وتوسيع حجم وقاعدة التداول على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وتفعيل التداول المتبادل بين الأسواق المشاركة في المشروع.

– رفع كفاءة مستويات الشفافية والإفصاح في السوق،والحد من عملية انتشار المعلومات الداخلية وتسريب الإشاعات عن أداء الشركات في كافة الأسواق العربية.

– ستقوم الشبكة العربية للمعلومات المالية بتوفير فوائد عديدة للوسيط والمستثمر وتهيئ لهما القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية بناء على معلومات وتقارير عملية تساهم في رفع درجة الدقة والكفاءة في تلك القرارات فضلا عن السرعة والسرية.(1)

1– صلاح الدين حسن السيسي،<<الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم،تطوير وربط البورصات العربية وتأسيس البورصة العربية الموحدة>>،مرجع سابق،ص ص86–87.

وبعد فترة طويلة من الإعداد تم إطلاق البورصة العربية الموحدة حيث تم توقيع اتفاقية إنشاء البورصة العربية لتداول الأوراق المالية بمقر القرية الذكية بالقاهرة لبدء العمل بها،حيث تقرر بدء العمل بالتداول في البورصة كما أعلن وزير الاستثمار المصري في منتصف العام 2005 حيث تم الانتهاء من الإجراءات وستتولى شركات التسويق العمل بها بعد الاتفاق.(1)

1- www.alwatan.com/20-03-2005.

خلاصة الفصل الثالث :

تعتبر التدفقات الرأسمالية بين البلدان من أبرز مظاهر العولمة،وخصوصا التدفقات بين البلدان المتقدمة والنامية.وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم هذه التدفقات بالنسبة للدول خاصة النامية وذلك للنهوض باقتصادياتها.

وإذا أردنا دراسة هذه التدفقات في الدول العربية باعتبارها دولا نامية فنلاحظ أن هذه الدول تستقطب نسبة ضعيفة جدا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة مع الدول الأخرى ورغم توفر العديد من عناصر الجذب لهذه الاستثمارات إلا أن هناك معوقات عديدة تحول دون ذلك،وكذلك الحال بالنسبة

للاستثمارات العربية البينية حيث تمتاز بكون نسبتها ضعيفة جدا ولا ترقى للمستوى المطلوب رغم أهميتها في تعزيز التكامل الاقتصادي المتوخى بين الدول العربية،في حين تهاجر سنويا مبالغ ضخمة من الأموال العربية إلى الخارج ويتم استثمارها في الدول المتقدمة في الوقت الذي تكون الدول العربية في أمس الحاجة إليها حيث تقدر هذه الأموال المستثمرة خارج الوطن العربي بحوالي 1.3 تريليون دولار حسب تقديرات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.وذلك لتوفير الفرص المغرية للاستثمار في هذه الدول رغم ما يمكن أن تتعرض له من مخاطر.

لذلك فإنه من الضروري على البلدان العربية أن تعمل جاهدة على استرجاع هذه الأموال وذلك بتوفير المناخ الاستثماري الملائم لذلك من قوانين وإجراءات وتسهيلات بما في ذلك إقامة سوق مالية عربية مشتركة لاستيعاب هذا الحجم من الأموال واستثماره بالشكل الذي يضمن حسن توظيفه ويعود بالفوائد على الدول العربية بما في ذلك تسهيل إتمام عملية التكامل بين هذه الدول والذي أصبح ضرورة لا بديل عنها.

خـاتمـة

خـاتمـة

مما لاشك فيه أن التنسيق والتكامل الاقتصادي في الوطن العربي يعتبر الخطوة الأولى والأساسية على طريق الوحدة الاقتصادية العربية تلبية لمتطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة من أجل النفع المشترك لجميع أجزاء الوطن العربي، وتحقيقا للأمن القومي ومواجهة ما تفرزه المتغيرات والتكتلات الاقتصادية الدولية من تحديات سياسية واقتصادية يتعذر مواجهتها والتصدي لها في نطاق كل قطر عربي بمفرده.

ورغم امتلاك الدول العربية لعوامل عديدة يمكن أن تساهم في تحقيق هذا التكامل إلا أن هذه الدول عاجزة على استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يضمن تحقيق هذا التكامل والتغلب على الصعوبات المعيقات التي تقف عقبة في طريق تحقيقه، هذا ما جعل التخلف هو الصفة الغالبة لاقتصاديات هذه الدول نتيجة تباعدها وتشتتها وضعف العلاقات الاقتصادية بينها.ورغم أن عنصر رأس المال يعد أحد المحاور اللازمة لتحقيق التكامل العربي، ورغم أن الدول العربية استطاعت منذ الحقبة النفطية تحقيق فوائض مالية طائلة إلا أن معظمها اتجه نحو الخارج دون إعطاء أي اعتبار لأهميته في تحقيق هذا التكامل،وهذا ما يتطلب ضرورة سعي هذه الدول لإعادته واستثماره داخل الدول العربية بما يخدم المصلحة العامة لهذه الدول ويؤدي إلى تحقيق هذا التكامل وضرورة توفير الوسائل التي تساعد على ذلك بما فيها حتمية إقامة سوق مالية عربية موحدة.

لقد كان الهدف من الدراسة هو محاولة التعرف على ما توصلت إليه الدول العربية في مسيرتها نحو التكامل وتسليط الضوء على ما تملكه هذه الدول من مقومات لذلك،وما يقف في وجهها من صعوبات مع التركيز على دراسة دور عنصر رأس المال في تحقيق هذا التكامل ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

– على الرغم من أن العرب قد بدءوا قبل الاتحاد الأوروبي في مسيرة التعاون الاقتصادي،وأن العوامل التي توحدهم هي أكثر مما يوحد أوروبا الغربية،وعلى الرغم من تشريع وإقرار صيغا واتفاقيات مختلفة للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي إلا أن هذه الاتفاقيات لم تطبق.

– يمتلك الوطن العربي إمكانيات هائلة يمكن أن تساعده في تحقيق هذا التكامل إن أنه لا يتم استغلالها أقصى استغلال بما يخدم هذا التكامل،ورغم توفر هذه المقومات إلا أنه يوجد كذلك العديد من العقبات التي تقف في وجه هذا التكامل مع عدم مبالاة هذه الدول في إيجاد الحلول اللازمة لهذه الصعوبات.

– ضعف العلاقات الاقتصادية البينية مما يتطلب إعادة النظر في ذلك من طرف الدول العربية والعمل على تقويتها وتحسينها بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة والتنازل على المصالح الشخصية مقابل ذلك.

– رغم المحاولات التي تقوم بها معظم الدول العربية للنهوض باقتصادياتها منفردة إلا أن الطابع المميز لها هو التخلف العام في كل المجالات وهذا ما يدعو إلى ضرورة اتحادها وتكاملها للخروج من هذا التخلف،ذلك أن كل محاولاتها باء معظمها بالفشل.

– رغم الحجم الكبير من الأموال العربية الذي يتدفق إلى الخارج،إلا أنه يحدث العكس بالنسبة للتدفقات الرأسمالية إلى داخل الوطن العربي حيث مازالت الدول العربية تحصل على القليل من هذه التدفقات نسبة لحجمها في الاقتصاد العالمي.

– إن العوائد الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق من خلال توظيف الفوائض المالية داخل الوطن العربي تتميز بالضعف مقارنة بما يمكن تحقيقه من خلال توظيفها في الخارج وهذا ما جعل الدول العربية تفضل تهجير هذه الأموال لتحقيق مصلحتها الخاصة دون إعطاء أي اهتمام بالصالح العام.

– إن حجم رأس المال العربي المهاجر هو أكثر مما تمليه دواعي التنويع الاستثماري،وعملية عودته إلى الوطن العربي تتطلب حوافزا وجهودا ربما أكبر من تلك التي يتطلبها الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب ضعف القدرات والفرص الاستثمارية العربية،وعدم ملاءمة اللوائح والقوانين المتعلقة بالاستثمار في هذه الدول مما يستدعي ضرورة تطويرها بما يتلاءم مع أهداف التكامل الاقتصادي العربي.

– ضرورة إقامة سوق مالية عربية موحدة حتى يتمكن العرب من خلالها استثمار أموالهم التي يسعون لاسترجاعها من الخارج،وتعمل على تجميع مدخرات الأفراد وتقوم بتوظيفها بما يحقق التمويل اللازم لخطط التنمية الشاملة في الوطن العربي.

وفي هذا الإطار وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها،يمكن إدراج جملة من التوصيات كما يلي:

– يجب على الدول العربية تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات العربية وابعاده عن الهزات السياسية الطارئة،باعتباره الأرضية المشتركة لبناء التضامن العربي عن طريق المصالح المتبادلة ونسج الصلات العضوية.

– ضرورة تجنب الارتجالية في اتخاذ القرارات المصيرية والمتعلقة بقضية التكامل الاقتصادي العربي وعليه فإن الاعتماد على الدراسة العلمية المبنية على المعلومات الخاصة بالموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق برامج التكامل الاقتصادي وما يطمح إليه بغية التخلص من الهيمنة الأجنبية.

– القيام باستثمارات ضخمة في البنية التحتية بمشاركة القطاع الخاص للتوصل إلى إنجاز شبكة عربية متكاملة للنقل والاتصال والطاقة والاتصالات الفضائية حجر الزاوية في تقديم هيكل معلوماتي يمهد لدخول الاقتصاد والمجتمعات العربية في العصر المعلوماتي.

– ترتيب الأولويات لتطوير الأسواق المالية ووضع أسس تكاملها وتكامل نظم المدفوعات في البلدان العربية.

– إنشاء مجموعة من المؤسسات لمساعدة ودعم التكامل الاقتصادي.وبالأخص فإنه من المهم أن يتم دعم اتفاقية التكامل العربي الإقليمي بآلية مالية.

الفهرس العام

فهرس الجداول والأشكال

1- الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	عدد السكان في الدول العربية (1990-2003)	51
2	أهم مؤشرات الحالة الصحية في الدول العربية	59
3	العمر المتوقع عند الولادة في البلدان العربية	61
4	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (1995-2004)	68
5	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (1995-2004)	70
6	الهيكل الصناعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (1995-2004)	72
7	الناتج المحلي الإجمالي حسب بنود الإنفاق (1995-2004)	73
8	الصادرات النفطية والصادرات غير النفطية العربية (1995-2003)	74
9	التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2000-2004)	81
10	أداء التجارة البينية العربية (2000-2004)	84
11	الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية (2000-2004)	85
12	هيكل الصادرات والواردات البينية العربية للأعوام (2001-2004)	86
13	الصادرات والواردات الزراعية العربية (1995و 1997-2001)	93
14	الاكتفاء الذاتي الغذائي للمجموعات السلعية الغذائية الرئيسية للوطن العربي (1995-2001)	98
15	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية خلال الفترة (1995-2003)	117
16	التدفقات الرأسمالية إلى خارج الدول العربية	127

2- الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور قيمة الفجوة الغذائية في الدول العربية	97
2	تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الوطن العربي خلال الفترة (1997-2004)	101

فهرس المحتويات

مقدمة.....
الفصل الأول :التكامل الاقتصادي العربي (أسسه، مراحله، وإنجازاته).....1
المبحث الأول :مفهوم التكامل الاقتصادي.....3
المطلب الأول :مفهوم التكامل الاقتصادي العربي.....4
المطلب الثاني :أشكال التكامل الاقتصادي.....6
المطلب الثالث :مقومات التكامل الاقتصادي.....8
المطلب الرابع :دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي.....12
المبحث الثاني :أهداف التكامل الاقتصادي العربي ومقوماته.....15
المطلب الأول :الأهداف الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي.....15
المطلب الثاني :الأهداف غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي.....16
المطلب الثالث :المقومات غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي.....17
المطلب الرابع :المقومات الاقتصادية للوطن العربي.....19
المبحث الثالث :معوقات التكامل الاقتصادي العربي.....21
المطلب الأول :المعوقات الاجتماعية والسياسية للتكامل الاقتصادي العربي.....21
المطلب الثاني :المعوقات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي العربي.....24
المطلب الثالث :إزالة الحواجز المعيقة.....28
المبحث الرابع :التطور التاريخي لآليات التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجيته.....33
المطلب الأول :معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي واتفاقية تسهيل التبادل التجاري.....33
المطلب الثاني :مشروع الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة.....34
المطلب الثالث :اتفاقية تيسير التجارة ومنطقة التجارة الحرة العربية.....39
المطلب الرابع :استراتيجية التكامل الاقتصادي العربي.....42
خلاصة الفصل الأول.....46
الفصل الثاني :خصائص الاقتصاد العربي.....47
المبحث الأول :الخصائص الاجتماعية لاقتصاديات الوطن العربي.....49
المطلب الأول :النمو الديموغرافي في الوطن العربي.....49
المطلب الثاني :التعليم في الوطن العربي.....52
المطلب الثالث :الصحة في الوطن العربي.....57
المبحث الثاني :الخصائص الاقتصادية لاقتصاديات الوطن العربي.....62
المطلب الأول :التخلف والتبعية الاقتصادية.....62

المطلب الثاني :التطورات الاقتصادية في الوطن العربي.....66
المطلب الثالث :تجربة المشروعات العربية المشتركة ودورها في التكامل الاقتصادي.....76
المبحث الثالث :العلاقات الاقتصادية العربية البينية.....80
المطلب الأول :التجارة العربية البينية.....80
المطلب الثاني :حركة عناصر الإنتاج بين البلاد العربية.....87
المطلب الثالث :أداء القطاع الإنتاجي (الزراعي – الصناعي).....93
خلاصة الفصل الثاني.....104
الفصل الثالث :رؤوس الأموال العربية ودورها في التكامل الاقتصادي العربي.....105
المبحث الأول :التدفقات الرأسمالية والبينية في الدول العربية.....107
المطلب الأول :التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في الدول العربية.....107
المطلب الثاني :الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية.....113
المطلب الثالث :الجهود العربية لتسهيل انتقال رؤوس الأموال العربية واستثمارها بين الدول العربية.....120
المبحث الثاني :رأس المال العربي المهاجر.....125
المطلب الأول :تقدير تدفقات رأس المال العربي إلى الخارج.....125
المطلب الثاني :أسباب ونتائج تدفق رأس المال إلى الخارج.....128
المطلب الثالث :العوامل الجاذبة لعودة رأس المال العربي المهاجر.....132
المبحث الثالث :أسواق رأس المال العربية وفكرة إقامة سوق مالية عربية مشتركة.....135
المطلب الأول :الواقع الحالي للبورصات العربية.....135
المطلب الثاني :أداء البورصات العربية وسماتها.....140
المطلب الثالث :سوق رأس المال العربية بين النظرية والتطبيق.....146
خلاصة الفصل الثالث.....153
خاتمة.....155
قائمة المراجع.....158
الفهرس العام.....164